الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي

الثقافة القومية

لطلاب الجامعات والمعاهد

السنة الأولى

الفصل الأول

الحضارة العربية الإسلامية

وحدة الأمة العربية

القومية العربية

ـ مفهوم الحضارة:

* إن كلمة الحضارة تعني في اللغة العربية: الإقامة في الحَضَـــر؛ أي المـــدن والقرى. وهي بهذا المعنى ترتبط بالاستقرار في مكان محدد وتدل عليه. ومصطلح الحضارة في اللغة العربية يرادف مصطلح «المدنية» في اللغات الأوروبية المشتقة من الكلمة اللاتينية «Civilis» التي تعني «المدني» أو «Civitas» التـــي تعنـــي المدنية أو «Civis» التي تعني ساكن المدينة.

والحضارة مرتبطة بانتقال الإنسان من **الترحال المســتمر** إلـــى **الاســتقرار الدائم**، وعملية الاستقرار أدت إلى تفاعل الناس مع الطبيعة وإنتاج حصيلة ماديـــة تتمثل في إنتاج زراعي وصناعي وأدوات تلبي حاجات الإنسان المختلفـــة ضمـــن حدود المرحلة التاريخية. وتفاعل الناس في المجتمع ينتج حصيلة اجتماعيـــة مـــن الأفكار والمذاهب والنظم والقيم والعادات والتقاليد والفنون وأساليب الحيـــاة ونمـــط العيش والثقافة. وهذه الحصيلة من تفاعل الإنسان مع الطبيعة ومـــع غـــيره فـــي المجتمع تنتج في النهاية ما يسمى «الحضارة».

والحضارة في مفهومها العام هي حركة المجتمع ونشاطه بجوانبها كافـــة، المادية منها والمعنوية. وتشمل صنع الخيرات الماديـــة وإنتاجـــها، والمعـــارف

العلمية والمذاهب والأفكار الفلسفية، كما تشمل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والإنجازات الفكرية والحقوقية والفنية، والقيم والتقاليد، والمؤسسات المختلفة.

إن الحضارة هي الحصيلة التراكمية التاريخية لمسيرة أي شعب من الشعوب أو مجتمع من المجتمعات، إنها البنية الكلية، والمحصلة العليا لإنجازاته في الميادين كافة، بحيث تبدو هذه الإنجازات، بمظاهرها المتعددة وبناها المختلفة، نسيجاً متكاملاً ومتفاعلاً ذا وحدة عضوية، يحمل في إطاره طابع الشعب الذي أسهم في إنتاج هذه المعطيات، التي تعبر عن فعاليته وقدراته وتجسد إبداعاته المختلفة.

ـ نشأة الحضارة:

ارتبطت نشأة الحضارة وتطورها بوجود الإنسان وبفعالياته المختلفة في الطبيعة. فالخطوة الأولى للإنسان، منذ وجد على سطح الأرض، لتأمين الضروريات اللازمة للبقاء، من مأكل وملبس ومأوى، اقتضت أن يدخل في صراع مع البيئة للتغلب على مصاعبها وتحدياتها والإفادة من قدراتها، وهذا تطلب أن يخترع الأدوات المادية اللازمة ويطورها، وأن يتعامل مع الناس الآخرين، وأدى ذلك إلى تطوير وعيه ومعارفه واتساع دائرة رغباته. ولهذا فإن نشأة الحضارة كانت في حقيقتها نتيجةً للتفاعل المستمر:

أ ـ بين الإنسان؛ أو الطبيعة.

ب ـ بين وعيه المتغير، والأدوات والوسائل والقدرات والإمكانات الموجودة في إطار تجربة مستمرة متطورة عبر الزمن.

وتجسّدت عملية التفاعل والتطور هذه في استخدام الإنسان في المراحل الأولى للأدوات المصنوعة من الحجر، وخاصة «الصوّان» فقد عاش متنقلاً يبحث عن صيد الحيوان والتقاط الثمار البرية، ثم انتقل إلى مرحلة الزراعة والاستقرار وتدجين الحيوان والنبات. وكانت هذه ثورةً حقيقيةً على طريق تطور الحضارة

البشرية وبذلك انتقل الإنسان من مرحلة **جمع الطعام** إلى **مرحلة إنتاجه**. ثم جاء **اكتشاف النار** الذي شكل إنجازاً حضارياً كبيراً، أسهم في توسيع مظاهر استغلاله للطبيعة، وبذلك انتقل الإنسان إلى صنع الأدوات من **المعادن** بدلاً من **الحجارة**، وأصبحت المجموعات البشرية التي تعرف النار وتستخدمها أكثر تقدماً ورقياً ممن لا يعرفها، فالنار كانت تعني الحياة والأمن والأمان لمن يمتلكها والموت وعدم الأمان لمن لا يمتلكها.

ثم بدأ الإنسان باستخدام **اللغة** وسيلة للتفاهم بدلاً من **الإشارة بالأيدي والأصوات**، وأدى ذلك إلى ظهور **الكتابة التصويرية** في المرحلة الأولى التي تحولت في أواسط الألف الرابع قبل الميلاد إلى **الكتابة المقطعية المسمارية**. وعندما وضع الإنسان الكتابة شكل هذا الحدث مرحلة متقدمة من وعيه وقدراته الإبداعية، مما جعل المؤرخين يعدون هذه النقلة النوعية حداً يفصل بين عصور ما قبل التاريخ وحضاراتها والعصور التاريخية وحضاراتها.

ـ عوامل نشأة الحضارة:

إن دراسة الحضارات التي شهدها التاريخ الإنساني تبين أن الحضارة، أية حضارة، لم تنشأ وتتطور إلا بعد أن توافرت لها مجموعة من الشروط وجملة من العوامل أدت جميعها إلى نشأتها وانطلاقها، وأهمها:

١ـ قيام المجتمع المستقر:

كان **استقرار** الإنسان في مكان محدد هو مقدمة نشأة الحضارة الإنسانية. وقد أسهم الاستقرار في الوجود الاجتماعي للإنسان، واستثماره الأرض وزراعتها. وإن استقراء تاريخ الحضارات يبيّن لنا بوضوح أن الحضارة لا تنشأ ولا تتطور إلا في إطار **المجتمع المستقر**.

٢ـ السيطرة على الطبيعة:

ارتبطت نشأة الحضارة وتطورها بقدرة الإنسان على السيطرة على القدرات والإمكانات الطبيعية المحيطة به. وفي تعامل الإنسان مع الطبيعة نجد أنه انتقل من

استخدام ما وجده في الطبيعة إلى استخدام أدوات صنعها بنفسه. وإن تطور هذه الأدوات إنما يعبر عن وعيه واتساع دائرة سيطرته على الطبيعة.

فوجود الحضارة هو حصيلة فعل الإنسان في الطبيعة والمجتمع، ونوعية هذا الفعل تحدد نوعية الحضارة.

٣ـ قيام علاقات اجتماعية:

إن عملية **الاستقرار** التي تعد الأساس لقيام الحضارة تؤدي إلى **علاقات اجتماعية** بين الناس داخل المجتمع، أساسها **التعاون والتعاضد** بهدف إنتاج متطلبات الحياة والدفاع عن الوجود الاجتماعي. وفي هذا الإطار تتشكل القيم والنظم والضوابط الأخلاقية والعادات والتقاليد لضبط هذه العلاقات وتنظيمها وتوجيه سلوك الناس باتجاه بناء المجتمع وتطويره.

٤ـ وجود نظام سياسي:

إن قيام نظام سياسي مستقر شرط أساسي لنشأة الحضارة. فالنظام السياسي أمر لازم لتنسيق فاعليات أفراد المجتمع وتدبير شؤونهم العامة وتنظيم علاقاتهم فيما بينهم وعلاقاتهم بالمجتمعات الأخرى، والدفاع عنهم وتأمين متطلبات وجودهم وعوامل استمرارهم ومرتكزات تطورهم.

٥ـ اختراع الكتابة:

ارتبط اختراع الكتابة بنشأة الحضارة وتطورها. فالكتابة إحدى مظاهر الوعي البشري، وسمة دالة على تطوره، وأداة فعالة في تعزيز الاتصال فيما بين أفراد المجتمع، وبينهم وبين المجتمعات الأخرى. وللكتابة دور أساسي في تجسيد الفكر ونقل تراث الأمة إلى الآخرين وتنمية القدرة على التجديد والتطور.

إن نشأة الحضارة وتطورها ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتوافر الشروط السابقة، وبترابطها وتفاعلها بعضها مع بعض.

ـ السمات العامة للحضارة:

إن تحليل بنية الحضارات التي شهدها المجتمع البشري، ومتابعة نشأتها وتطوراتها يبيّن أن للحضارة خصائصَ وسماتٍ عامة، أهمها:

١ـ لكل حضارة **خصوصيتها القومية** بوصفها إنتاج **شعب معين في عصرٍ ومكانٍ محدَّدين**، وتعبر عن علاقة هذا الشعب **وتفاعله مع الوسط المحيط** في مرحلة من مراحل تاريخه.

وبالرغم من هذه الخصوصية القومية فإن للحضارة **طابعاً إنسانياً**، وذلك من خلال مظاهر التفاعل والاتصال بين الحضارات. وإن بقاء حضارة من الحضارات وتطورها يرتبط بقدرتها على التكيف والانفتاح على غيرها من الحضارات.

٢ـ إن الحضارة ليست ظاهرةً ثابتةً فهي **تنمو وتتغير**، ونموها وتغيرها مرتبط **بقدرة الشعب على التكيف والتفاعل مع الوسط المحيط**. وبقدرته على **الإبداع والاستخدام الأمثل للقدرات والإمكانات المتاحة، وإيجاد إمكانات جديدة**. إن نظرة شاملةً للعديد من الحضارات التي شهدها المجتمع البشري ترينا كيف أن الحضارات تمر بمراحلَ مختلفة من **التطور إلى التخلف**، ومن **القوة إلى الضعف**. وهذا ما دفع الفيلسوف الألماني أوزوالد سبنجلر إلى القول: إن الحضارات كالكائنات الحية تولد وتنضج وتزدهر ثم تموت. أما المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي فإنه يوضح هذه الفكرة في نظريته عن «التحدي والاستجابة» ويرى أن الحضارة تتطور بمقدار الاستجابة للتحديات القائمة، والاستجابة ترتكز على عنصر الإبداع والابتكار. وأن الحضارة تنهار حينما يفقد الناس قدرتهم على الابتكار.

لقد تأثرت الحضارة اليونانية في الكثير من مظاهرها بحضارة الشرق القديم في آشور وبابل، وتوارث الرومان تلك الحضارة غير أن الإضافات الفكرية والفلسفية والعمرانية التي قدموها لم تكن بمستوى الإبداع الذي أحرزه اليونان وبرزت في الشرق حضارة الصين والهند وفي مراحل تاريخية لاحقة قوضت الشعوب الجرمانية حضارة الرومان، فعاشوا كما عاشت أوروبا على أطراف

الحضارة الإنسانية. وبزغت في العصور الوسطى الحضارة العربية الإسلامية حيث أضحت فيما بعد مركزاً للحضارة الإنسانية، ثم انتقل المركز، مع بداية العصر الحديث إلى القارة الأوروبية.

٣ــ الحضارة لا ترتبط بشعب محدد، وليست وليدة عرق دون آخر، أو شعب دون آخر؛ فهي معطىً حضاري عام، أسهمت الشعوب كلها في إنجازه؛ فلكل **شعب حضارته الخاصة التي تميزه، ولكل شعب إسهاماته في الحضارة الإنسانية**، فحضارة أي شعب تحمل عناصر من الحضارات الأخرى، وإن قيمة أية حضارة من الحضارات عبر التاريخ لا تتوقف على قدرتها على التفاعل مع الحضارات الأخرى والاستفادة منها فحسب بل على مقدار إبداعاتها وإضافاتها الجديدة أيضاً، وبالمقدار الذي أغنت به الحضارة الإنسانية.

٤ــ الحضارة **أمر نسبي**، نتيجة **تغير وتبدل السمات والمعطيات الحضارية**؛ فالسمات والمعطيات الدالة على الحضارة في مرحلة تاريخية لا يمكن أن تكون هي ذاتها في المراحل اللاحقة أي أن السمات والمعطيات الحضارية مرتبطة **بمعطيات العصر وإنجازاته** وهي التي تحدد **السمة العامة للحضارة**. ولهذا فعند تقويمنا لأية حضارة يجب أن نضعها في إطار عصرها ومعطياته وإنجازاته، ولا نقارنها بمعطيات حضارية في مراحل لاحقة بها.

ــ الحضارة العربية قبل الإسلام:

وهي مجموعة المنجزات الفكرية والمادية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والعلمية التي حققتها الأمة العربية خلال مسيرتها التاريخية قبل الإسلام. والحضارة العربية قديمة جداً وهي على تعدد تسمياتها ــ آشورية وبابلية وكنعانية وآرامية ومصرية وفينيقية وحميرية وسبأية ونبطية ــ في جوهرها ومظاهرها **حضارة واحدة** تعبّر عن مضمون واحد وخلاصة تجربة **أمة واحدة**. ولعل أهم الإنجازات التاريخية التي شكلت منعطفات في تاريخ الحضارة الإنسانية

إبداع الآشوريين للكتابة المسمارية وإبداع الفينيقيين للكتابة الأبجدية، وعلى الرغم من تعدد مواطن هذه الحضارات إلا أن التفاعل فيما بينها لم يتوقف، بل تطورت بعضها مع بعض في إطار من التبادل والتأثير.

وتتجلى مظاهر الوحدة في الحضارة العربية في: وحدة اللغة رغم تعدد اللهجات، التشابه في المعتقدات الدينية، في القوانين والشرائع، في طرق الزراعة والري وأنواع المزروعات، وفي العلاقات التجارية بين بلاد الشام وبلاد الرافدين ومصر والجزيرة وبلاد المغرب العربي، وفي الإنجازات الثقافية، والإطار الجغرافي الواحد الذي نشأت فيه الحضارة العربية وتطورت.

ـ الحضارة العربية الإسلامية:

بدأت مع الإسلام في القرن السابع الميلادي نتيجة للتفاعل والتكامل بين العروبة والإسلام.

فالعروبة رابطة تجمع أبناء الأمة العربية، إنها تؤكد انتسابهم إلى أمة عربية قدمت إنجازات حضارية للبشرية، وتعبّر عن التطلع المستمر للمضي في حمل هذه الرسالة الحضارية، وإلى مستقبل حضاري فاعل في إطار الحضارة الإنسانية.

والإسلام دين سماوي قام على التوحيد. وهو عقيدة دينية روحية، برزت من خلاله مظاهر التكامل والتفاعل بين العروبة والإسلام.

أ ـ نزل الإسلام ديناً سماوياً على العرب الذين كانوا آنذاك قبائل متناحرة سياسياً، ومختلفة في المعتقدات، وبذلك حمل العرب رسالة الإسلام والتبشير به والدعوة إليه والدفاع عنه.

فالقرآن الكريم جاء بلسان عربي، وتلك خصوصية عربية للإسلام رغم عالمية هذا الدين؛ فالعرب مركز الإسلام وقاعدة انطلاقه والقوة التي حملت رايته للبشرية.

٢ــ إن الإسلام، بما جاء به من **معتقدات وقيم، ثورة في الواقع العربي على الصعيدين الديني والقومي**. فجوهر الإسلام التوحيد، ولذلك عمل الإسلام على تحقيق «**التوحيد الديني**» و «**التوحيد القومي**». فالتوحيد الديني ساعد على اتساق هوية المجتمع العربي ليس دينياً فقط وإنما على الصعيدين القومي والسياسي أيضاً. هذا وقد أسهم التوحيد القومي والسياسي في تقوية الدولة التي حملت الدين الإسلامي وعملت على نشره.

فالتكامل والتفاعل كان طابع العلاقة بين التوحد الديني والتوحد القومي السياسي. وهذه العلاقة هي التي أنتجت الدولة العربية الإسلامية التي برزت قوة قومية لحماية الدعوة وحمل رسالتها إلى العالم. وفي هذه الدولة الجديدة قدّم **الإسلام مفهوماً حضارياً للعروبة** يتجاوز العصبية القبلية الجاهلية ويرفضها، ويتجاوز المظاهر العرقية وينهى عنها ويضع محل ذلك كله مفهوماً حضارياً لمن هو **عربي يعتمد الفكر واللغة والعلاقات بين أبناء الأمة الواحدة**.

ومع تكامل العروبة والإسلام كانت الفتوحات العربية تمدّ حدود الدولة القومية العربية إلى حيث يتحرر العرب في الوطن العربي.

مما تقدم نجد أن **العروبة والإسلام** مفهومان متكاملان يعبران عن **ثورتين تاريخيتين حضاريتين توحيديتين ضد التشتت والضعف**؛ ثورة على **الصعيد الديني**، وثورة على **الصعيد القومي** تهدفان إلى تفعيل الأمة العربية، وتوسيع مشاركتها في الحضارة الإنسانية وحمل رسالتها إلى البشرية جمعاء.

٣ــ أدت مظاهر التفاعل هذه إلى انتشار **الحضارة العربية الإسلامية** في مناطق واسعة من العالم امتدت من حدود الصين شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وشملت أقساماً من القارة الأوروبية خاصة صقلية وإسبانيا وساعد على ذلك التعامل الحضاري والتسامح الديني مع الأمم والشعوب. هذا وقد نقل العرب المسلمون فلسفة الإغريق وعلومهم وغيرها من إنجازات الشعوب الأخرى وأضافوا إليها جديداً تجلت فيه عبقريتهم الذاتية فضلاً عن الفلسفة واللغة حيث صارت اللغة

العربية لغة علوم الطب والفلك والرياضيات والكيمياء والبصريات. وكانت الحضارة العربية الإسلامية إحدى أكثر حضارات العالم اهتماماً بالعلم والتأكيد عليه فأهدت للعالم أقدم **الجامعات ومراكز العلم**، وكانت الأساس الذي قامت عليه حركة النهضة الأوروبية من خلال الاحتكاك مع الغرب عبر اتساع التبادل التجاري وتنوعه «حروب الفرنجة، وصقلية، والعلاقات العربية الإسلامية مع أوروبا». ولا تزال الآثار والروائع الفنية والعلمية والمعمارية التي أبدعتها هذه الحضارة، موضع الإعجاب والتقدير حتى الآن.

لقد أسهمت **الحضارة العربية الإسلامية** في تقدم الحضارة الإنسانية. فمنابع حضارة الغرب القديمة «الإغريقية والرومانية» ولدت، كما يقول «روجيه غارودي[1]»، في بلاد الشام ومصر والرافدين، وحضارته الحديثة تدين بإنجازاتها لما قدّمه العرب المسلمون من إسهاماتٍ مبدعةٍ وخلاقةٍ في الحضارة الإنسانية.

ـ مرتكزات وحدة الأمة العربية:

إن للأمة ميزتين أساسيتين عن الجماعات الإنسانية السابقة عليها هما: «عنصر الأرض» الخاصة المشتركة بجماعة من الناس دون غيرها. وعنصر الناس «الشعب» الذي يعيش على هذه الأرض. والأمة بذلك هي تكوين واحد من «الشعب» و«الأرض». وأن الشعب والأرض يشكلان في النهاية «الوطن». والوطنية هي الارتباط والتفاعل بين الإنسان والأرض.

فالأمة العربية تتكون من **الشعب العربي والوطن العربي** «الأرض»، وإن المجتمع العربي هو حصيلة تطور تاريخي طويل، وإن المميزات والسمات الخاصة لوحدة الأمة العربية تكونت في مسار التطور التاريخي للأمة العربية وتحولت إلى

---

[1] روجيه غارودي: مفكر فرنسي له إسهامات فكرية واسعة في تاريخ الحضارات ومن المناصرين لقضايا العرب والمسلمين، أسهم في كشف الكذبة الصهيونية حول أفران الغاز وتعرض لاضطهاد ومحاربة من قبل وسائل الإعلام والحركات الصهيونية.

عناصر أساسية من عناصر التكوين الحضاري، وإلى مرتكزات أساسية لوحدة الأمة العربية. وهذه العناصر تختلف من أمة إلى أخرى.

ويمكن أن نحدد العوامل الأساسية لوحدة الأمة العربية فيما يلي:

١ـ الوطن العربي:

وهو الأرض العربية المحددة التي شكلت الامتداد المكاني لتطور الأمة العربية عبر التاريخ. يمتد الوطن العربي على رقعة جغرافية واسعة مترامية الأطراف تبلغ مساحتها حوالي ١٤ مليون كم^2 تعادل ١/١٠ من مساحة العالم. تمتد من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن جبال طوروس شمالاً إلى الصحراء الكبرى والهضبة الاستوائية جنوباً. وبذلك يشمل حيزاً كبيراً من القارة الأسيوية وأجزاء هامة من القارة الأفريقية، وهو على اتصال مباشر مع القارة الأوروبية.

ويبلغ امتداده من الشرق إلى الغرب حوالي /٧٠٠٠ كم/. ومن الشمال إلى الجنوب حوالي /٣٢٠٠ كم/ ويبلغ طول السواحل حوالي /١٢٠٠٠ كم/ وهذا الإمتداد الجغرافي أكسب الوطن العربي مجموعة من الخصائص والصفات الهامة التي عكست تأثيرها الإيجابي على هذا الموقع لتعطيه أهمية جغرافية واقتصادية وسياسية واستراتيجية. وللوطن العربي حدود طبيعية تفصله عن الدول المجاورة، وهذا جعلها تقوم بالمهمة الكاملة لما يسمى بوظيفة الحدود السياسية والجغرافية والإستراتيجية، ويحتوي الوطن العربي على بحار متنوعة ومضائق وممرات مائية متعددة وهامة، جعلته في اتصال مباشر مع بقية أجزاء العالم، مثل: البحر المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر العرب، والخليج العربي، ومضيق جبل طارق، وقناة السويس، وخليج العقبة، ومضيق باب المندب. وإن الامتداد الجغرافي الواسع للوطن العربي وموقعه المتوسط أعطياه أهمية جيواستراتيجة كمركز عبور بري وبحري وجوي، جعله يحتل مركز القلب من العالم.

٢ـ اللغة العربية:

تعد اللغة عاملاً أساسياً في تكوين الأمة وتوحيدها. إنها العلاقة التي تربط بين أفراد الأمة لأنها:

أولاً: واسطة التفاهم بين الناس.

ثانياً: آلة التفكير عند الفرد.

ثالثاً: واسطة نقل الأفكار والمكتسبات بين الأجيال المتعاقبة.

ووحدة اللغة توجد نوعاً من الوحدة في الشعور والتفكير والوعي، وتربط الأفراد بسلسلةٍ طويلةٍ ومتشابكةٍ من الروابط الفكرية والعاطفية. وبما أن اللغة تختلف من قوم إلى قوم فمن الطبيعي أن مجموع الأفراد الذين يشتركون في اللغة يتقاربون ويتماثلون في التفكير. وبذلك تشكل اللغة **مرتكزاً أساسياً لوحدة الأمة.**

والمجتمع يتطور باستمرار من خلال **المعرفة المشتركة، والرأي المشترك، والعمل المشترك،** وللغة دور هام في تحقيق ذلك، ولهذا قال «فيختة[1]»: إن الأمة هي جميع الذين يتكلمون لغة واحدة.

فكل أمة تتمسك بلغتها كرمز رئيسي لوجودها. فباللغة تحمل الأمة إلى وعيها أحداث حياتها ووقائع تاريخها، وتضفي على أبنائها وحدة دائمة، تحافظ على شعور التماسك القومي حياً في الأنفس باستعمالها المستمر من أبناء الأمة الواحدة، وتحتوي في إطارها جذور ثقافة الأمة وماضيها.

لقد نشأت اللغة العربية مع نشوء الأمة العربية، وكانت من العوامل الأساسية لوحدتها وتطورها. وقد برهنت هذه اللغة:

أ ـ على **حيويةٍ وخصبٍ وقابليةٍ** عظيمةٍ للتجدد والتطور مع مختلف المراحل التي مرت بها الأمة العربية منذ أقدم العصور وإلى الآن.

---

[1] فيختة: أحد المنظرين الأوائل حول فهم القومية، أسهمت كتاباته في بعث القومية الألمانية.

ب ــ وشكلت **ذاكرة الأمة العربية**، وحفظت تراثها، وحافظت على هوية العرب القومية في وجه المحاولات الاستعمارية الخارجية التي استهدفت تذويب الشخصية القومية للأمة العربية من خلال تغييب اللغة العربية وإنهائها لمصلحة لغة الدول الاستعمارية.

ج ــ قدرتها على **التجدد والإبداع والتطور** والتطوير وهي اليوم واحدة من اللغات الأساسية في عالمنا المعاصر التي تتكلمها مجموعة بشرية كبيرة وتشكل أساساً لثقافة خصبة مبدعة في مختلف المجالات، وهي لغة الدين الإسلامي أحد الأديان السماوية وإسعة الانتشار في العالم.

إن اللغة العربية التي نتكلمها اليوم من **أقدم اللغات الحديثة**، وهي بكل ميزاتها من نحو وصرف وتراكيب ومفردات كانت لسان عصر مضى عليه أربعة عشر قرناً، وهذا يبيّن ويثبت وحدة لغوية تشد العروبة وتوحّد العرب.

٣ــ الشعب العربي:

تؤلف المجموعة البشرية التي يضمها الوطن العربي منذ آلاف السنين «الشعب العربي» **وهو حصيلة تطور جميع المجموعات البشرية التي سكنته وأسهمت في بناء حضارته.**

لقد كان التطور التاريخي، وعملية التفاعل الحضاري داخل الوطن العربي بعوامله ومظاهرها المختلفة تصهر في حركتها المستمرة المجموعات البشرية كافة التي دخلت الوطن العربي، أو تعرضت له، فحوّلتها وجعلتها جميعاً دون استثناء وحدة منسجمة متماسكة، **عربية الطبائع، عربية الثقافة والانتماء**، وهذه الخصائص كلها شكلت أرضية لقوة الأمة العربية وقدرتها على الثبات والاستمرار.

والشعب العربي بوحدته، وتفاعله وقدرته على تحقيق الترابط والتكامل بين الحاضر وامتداداته في الماضي وسيره باتجاه المستقبل هو تجسيد حي واستمرار فاعل لهذه المجموعات البشرية التي سكنت الوطن العربي. ولم تستطع جميع المخططات والغزوات الخارجية التي استهدفت الوطن العربي عبر التاريخ أن

تحقق أهدافها في تفتيت وحدة الشعب العربي وتغييبها فظل محافظاً على وجوده باستمرار ينمو ويتكاثر ويتماسك ويتفاعل مع الواقع وتطوراته المختلفة، يبدع، ويواجه التحديات بمظاهرها المختلفة الداخلية والخارجية.

والشعب العربي عبر وجوده التاريخي الموغل في القدم، وفي حيويته وقدرته على التكيف والتفاعل والبقاء والاستمرار. يؤكد قدرته على مواجه الغزوات الاستعمارية القديمة كلها، وفي وجه جميع الغزوات الاستعمارية الغربية الاستيطانية الحديثة وآخرها المتمثلة في الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وكذلك صموده في وجه التحديات، ونضاله المستمر من أجل التحرر والتقدم وبناء وحدته القومية. فالشعب العربي أثبت أنه من الشعوب الهاضمة في التاريخ، ومن الشعوب العصية على أن تهضم.

فكل الغزوات التي تعرض لها الوطن العربي ذهبت، أو ذابت في هذا البحر العربي الكبير «الشعب العربي» الذي يمتلك الأرض والحق والتاريخ.

٤ـ الثقافة العربية:

الثقافة العربية هي مجموع الإنجازات الفكرية والمادية التي قدمها العرب خلال مسيرة تطورهم التاريخية بمظاهرها الأدبية والعلمية والفنية، وما تتضمنه من قيم وأفكار ومشاعر وعادات وتقاليد وطرائق حياة وآلية تنظيمها. إنها عملية النشاط الإبداعي الفكري والمادي، وإبداع الوسائل القادرة على تحقيق وجود إيجابي فاعل للمعطيات الفكرية والمادية من خلال التجسيد العملي لها في الواقع الاجتماعي بما يستجيب لمصلحة الأمة ويحقق فاعلية قدراتها وتطوير إمكاناتها.

فالسمات القومية في ثقافة أي شعب أو أمة هي السمات والملامح الثقافية الواحدة التي تشكلت في إطار جغرافي بشري متميز عن غيره، وبإسهام الفئات الاجتماعية المختلفة، وتصبح هذه الثقافة نتاجاً لفاعلية الأمة وتعبيراً عن شخصيتها وهويتها الحضارية وعنصراً أساسياً من عناصر تكوينها وتمتين

أواصر وحدتها وصياغة شخصيتها المتكاملة، وتعبيراً عن إبداعها الفكري والمادي المستمر وخلق حياة قومية مزدهرة متطورة.

وتشكل الثقافة العربية إحدى المقومات الأساسية لوجود الأمة العربية وقوتها، وقد نشأت وتطورت مع نشأة المجتمع العربي وتطوره، وكان لها دور كبير في ترسيخ مظاهر الوعي والانتماء القوميين، وشكلت على الدوام عاملاً في صهر الأفراد وتقوية الروح القومية، وبعث الحياة والفاعلية في الشعور القومي الكامن في وعي الإنسان وتحقيق وحدة الشعب العربي.

إن التراث الثقافي الذي أبدعته الأمة العربية هو تراث خصب غني متنوع من خلال تفاعلها الخلاق الإيجابي مع الثقافات الأخرى. وشكلت الثقافة العربية في مرحلة تاريخية إحدى أهم وأبرز ثقافة عالمية معروفة وأكثرها فاعلية، وكانت من المنابع الأساسية للثقافات في العالم ورفدتها في مجالات متعددة علمية وأدبية وفنية وفكرية.

والثقافة العربية هي نتيجة لوحدة الأمة العربية ووحدة اللغة، وكان لها عبر التاريخ **دور هام في الحفاظ على هذه الوحدة وتقويتها وترسيخها.**

وبذلك شكلت الثقافة العربية: عنصراً أساسياً في **تكوين الأمة العربية** وتمتين أواصر وحدتها وصياغة شخصيتها وخلق حياة قومية مزدهرة متطورة، كما أسهمت في **صياغة وعي قومي** ومارست ولم تزل تمارس دوراً **توحيدياً** للأمة العربية، وعاملاً في **مواجهة** المخططات والغزوات الخارجية وتعميق **الوعي والانتماء، والإبداع المستمر** والتفاعل الخلاق، **والتحصين والمواجهة.**

إن هذا الوعي للثقافة العربية ودورها التوحيدي والإبداعي يتطلب الحفاظ على وظائفها انطلاقاً من حاجات الحاضر وإشراقات الماضي ومتطلبات المستقبل.

٥ـ التاريخ المشترك:

للتاريخ تأثير هام في الأمة، ويعد عاملاً أساسياً من **عوامل وحدتها**، ومرتكزاً **لقوتها**، ومنبعاً **لإرادتها**، ويشكل **الذاكرة الحية** للأمة، وبه تستعرض

نفسها، وتعي خصائصها، وتحدد شخصيتها، وتتعرف على فاعليتها. وأثر التاريخ وفاعليته ممتدة ومستمرة من الماضي إلى الحاضر ومن الحاضر إلى الماضي والمستقبل لخلق عاطفة موحدة وشعور واحد ورؤيا واحدة.

والتاريخ العربي المشترك تكوّن في إطار المسيرة التاريخية للأمة العربية، على شكل سلسلة من الأحداث والتفاعلات المتشابكة المتتالية، فغدا سجلاً حافلاً لما قامت به الأمة العربية من إنجازات عظيمة، وتعبيراً عن الحياة المشتركة والوعي المشترك يجسد وحدة الأمة في الماضي، وبشكل دافعاً لوحدتها وفاعليتها في الحاضر والمستقبل. والعرب عندما يستعيدون التاريخ العربي يتعرفون على مرتكزات وحدتهم عبر العصور، ويجدون فيه رابطاً معنوياً كبيراً يشدهم جميعاً إلى الحاضر كما شدهم في الماضي.

فالأمة العربية هي حصيلة ماضٍ طويل من الجهود والتضحيات والإبداعات والمعيشة المشتركة والأعمال العظيمة والإنجازات الكبيرة التي تمت في الماضي وتستمر في الحاضر وتؤسس للمستقبل.

ـ المصالح المشتركة:

إن للمصالح المشتركة دوراً أساسياً في قيام مجتمع قوي واحد ودولة واحدة تنظّم تنظيماً متكاملاً مختلف مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لما فيه خير الأمة وتطورها. والمصالح المشتركة عامل هام في تثبيت وحدة الأمة والحفاظ على استمراريتها.

والمصالح المشتركة هذه تؤدي في النهاية إلى صياغة شعور قومي واحد، ومجتمع قومي واحد متماسك، وتفاعل حياتي قومي شامل، ومظاهر راسخة من الاستقرار والتطور تحقق أهداف الأمة، وتوفر الجو الطبيعي لتفاعل الأفراد وإبداعهم.

والعرب تجمعهم مصالح مشتركة متعددة لعل أهمها:

أ ــ مصالح **سياسية مشتركة** في إقامة دولة عربية واحدة تتجسد فيها إرادة الأمة، وتذوب فيها الإرادات المتنافرة والاتجاهات المتضاربة، وتشكل قوة تواجه الأخطار والتحديات، وتحقق الأمن والاستقرار، وتؤمن متطلبات العدالة والمساواة.

ب ــ مصالح **اقتصادية مشتركة** تتركز على الانتقال من واقع التعاون والتنسيق والتضامن إلى خطوات عملية تهدف إلى حرية انسياب الأفراد والجماعات والأموال وحرية العمل والنشاط في إطار الوطن العربي، وتؤدي إلى توظيف الرساميل العربية وتوطينها، مما يؤدي بالضرورة إلى آثار اجتماعية بعيدة المدى تكون في مقدمتها تأمين فرص عمل للأجيال القادمة وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي يسهم في رفع المستوى المعاشي لجماهير الأمة.

ج ــ إن المصالح المشتركة تشكل أساساً راسخاً لإقامة قوة عربية فاعلة تعد مطلباً أساسياً في هذه المرحلة بعد أن تشابكت وتداخلت مصالح الدول في ظل العولمة وهيمنة الدول القوية المتطورة، وبعد أن تحول العالم إلى قرية كونية.

إن المصالح المشتركة في الوضعية الراهنة يمكن بل يجب أن تقوم بدور موحّد ومقوٍ للأمة العربية، وتشكل قاعدة لتعميق وحدتها القومية.

مما تقدم نجد أن العوامل الأساسية لوحدة الأمة العربية وقوتها وفاعليتها قائمة ومتوافرة وراسخة في صميم الواقع العربي. وإذا كانت بعض هذه العوامل قد غابت، أو غيبت نتيجة السيطرة الاستعمارية، فالمستقبل اختيار إنساني، والبشر يصنعون حاضرهم ومستقبلهم بما يتخذونه اليوم من اختيارات وقرارات، وهذا يتطلب استخلاص عبر الماضي ودروسه، وتحديد أسس النهضة ومرتكزات التطور وترسيخ مظاهرها، وامتلاك إرادة النضال، وتأكيد الشخصية القومية الموحدة كمقدمات لازمة لتحقيق وحدة الأمة وحريتها واستقلالها.

القومية العربية

١ــ مفهوم القومية:

القومية مشتقة من كلمة قوم أو أمة «NATION» وهي مشتقة من اللاتينية «NATIO» ومع الزمن أصبحت تدل على **مجموعة واحدة من الناس تجمعهم روابط واحدة**؛ أي أنها كانت تطلق على قوم يتكلمون لغة واحدة وتجمعهم رابطة واحدة. ولكن منذ القرن السابع عشر بدأت تأخذ معنى جديداً، بعد اتساع الإطار المكاني للدولة، للدلالة على انتماء سكان الدولة جميعهم إلى قومية واحدة.

ونتيجة ذلك اشتقت من كلمة «قوم» كلمة أخرى «NATIONALITY» قومية أو «تجمع قومي» الذي يدل على **جماعة من الناس، لهم عادات وتقاليد وثقافة ولغة مشتركة تميزهم عن الأمم الأخرى**. وهذه الجماعة إما أن تجمعها دولة واحدة، أو يكونوا موجودين في عدة دول.

وأخذت كلمة القومية أو التجمع القومي تدل على معانٍ متعددة أهمها:

١ــ إنها تدل على **العملية التاريخية** التي أدت إلى وجود «القوم» والتفاعلات المختلفة التي أسهمت في «التجمع القومي» وبذلك فهي تعني **وجوداً تاريخياً جماعياً للأمة**.

٢ــ إنها تشير إلى **النظرية المعرفية والأسس الفكرية** التي تتضمنها هذه العملية التاريخية، وتستهدف وعي الوجود القومي الواحد، وإثارة مظاهر الوعي القومي في الأمة بهدف إقامة الدولة القومية والحفاظ عليها؛ أي تبرز هنا على أنها **نظرية، أو رؤية معرفية محددة**.

٣ــ إن القومية هي رسالة يجب أن تؤدى بمضامينها الإنسانية التقدمية. وبذلك فهي تشير إلى حركة وعمل ونضال من أجل جعل القومية ذاتها **وجوداً إنسانياً وفي خدمة الإنسانية**.

٢ـ القومية العربية:

القومية العربية هي رابطة تجمع الأمة العربية وتعبر عن وجود اجتماعي واحد، وواقع تاريخي مستمر متطور ناتج عن تفاعل الروابط المتعددة التي تجمع بين الأمة العربية؛ مثل اللغة الواحدة والعيش المشترك على أرض واحدة، ويؤلف بينهم تاريخ عام واحد وثقافة واحدة ومصالح مشتركة، وتنظم حياتهم الأعراف والتقاليد والعادات المتماثلة والقيم الواحدة والأنظمة والقوانين، ويحفزهم للعيش المشترك، والعمل المشترك، والنضال المشترك مصير واحد، ومصالح متبادلة، ومشاعر مشتركة، ومواجهة الأخطار والتحديات. وهذه الرابطة تقوم على الوعي والانتماء القوميين اللذين يعبران عن الشخصية الجماعية للأمة العربية وارتباطها الوثيق بالوطن العربي.

إن القومية العربية:

أ ـ حقيقة تاريخية تعبر عن طبيعة الوجود القومي الواحد، وتجسد وحدة هذا الوجود واستمراره، وتستهدف الحفاظ على قوته وفاعليته، وبعث الأمة العربية وتجديد قوتها واستمرار حيويتها وحمل رسالتها الإنسانية الحضارية للعالم.

ب ـ إيمان ومشيئة تنطلقان من إدراك رسالة العرب الحضارية عبر التاريخ.

ج ـ حركة تستهدف تثوير القدرات والطاقات العربية وتفعيلها لمواجهة الأخطار والتحديات وتحقيق مظاهر التطور والتقدم.

٣ـ السمات العامة للقومية العربية:

تتصف القومية العربية بمجموعة من السمات والخصائص العامة:

أ ـ إن القومية العربية **حقيقة تاريخية حضارية إنسانية** قائمة بشكل فعلي، وتجسد وجوداً اجتماعياً واحداً، عبرت عن نفسها خلال مراحل تاريخية مختلفة بمواقف نضالية وإنجازات فكرية ثقافية علمية، ومصالح مشتركة، ولغة واحدة، ووعي وانتماء قوميين، تجاوزت البنى الاجتماعية والعلاقات المرضية التي خلفتها

وأسقطت الولاءات التقليدية وأسهمت في تكوين شخصية خاصة بها تتميز بمجموعة من الخصائص والصفات تجسدت في نهضتها وتقدمها ورسالتها الحضارية للبشرية، واتسمت بخصب مظاهر حيويتها وإبداعها وقابليتها للتطور والتجدد والانبعاث.

٢ـ إن القومية العربية هي **حركة تحرر قومي، تقدمية في مضمونها**؛ لأنها تجسد إرادة الأمة العربية في التحرر والتخلص من المظاهر السلبية والأمراض الاجتماعية كلها؛ من التخلف والتبعية والتجزئة التي حاول الاستعمار استخدامها كوسيلة لتفتيت وحدتها، وتغييب وعيها القومي، وتذويب الشخصية القومية، وطمس الرسالة الحضارية الإنسانية للأمة العربية.

إن القومية العربية **حركة تحرر** تهدف إلى بناء إنسان عربي جديد يتمثل الوعي القومي الوحدوي الذي يحرك فيه كوامن العطاء والتضحية والشعور بالمسؤولية والقدرة على تطوير الإمكانات وإطلاق إرادة الشعب العربي في المقاومة والنضال من أجل حريته واستقلاله.

إن القومية العربية **حركة تحرر** هي جزء من حركة **التحرر العالمية** التي تناضل من أجل التخلص من الاستعمار والصهيونية والعنصرية والتخلف والتبعية والاستغلال، ومن أجل عالم تسوده الحرية والعدالة والمساواة وتطبّق فيه الشرعية الدولية، وتصان فيه حقوق الإنسان مع ضمان مستقبل أفضل للأمم كافة على الأرض.

٣ـ إن القومية العربية **قومية إنسانية بعيدة عن التعصب والتمييز** بصوره ومظاهره كلها وتقف ضد الظلم والعدوان. وهي جزء من حركة المجتمع الإنساني، متفاعلة مع القضايا الإنسانية، تشارك فيها بقدر ما تؤثر إيجابياً في طبيعة الوجود القومي. وبذلك كانت القومية العربية، ولم تزل، في بعدها الإنساني علاقة قبول واحترام للوجود الخاص لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية وهي تنطلق من **المساواة بين الأمم والشعوب** كافة، وتهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة وإنهاء

الظلم والعدوان، وضد جميع مظاهر التمييز العنصري، وتعمل على تجديد القيم الإنسانية وحفز تقدم البشرية وتنمية التعاون والانسجام بين الأمم والشعوب كلها.

٤ـ إن القومية العربية **تحمل رسالة مستمرة للإنسانية** بمضامين حضارية تنطلق من نظرة تحليلية شمولية للواقع، ولوحدة الأمة العربية، ووحدة مسار الزمن، وللعلاقة بين ماضي العرب وحاضرهم، ومن منظور قومي تقدمي حضاري يتجه نحو المستقبل ويرتكز على الماضي وينطلق من الحاضر، ويأخذ بالحسبان حاجات المرحلة التاريخية الراهنة التي تتجسد في ضرورة إيجاد المرتكزات اللازمة لانبعاث حضاري جديد للأمة العربية من أجل تمكينها من الاستمرار في أداء رسالتها الإنسانية الحضارية للأمم والشعوب كافة.

إن القومية العربية تعبير **عن استراتيجية الانبعاث القومي**، ونقطة انطلاق نحو المستقبل، وطريق نضال وكفاح، **والانبعاث القومي العربي هو جوهر الفكرة القومية** والأساس الذي تتحدد في ضوئه أبعاد العمل العربي المشترك، والنضال العربي، فهو عمل تاريخي نضالي مستمر ينطلق من منظور حضاري يستوعب وحدة العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل. ووحدة العلاقة بين القومية العربية، وباقي القوميات والأمم والشعوب الأخرى.

الفصل الثاني

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني

ـ نشأة الحركة الصهيونية:

ظهرت الحركة الصهيونية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في المرحلة التي كانت تشهد تنافساً استعمارياً من أجل السيطرة والتوسع على مناطق النفوذ في العالم.

يرجع تعبير **الصهيونية** بمدلولها السياسي الحديث إلى ستينات القرن التاسع عشر. فقد استعملها للمرة الأولى الصحفي اليهودي النمساوي الأصل «ناثان بيرنباوم» /١٨٦٣ ـ ١٩٣٧/ في مقالةٍ له عنوانها «التحرر الذاتي» نشرت عام ١٨٦٦.

بقيت الصهيونية مجرد أفكارٍ متفرقةٍ وآراء مختلفة متباينة حتى انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال ـ سويسرا عام ١٨٩٧.

والصهيونية كفكرة تستهدف تحقيق الارتباط بين اليهود المنتشرين في جميع أنحاء العالم وفلسطين من أجل دفعهم للهجرة إليها.

والصهيونية بمفهومها السياسي وطابعها القومي اليهودي هي حركة سياسية منظمة تستند إلى مرتكزات دينية، ومزاعم تاريخية، وادعاء تفوق عرقي، تستهدف إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين العربية.

وبذلك تبرز الصهيونية على أنها **حركة سياسية، تستند إلى إيديولوجية عنصرية توسعية** ومزاعم عقيدة ترتكز على **الاصطفاء والاستثناء والاستعلاء**

والعداء للآخر وإدعاء القداسة والاختيارية للشعب اليهودي، والوعد الأبدي والأمر الإلهي والإرث التاريخي، والروح الاستئصالية تجاه الآخرين. نشأت وترعرعت وسط الدعوات القومية في القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر وتأثرت بها وبأهدافها ومنطلقاتها.

إن دعوة القومية اليهودية التي أوجدتها الحركة الصهيونية وحاولت بها محاكاة الدعوات القومية الأخرى من خلال إيجاد المقومات اللازمة لها والربط بين الدين اليهودي والأرض الموعودة والشعب اليهودي، هي بدعة لا ترتكز على مسوغات وعوامل كغيرها من الحركات القومية التي ظهرت في أوروبا أو خارجها. وذلك للأسباب التالية:

١ــ شهدت فلسطين كغيرها من أجزاء الوطن العربي حضارات متعددة واستقبلت هجرات بشرية متتالية وبقيت فلسطين جزءاً من الوطن العربي لغةً وتاريخاً وثقافةً ومصيراً وانتماء دون أي انقطاع حتى قيام «إسرائيل» في فلسطين في منتصف القرن الماضي.

٢ــ إن اليهود الذين ينتشرون في مناطق مختلفة في العالم لا يشكلون أمة، ويفتقدون المقومات اللازمة لإثبات ذلك. وتسقط ادعاءاتهم أمام الحقائق التالية:

أ ــ إن اليهود الذين عاشوا فترة من الزمن في فلسطين قد اختلطوا بغيرهم من الشعوب التي سكنت المنطقة. بالإضافة إلى ذلك تعرضوا للشتات البابلي الذي استغرق قرابة مئةٍ وخمسين سنةً، ثم تفرقوا وتشتتوا في مناطق مختلفة من العالم وتمازجوا مع الشعوب والأقوام التي سكنوا فيما بينها.

ب ــ دلت المكتشفات الأثرية الحديثة على أن اليهود لم يخلفوا أي أثر حضاري يدل على وجودهم وأكدت تلك المكتشفات على أن فلسطين كانت عبر التاريخ القديم موضع استقطاب بين المصريين القدماء وبين الآشوريين والبابليين والكنعانيين.

ج ــ إن القسم الأعظم من يهود اليوم لا علاقة لهم تاريخياً أو عرقياً أو حضارياً باليهود الذين عاشوا فترة من الزمن في فلسطين. بل هم شعب آخر

ينتسب إلى **عرقٍ آخر وحضارةٍ ومنطقةٍ جغرافيةٍ أخرى**. وهؤلاء يعرفون بيهود «الخزر». **ويهود الخزر**، كما تذكر الوثائق التاريخية، هم مجموعة من قبائل مختلفةٍ من أصل تركي ـ قوقازي، سكنت المنطقة الممتدة بين بحري قزوين والأسود. ودخل الدين اليهودي إليهم في القرن الثامن الميلادي /٧٤٠م/ لأسباب سياسية وحضارية؛ حتى يتجنبوا الذوبان في الدولة الإسلامية إذا اعتنقوا الإسلام أو الذوبان في الدولة البيزنطية المسيحية إذا اعتنقوا الدين المسيحي.

وهاجرت هذه القبائل بعد تدمير عاصمتها عام ٩٦٥م إلى دول أوروبا الشرقية وروسيا الآسيوية، وتشكل هذه المنطقة الخزان البشري الكبير لليهود في العالم. وكما يذكر الكاتب اليهودي «آرثر كوستلر» أن حوالي ٩٠% من يهود العالم من يهود الخزر.

مما تقدم نستنتج أن اليهود لا يشكلون أمةً، بل هم طائفة دينية مزيج من أمم وشعوب مختلفة في الأصل والثقافة، ولا يوجد أي تطابق بين الديانة اليهودية والأمة اليهودية كما تدّعي الصهيونية. ويقول العالم السويسري «أوجين بيتار» مؤلف كتاب «العرق والتاريخ»: «إن اليهود لا يؤلفون أمةً، بل جماعة دينية فقط، إن اليهود عبارة عن طائفة دينية انضم إليها أشخاص من أجناس شتى، وهؤلاء المتهوّدون جاؤوا من جميع الآفاق، فمنهم فلاشا الحبشة، ومنهم الألمان ذوو السحنة الجرمانية، ومنهم اليهود السود».

وهذه الحقائق تُسقط مقولة الأصل السامي لليهود التي استخدمتها الصهيونية وسيلةً لقيام إسرائيل، وقال القائد **الخالد حافظ الأسد في هذا المجال: (إن من الكذبات الكبرى في العصر ادعاء اليهود أنهم ساميون، وأن اليهود هم الساميون فقط... إن يهود العالم الموجودين في هذا العصر ليسوا ساميين، والوثائق التاريخية تؤكد، دون أن تترك مجالاً للشك، أن غالبيتهم العظمى من الخزر ولا ينتمون إلى السامية)**.

نستنتج مما تقدم أن «**الصهيونية حركة سياسية وأيديولوجية عنصرية تستند إلى مزيج من العوامل السياسية والتاريخية والعرقية والدينية استهدفت تحقيق الترابط بين اليهود المنتشرين في العالم**»، **ومن ثمّ الربط بينهم وبين فلسطين «أرض الميعاد» من أجل تبرير سيطرتها على فلسطين ودفع اليهود للهجرة إليها لتحقيق مخططاتها الاستيطانية التوسعية في فلسطين والوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الدول الاستعمارية الكبرى آنذاك.**

ـ الحركة الصهيونية في مرحلة التنظيم:

بقيت الصهيونية مجرد أفكار متفرقة، ودعوات مختلفة عبّر عنها بعض المتعصبين من اليهود في دول مختلفة إلى أن تمكن الصحافي اليهودي النمساوي «تيودور هرتزل» من عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة «بال» بسويسرا بين ٢٩ ـ ٣١ آب عام ١٨٩٧ وحضر هذا المؤتمر /١٩٧/ مندوباً يمثلون جمعيات وهيئات صهيونية من دول مختلفة في العالم.

ونتج عن هذا المؤتمر تشكيل «**المنظمة الصهيونية العالمية**» كوسيلة وأداة لتحقيق أهداف الصهيونية. وحدد البرنامج الصادر أهداف الصهيونية في إقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام كما حدد الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بما يلي:

١ـ العمل على استعمار فلسطين بالعمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة.

٢ـ تنظيم اليهود في العالم وربطهم بمنظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين المتبعة في كل بلد.

٣ـ تقوية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي وتغذيتها.

٤ـ اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق هدف الصهيونية.

شكّل مؤتمر بال خطوة هامة على طريق الانتقال بالنشاط الصهيوني من العمل العفوي المشتت إلى العمل المنظم الشامل وفق أهداف محددة، ووسائل واضحة.

وبدأت الحركة الصهيونية بعد ذلك نشاطها العملي في المجالات السياسية والاقتصادية لتأمين المرتكزات اللازمة لتحقيق أهدافها في إقامة الوطن القومي.

ـ العلاقة بين الحركة الصهيونية والدول الإمبريالية:

عندما ظهرت الحركة الصهيونية وبدأت تعمل من أجل تنفيذ مخططاتها في استعمار فلسطين كانت تمارس نشاطها من قلب القارة الأوروبية، ولم يكن آنذاك لليهود أي وجود مادي أو بشري في فلسطين التي كان حوالي ٩٠,٦% من سكانها هم من العرب الفلسطينيين، وكانوا يملكون ٩٩,٥% من مجموع الأراضي، ويعاشوا في فلسطين على امتداد المراحل التاريخية السابقة، وشكلوا جزءاً من الأمة العربية.

أمام هذه الحقائق القائمة بدأت الحركة الصهيونية تبحث عن الأدوات والوسائل المناسبة لتنفيذ مخططاتها في فلسطين، وتأمين المرتكزات السياسية والبشرية والمادية لدفع عملية الهجرة والاستيطان.

لذا أخذت تبحث عن **قوة استعمارية** تتولى تقديم الدعم والمساعدة لها مقابل خدمات محددة تقدمها هي في إطار تحقيق مصالح الدولة الاستعمارية خاصة وأن نشوء الحركة الصهيونية ترافق مع اتساع السيطرة الاستعمارية في العالم وازدياد التنافس الاستعماري للسيطرة على الوطن العربي.

وعلى هذه القاعدة قام الارتباط وتبادل المصالح بين الحركة الصهيونية والدول الاستعمارية على الشكل التالي:

١ــ وجدت الدول الاستعمارية في المشروع الصهيوني الاستيطاني وسيلة مناسبة لترسيخ نفوذها وتحقيق مخططاتها، وبديلاً استراتيجياً لوجودها الدائم والمباشر في المنطقة.

وكذلك رأت فيه الحاجز البشري الغريب الذي يحقق عملية الفصل الدائمة والمستمرة بين مشرق الوطن العربي ومغربه، والعامل القادر على إنهاء عنصر اللقاء المستمر عبر التاريخ، والمانع الدائم والمستمر لأي فعل وحدوي محتمل القيام في أية لحظة، ورأس جسر يسهّل عملية العبور إلى المنطقة عند اللزوم لاحتواء مظاهر التغيير وإنهاء مرتكزاتها الأساسية وتطويقها والتحكم في مسارها وتحويلها لمصلحة الدول الاستعمارية ولخدمة مخططاتها.

٢ــ والحركة الصهيونية وجدت في الدول الاستعمارية ومخططاتها الواسعة في الوطن العربي ركيزة أساسية وعاملاً مساعداً على تنفيذ أهدافها، ومدّها بمظاهر العون اللازمة لها، وتأمين متطلبات الوجود والسيطرة والتوسع مادياً وبشرياً وسياسياً وعسكرياً.

وبذلك تتحدد مظاهر الارتباط والمصالح المتبادلة بين الدول الاستعمارية والحركة الصهيونية فكلتاهما وليدة مجتمع واحد **هو المجتمع الأوروبي**، وكلتاهما لها الأهداف والمخططات نفسها وهي **السيطرة والتوسع وحل المشاكل الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية** على حساب الشعوب الأخرى خارج القارة، وكلتاهما رأت في الأخرى **السند القوي والعامل المساعد** الذي يؤمن الوجود والاستمرارية والمصالح وتنفيذ المخططات المختلفة.

٣ــ وعبر هذه العلاقة والارتباط الوثيق استطاعت الحركة الصهيونية خلال المراحل الماضية نقل ولائها ومركز عملها ونشاطها وقاعدة دعمها وتأييدها المالي والسياسي والاقتصادي والعسكري من دولة استعمارية إلى دولة أخرى.

وكانت عملية الانتقال والارتباط هذه تنسجم مع قوة الدولة الاستعمارية، ومع انتقال مركز الثقل الاستعماري، ومع اتساع مصالح الدولة الاستعمارية في الوطن العربي بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص.

ولهذا نقلت الحركة الصهيونية مركز نشاطها من القارة الأوروبية بشكل عام إلى بريطانيا بشكل خاص في الربع الأول من القرن العشرين عندما أصبحت بريطانيا الدولة الاستعمارية الأقوى في العالم وصاحبة المصالح الأوسع في فلسطين والوطن العربي.

ولكنها في النصف الأول من القرن العشرين عادت ونقلت مركز نشاطها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية عندما أصبحت أمريكا الدولة الاستعمارية الأقوى وذات المصالح الأوسع في الوطن العربي وفلسطين. وهكذا استطاعت الحركة الصهيونية إيجاد القاعدة الاستعمارية الداعمة والمساندة لها في تنفيذ مخططاتها.

ـ المخطط الصهيوني في مرحلة التنفيذ العملي:

بدأت الحركة الصهيونية بعد مؤتمر بال العمل على تنفيذ أهدافها في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين وذلك بتأمين المرتكزات اللازمة عبر المظاهر التالية:

أولاً ـ المجال البشري:

١ـ بداية العمل الواسع والمنظم لكسب تأييد اليهود في جميع أنحاء العالم وربطهم بالحركة الصهيونية والحصول على دعمهم وتأييدهم لمقررات مؤتمر بال.

٢ـ البدء بنشاط ثقافي ـ ديني بين اليهود استهدف تعميم اللغة العبرية ونشر الثقافة اليهودية كوسيلة لترسيخ مظاهر الارتباط فيما بين اليهود، وإيجاد المبررات اللازمة لدفعهم للهجرة إلى فلسطين.

ثانياً ـ المجال المادي:

البدء بتأمين العوامل المادية المساعدة لتأمين متطلبات الهجرة والاستيطان. وتم في هذا المجال تأسيس «المصرف اليهودي الاستعماري» تحت اسم صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار من أجل تمويل النشاط الاستيطاني، وتأمين المتطلبات المادية التي تحتاجها الحركة الصهيونية في نشاطاتها المختلفة.

وفي عام ١٩٠١ تم تأسيس الصندوق القومي اليهودي لتمويل عملية شراء الأراضي في فلسطين. وتشكيل مكتب فلسطين عام ١٩٠٧.

ثالثاً ـ المجال الاقتصادي:

تم إعلان شعار «التغلغل الاقتصادي» في فلسطين لإيجاد قاعدة اقتصادية تسيطر عليها الحركة الصهيونية وتشكل عاملاً مساعداً لنشاطها داخل فلسطين. فأقيمت بعض المستوطنات متعددة الوظائف، وأسست شركة تطوير أراضي فلسطين.

رابعاً ـ المجال الثقافي:

وضعت المخططات لتجديد الثقافة العبرية ونشرها بين اليهود المهاجرين إلى فلسطين بإقامة جامعة خاصة باليهود يطلق عليها اسم «الجامعة العبرية» وقد تم التأكيد على هذه الفكرة في المؤتمر الصهيوني الحادي عشر في فيينا عام ١٩١٣.

خامساً ـ المجال السياسي:

أ ـ بدأت الحركة الصهيونية بتوجيه أنظارها وتركيز نشاطها باتجاه فلسطين، وعملت على مقاومة الدعوات المطالبة بإقامة الدولة اليهودية خارج فلسطين؛ في بعض مناطق أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا أو قبرص أو غيرها من المناطق الأخرى.

ب ـ بدأت الحركة الصهيونية تحركاً سياسياً واسعاً عبر العديد من الدول الأوروبية للحصول على الدعم السياسي لتنفيذ أهدافها. وشمل هذا التحرك في بداية

القرن العشرين مجموعة من الدول متضاربة المصالح والاتجاهات مثل: ألمانيا والدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال.

ـ وعد بلفور:

استغلت الحركة الصهيونية الحرب العالمية الأولى للقيام بنشاط سياسي واسع بين الدول الأساسية المشاركة فيها من أجل تحقيق المشروع الصهيوني. وتم توزيع الأدوار بين الشخصيات والمؤسسات والمنظمات الصهيونية داخل الدول الأوروبية لتحقيق ذلك.

والتقت الجهود الصهيونية بالمصالح والمخططات البريطانية المتعاظمة في الوطن العربي للحصول من بريطانيا على «وعد بلفور» في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧. في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تَعِد العرب عبر محادثات الحسين ـ مكماهون بحريتهم واستقلالهم.

يتكون وعد بلفور من سبع وستين كلمة، وتضمن تناقضات عدة، حيث **أقدمت بريطانيا التي لا تملك فلسطين، على وعد الحركة الصهيونية التي ليس لها حق أو علاقة بفلسطين بإقامة دولة لها فيها على حساب الشعب العربي.**

لقد ارتبط وعد بلفور بالمخططات الاستعمارية البريطانية في الوطن العربي، وبأهمية فلسطين التي تسيطر على حيز هام من الطرف الشرقي للبحر المتوسط، ولأنها تشرف على مفترق طرق قارات ثلاث، ولأنها تسيطر على إحدى ضفتي قناة السويس وتشرف على الأخرى، ولأنها تقع على الطريق المباشر إلى الهند، بالإضافة إلى ذلك إن هذه السياسة ستساعد المصالح البريطانية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يمتلك اليهود نفوذاً كبيراً هناك.

الجهود الصهيونية لتنفيذ وعد بلفور:

كان وعد بلفور الخطوة الرسمية الأولى والأساسية باتجاه تنفيذ الأهداف والمخططات الصهيونية في فلسطين. وبدأت الحركة الصهيونية تحركاً واسعاً لتحويل الوعد من التزام بريطاني إلى تعهد دولي شامل، والعمل على إيجاد الأسس اللازمة لتنفيذه. وذلك من خلال:

١ـ **توسيع دائرة الاعتراف الدولي** بوعد بلفور حيث حصلت على موافقة الرئيس الأمريكي ويلسون فوراً، وفي شباط عام ١٩١٨ وافقت عليه فرنسا، وفي أيار من العام نفسه وافقت عليه إيطاليا. وفي عام ١٩٢٠ وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني. على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور.

٢ـ استطاعت جهود الدول الاستعمارية والصهيونية الحصول على قرار رسمي من عصبة الأمم، يتضمن موافقتها على صك الانتداب البريطاني على فلسطين في تموز ١٩٢٢ وتضمن صك الانتداب ما يلي:

أ ـ اعترافاً دولياً بوعد بلفور.

ب ـ قيام وكالة يهودية تتمتع بالصفة الاستشارية إلى جانب سلطات الانتداب، وخولها القرار القيام بتنفيذ المشاريع العامة والإشراف على عملية الإنماء القومي اليهودي، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

٣ـ قدوم لجنة صهيونية في نيسان عام ١٩١٨ برئاسة وايزمن إلى فلسطين، مهمتها دراسة الأوضاع العامة وإعداد الخطط العملية لتنفيذ وعد بلفور وإرساء الأسس الكفيلة بإقامة الوطن القومي في فلسطين.

ونتج عن ذلك تعيين اليهودي الصهيوني البريطاني «هربرت صموئيل» أول مندوب بريطاني في فلسطين.

وهكذا استطاعت الحركة الصهيونية ومن خلال الدول لاستعمارية تحويل وعد بلفور إلى صك رسمي ممهور بتوقيع عصبة الأمم والبدء بإيجاد المرتكزات اللازمة للتنفيذ العملي للمشروع الصهيوني.

ـ دور الانتداب البريطاني في إيجاد المرتكزات الأساسية للوطن القومي اليهودي:

عملت الحركة الصهيونية على استغلال الانتداب البريطاني على فلسطين لتأمين المرتكزات اللازمة لإقامة الوطن القومي اليهودي التي تشمل السكان والأراضي والاقتصاد والمؤسسات الإدارية والبنية العسكرية. وكانت مهمة الانتداب البريطاني التنسيق مع الحركة الصهيونية لتطوير الجوانب السابقة بما يؤدي في النهاية إلى تذويب الوجود العربي الفلسطيني وتنمية الوجود الاستيطاني الصهيوني تمهيداً لإقامة الدولة اليهودية وتجسد ذلك من خلال التغييرات الجذرية التي حققتها الحركة الصهيونية في ظل الانتداب البريطاني في المجالات التالية:

أ ـ السكان: بدأت الحركة الصهيونية العمل الواسع لإيجاد نسبة عالية من السكان اليهود في فلسطين تكون كافية لتبرير فكرة الوطن القومي نظرياً وتشكل عاملاً في تجسيد الفكرة عملياً.

لذلك عملت وبالتنسيق مع بريطانيا والمنظمات الصهيونية المنتشرة في العالم ومع المؤسسات المالية المحيطة بذلك على توسيع دائرة الهجرة إلى فلسطين وتأمين المتطلبات المادية اللازمة لإسكان المهاجرين وتأمين فرص العمل لهم، ومواجهة المحاولات العربية والفلسطينية الرافضة والمقاومة للهجرة اليهودية.

ـ وحسب الإحصاءات الرسمية بلغ عدد اليهود زمن الاحتلال البريطاني على فلسطين عام ١٩١٨ حوالي /٥٦/ ألف نسمة يشكلون ٨٪ من مجموع السكان العرب البالغ عددهم آنذاك /٦٤٤,٠٠٠/ نسمة.

ونتيجة الهجرة اليهودية ارتفع عدد اليهود إلى /٧٣,٠١٤/ نسمة عام ١٩٢٢ ثم إلى /٥٥٤,٠٠٠/ نسمة عام ١٩٤٢. ووصل هذا الرقم إلى /٦٥٠,٠٠٠/ نسمة عام ١٩٤٨.

وفي ٢٦ آب ١٩٢٠ أصدرت السلطات البريطانية قانون المهاجرة الذي يخوّل السلطات البريطانية إدخال من تشاء، وإخراج من تريد، وتم استخدامه لمصلحة الحركة الصهيونية من خلال توسيع الهجرة اليهودية.

٢ـ **الأراضي:** ترافقت عملية اتساع الهجرة اليهودية إلى فلسطين مع عمليات واسعة ومنظمة للسيطرة على الأراضي العربية لإسكان المهاجرين، وتأمين فرص عمل لهم. وحسب الإحصاءات الرسمية لسلطات الانتداب البريطاني، كان اليهود يملكون عام ١٩١٨ ٢,٥% من مساحة فلسطين، وارتفعت هذه النسبة إلى حوالي ٥,٦% عام ١٩٤٨.

وازداد عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين من ٤٧ مستوطنة عام ١٩١٤ إلى ٢٣١ عام ١٩٣٩، و٢٥٩ مستوطنة عام ١٩٤٤.

وإن عملية الزيادة في ملكية الأراضي هذه جاءت نتيجة استخدام السلطات البريطانية، والحركة الصهيونية مظاهر الضغط والإرهاب ضد السكان العرب، ورافق ذلك كله إجراءات إدارية مساعدة، وعروض مالية مغرية. وفي أول تشرين الأول عام ١٩٢١ أصدرت السلطات البريطانية قانون الأراضي الذي خوّل سلطات الاحتلال السيطرة على الأراضي العربية غير المزروعة لمنحها للحركة الصهيونية.

٣ـ **المؤسسات الصهيونية:** بدأت الحركة الصهيونية بالتعاون والتنسيق مع السلطات البريطانية إيجاد المؤسسات الصهيونية المختلفة التي تشكل عاملاً مساعداً لقيام الدولة اليهودية المرتقبة. وقد تضمنت المادة الرابعة من صك الانتداب الاعتراف بوجود وكالة يهودية، واعترفت الفقرة الثانية من المادة نفسها بالجمعية الصهيونية «المنظمة الصهيونية العالمية» كوكالة يهودية ملائمة. وتم إيجاد جمعية تأسيسية لليهود في فلسطين عام ١٩٢٠.

وكذلك شكلت بعض المؤسسات الصهيونية مثل: لجنة الهجرة غير المشروعة عام ١٩٣٧، ومهمتها تنظيم الهجرة غير المشروعة إلى فلسطين.

والاتحاد العام للعمال اليهود «الهستدروت عام ١٩٢٠» وعملت الحركة الصهيونية بالتعاون مع سلطات الانتداب على تسريب عدد كبير من اليهود وتسليمهم مراكز هامة وحساسة في إطار الإدارة البريطانية وتهيئتهم لإدارة البلاد مستقبلاً.

وأخذت الوكالة اليهودية تمارس سلطات واسعة في إطار سلطات الانتداب البريطاني وأصبحت تمتلك صلاحيات واسعة ومتعددة.

٤ـ الاقتصاد: عملت الحركة الصهيونية على إيجاد قاعدة اقتصادية واسعة متعددة المظاهر في فلسطين، لتشكل الأساس والقاعدة الاقتصادية للدولة اليهودية، وبموافقة سلطات الانتداب البريطاني ودعمها استطاعت الحركة الصهيونية السيطرة على الموارد الاقتصادية الأساسية في فلسطين كمشروع كهرباء فلسطين في أيلول عام ١٩٢١، واستغلال الثروات المعدنية الكبيرة في البحر الميت خاصة الفوسفات، والسيطرة على المناطق الزراعية الهامة، والزراعات الأساسية. فكانت السيطرة الاقتصادية عاملاً مساعداً لتوسيع عملية الاستيطان اليهودي، والضغط على المواطنين العرب الفلسطينيين.

٥ـ القوة العسكرية: انطلقت الحركة الصهيونية منذ بداية مخططاتها في السيطرة على فلسطين من ضرورة إيجاد قوة عسكرية صهيونية كبيرة داخل فلسطين تستهدف تحقيق المهام التالية:

١ـ حماية المستوطنات الصهيونية القائمة.

٢ـ تشكيلها قاعدة عسكرية للجيش الصهيوني المرتقب.

وقدمت بريطانيا آنذاك المتطلبات اللازمة لبناء هذه القوة العسكرية من الخبراء والأسلحة والمساعدات المادية.

ففي عام ١٩١٨ تم تشكيل كتيبة من المتطوعين اليهود بزعامة الصهيوني «جابوتنسكي» دخلت إلى فلسطين بمساعدة بريطانيا، وفي عام ١٩٢٠ سمحت السلطات البريطانية رسمياً بإقامة «الهاجاناه» التنظيم العسكري للوكالة اليهودية،

وفي عام ١٩٤١ تم تشكيل قوات «البالماخ» كنواة للمؤسسة العسكرية الصهيونية، ووافقت بريطانيا على زيادة عدد هذه القوات إلى حوالي ثلاثين ألف جندي، وتم الاستفادة منهم في العمليات العسكرية إبان الحرب، وقدمت لهم الأسلحة اللازمة.

وأصدرت السلطات البريطانية بالتنسيق مع الحركة الصهيونية عدة قوانين تستهدف تضييق الخناق على العرب وإعطاء غطاء قانوني لتصرف السلطات المنتدبة والحركة الصهيونية ضد المقاومة العربية؛ مثل: قانون الجرائم المعلن عام ١٩٣٣ والذي يمنح الحكام ورؤساء المحاكم سلطات واسعة في إلقاء القبض اعتباطا على الأهالي دون تقديمهم للمحاكمة، ودون أية مبررات قانونية.

ـ المقاومة العربية ـ الفلسطينية للمخططات الصهيونية والاستعمارية:

١ـ قبل وعد بلفور:

عندما بدأت الحركة الصهيونية تعمل لتنفيذ مخططاتها في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر كان الوطن العربي آنذاك يخضع اسمياً للسيطرة العثمانية، وكانت الدول الأوروبية قد بسطت سيطرتها على بعض أجزائه، وتسعى لإستكمال سيطرتها على القسم الأخر. واستغلت الصهيونية ضعف الدولة العثمانية ومساندة الدول الاستعمارية آنذاك، وبدأت العمل على توجيه المهاجرين اليهود إلى فلسطين.

ومع توضح المخططات الصهيونية ـ الاستعمارية تجاه فلسطين بهدف إقامة الدولة اليهودية بدأت المقاومة العربية والفلسطينية ضد هذه المخططات، واتسمت هذه المقاومة بالسمات التالية:

١ـ **البعد القومي العربي للمقاومة** لأن فلسطين جزء من الوطن العربي، وشعبها العربي جزء من الشعب العربي.

٢ـ **تعدد مظاهر المقاومة**: اتخذت المقاومة طابعاً مركباً؛ ضد المخططات الصهيونية والدول الداعمة لها، وضد الدول الاستعمارية التي سيطرت على الوطن العربي.

وقاد المقاومة في هذه المرحلة العديد من المثقفين العرب، أمثال: محمد رشيد رضا ونجيب عازوري. وبعض الصحف العربية مثل: صحيفة الكرمل عام ١٩٠٨. والعديد من الجمعيات التي ظهرت في القدس ويافا وحيفا والقاهرة وبيروت.

وتركزت المقاومة آنذاك ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وضرورة العمل على إيقاف بيع الأراضي، وإيقاف المخططات الاستيطانية الصهيونية، وإيقاف الدعم الاستعماري للحركة الصهيونية.

مقاومة وعد بلفور وسياسة الانتداب:

أدى الإعلان عن وعد بلفور، واحتلال بريطانيا لفلسطين، واتساع المخططات العملية الهادفة لتنفيذ المشروع الصهيوني، إلى مضاعفة نضال الشعب العربي والشعب الفلسطيني وذلك نتيجة للعوامل التالية:

١ــ وجد الشعب العربي في فلسطين نفسه إزاء السلطة الاستعمارية البريطانية والحركة الصهيونية المدعومة من هذه السلطات.

٢ــ بدأ يتوضح آنذاك للأمة العربية وللشعب العربي في فلسطين تكامل المخططات الاستعمارية والصهيونية الهادفة إلى تجزئة الوطن العربي وإضعافه تمهيداً لتنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين.

واحتجاجاً على وعد بلفور عمت المظاهرات والاضطرابات فلسطين والعديد من الدول العربية واستمرت خلال عام ١٩١٨. وشهدت هذه الفترة انعقاد مؤتمر عربي ــ فلسطيني. أكد هذا المؤتمر على أن فلسطين جزء لا يتجزأ من سورية، كما أكد على مبادئ الاستقلال والوحدة العربية وأطلق هذا المؤتمر على فلسطين اسم «سورية الجنوبية».

وتم رفع العديد من المذكرات والعرائض التي تعبر عن وجهات النظر هذه إلى مؤتمر السلام المنعقد في باريس عام ١٩١٩ من أجل تسوية المشاكل الناجمة

عن الحرب العالمية الأولى، ونددت هذه المذكرات بالمخططات الصهيونيـــة فـــي فلسطين ورفضت تجزئة الوطن العربي وفصل فلسطين عن سورية، كما رفضـــت الحجج والدعاوى التي حاولت الصهيونية الاعتماد عليها في ادعائها.

لجنة كينغ ـ كراين:

مع اتساع نضال الشعب العربي في فلسطين وخارجها، واســـتمرار رفـــض بريطانيا والحركة الصهيونية للمطالب العربية تم إرسال لجنة أمريكية إلى فلســـطين عرفت باسم لجنة كينغ ـ كراين عام ١٩١٩ مهمتها الاطلاع على الأوضاع العامة في فلسطين وعلى رغبات السكان وتقديم تقرير حول ذلك إلـــى مؤتمـــر الصلـــح. وعندما سمع العرب بقدوم اللجنة عقدوا المؤتمر السوري العام وحضرته وفود مـــن سورية وفلسطين ولبنان وحدد المؤتمر المطالب الأساسية التي ستقدم للجنة وهي:

١ـ التأكيد على عروبة فلسطين وعدها الجزء الجنوبي من سورية والغـــاء وعـــد بلفور.

٢ـ رفض الهجرة اليهودية.

٣ـ الاحتجاج على تجزئة الوطن العربي.

٤ـ المطالبة بإلغاء المعاهدات السرية والوعود المختلفة التي تخالف رغبة الشعوب وتطلعاتها من أجل تقرير مصيرها.

وأخذت بعد ذلك ردود الفعل الشـــعبية تتســـع ضـــد بريطانيـــا والحركـــة الصهيونية؛ ففي عام ١٩٢٠ شهدت فلسطين مظاهرات واضطرابات واسعة، وفـــي عام ١٩٢١ تطورت هذه الحركات إلى ثورة مسلحة شملت مناطق فلسطين كلـــها، وفي عام ١٩٢٣ عقد المؤتمر الاقتصادي العربي في مدينة القدس لوضـــع خطـــة شاملة لمواجهة الإجراءات الصهيونية البريطانية الهادفة إلى نسف البنى الاقتصادية في فلسطين. وأكد المؤتمر على ضـــرورة تعزيـــز المقاومـــة، وتوســـيع القـــدرة الاقتصادية وتعزيزها في فلسطين.

ثورة البراق عام ١٩٢٩:

تعد هذه الثورة استكمالاً وتطويراً لنضال الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة المخططات البريطانية والصهيونية السابقة والجديدة التي تجسدت في استمرار الهجرة، وبناء المستوطنات، وتطوير الأجهزة والمؤسسات الصهيونية، وتدفق السلاح للمهاجرين اليهود، ومحاولة اليهود السيطرة على الأماكن المقدسة بما فيها حائط البراق والمسجد الأقصى. وشملت هذه الثورة جميع مناطق فلسطين، وبعض الدول العربية. ولجأت بريطانيا إلى القوة لإنهاء الثورة وقمع المشاركين فيها وشهدت هذه الثورة مشاركة واسعة للمرأة الفلسطينية مما أدى إلى انعقاد أول مؤتمر نسائي ـ عربي في القدس ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٢٩ وأكد المؤتمر على دور المرأة العربية الفلسطينية في النضال بأشكاله ومظاهره كلها.

ومع استمرار الثورة أرسلت بريطانيا لجنة خاصة إلى فلسطين ٢٣ أيلول عام ١٩٢٩ عرفت بلجنة «والترشو» وضمت ممثلين عن الأحزاب البريطانية: العمال والمحافظين والأحرار. وكانت مهمة اللجنة تحديد أسباب هذه الثورة. وحدد التقرير الذي أعدته هذه اللجنة أن الأسباب الرئيسية لهذه الثورة هي اتساع الهجرة اليهودية، والتوسع في السيطرة على الأراضي في فلسطين، والحالة الاقتصادية السيئة للمواطنين العرب.

وبعد ذلك أرسلت بريطانيا موفداً خاصاً هو «جون سمبسون» للإطلاع على الأوضاع القائمة وأكد التقرير الذي قدمه «سمبسون» في عام ١٩٣٠ كل ما جاء في تقرير اللجنة السابقة واضطرت بريطانيا أمام التقارير الواردة من فلسطين إلى إصدار ما عرف «بالكتاب الأبيض» في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٣٠ الذي جاء مخالفاً لتطلعات الأمة العربية والشعب العربي في فلسطين من خلال تأكيده على الانتداب البريطاني في فلسطين، وعدم إيقاف الهجرة اليهودية وربطها بالأوضاع الاقتصادية، ودعت العرب إلى الاعتراف بالأمر الواقع، كما دعت اليهود إلى عدم المطالبة بالانفصال.

وجاء رد الفعل العربي بعقد المؤتمر القومي العربي في مدينة الناصرة كانون الأول عام ١٩٣١ شاركت فيه وفود من عدة دول عربية وصدر عنه بيان أكد على الوحدة التامة للدول العربية ورفض التجزئة وعدم الاعتراف بها، وطالب بضرورة مقاومة المخططات الاستعمارية والصهيونية.

ثورة عز الدين القسام:

استمر نضال الشعب العربي في فلسطين رداً على موقف بريطانيا المؤيد للهجرة، وللسيطرة على الأراضي العربية، واتساع المستوطنات اليهودية. وفي تشرين الأول عام ١٩٣٣ عمت المظاهرات والإضرابات المدن الفلسطينية وشارك فيها وفد من الشباب الوطني من سورية تعبيراً عن الوحدة القومية. وتحولت هذه المظاهرات إلى ثورة واسعة قادها عز الدين القسام عام ١٩٣٥ الذي قدم إلى فلسطين عام ١٩٢١ بعد تطويق الثورة التي شارك فيها في سورية ضد الاستعمار الفرنسي. وشملت الثورة مناطق واسعة من فلسطين، واستخدمت بريطانيا الطائرات والأسلحة المختلفة لقمعها، وقامت بتطويق الثوار الذين استمروا في المقاومة حتى استشهدوا دفاعاً عن عروبة فلسطين، وكان في مقدمتهم عز الدين القسام.

جسد القسام وهو يدافع عن عروبة فلسطين وحدة المصير العربي والبعد القومي للنضال ضد الاستعمار والصهيونية.

الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩):

شكلت الثورة الفلسطينية الكبرى بين عامي ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ ذروة نضال الشعب العربي في فلسطين ضد المخططات الاستعمارية والصهيونية. وارتبط قيام الثورة بالازدياد الكبير للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبازدياد السيطرة على الأراضي الفلسطينية التي بلغت في هذه المرحلة ٦٦٧ ألف دونم، وبالطرد الجماعي للعرب من أراضيهم.

وأما السبب المباشر للثورة فهو محاولة بعض اليهود انتهاك حرمة الأماكن المقدسة. وبدأت الثورة باصطدامات بين العرب واليهود، وساندت بريطانيا العصابات الصهيونية مما أدى إلى اتساع المواجهة لتأخذ صفة الثورة الشاملة في منتصف نيسان عام ١٩٣٦. وحاولت بريطانيا تطويق الثورة بإعلان حالة الطوارئ العامة ومنع التجول. ورداً على ذلك شكلت الثورة لجنة قومية للإشراف على المواجهة وحددت مطالبها بـ:

١ـ منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً.

٢ـ منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.

٣ـ إقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي.

٤ـ المطالبة باستقلال فلسطين في إطار الوحدة العربية.

٥ـ رفض دفع الضرائب للسلطات البريطانية.

أخذت هذه الثورة بعدها القومي بمشاركة أعداد كبيرة من المتطوعين من لبنان والعراق وسورية والأردن بزعامة فوزي القاوقجي وسعيد العاص ومحمد الأشمر، ولجأت بريطانيا إلى إخماد الثورة بالوسائل التالية:

١ـ استخدام القوة العسكرية البريطانية مع قوة المنظمات الصهيونية، وسقط خلال المواجهة حوالي ألف شهيد.

٢ـ اللجوء إلى وساطة بعض الدول العربية لإيقاف الثورة.

٣ـ إرسال لجنة بريطانية برئاسة «اللورد بيل» إلى فلسطين لدراسة الأوضاع التي دفعت الشعب العربي في فلسطين إلى الثورة.

وقدّمت اللجنة القومية العليا في فلسطين مطالب الشعب العربي الفلسطيني في إيقاف الهجرة، وانتقال الأراضي، وإنهاء الانتداب البريطاني، وقيام حكومة دستورية مستقلة. وأكدت اللجنة على قومية القضية الفلسطينية.

واقترحت اللجنة الملكية البريطانية في توصياتها التي قدّمتها في السابع من تموز عام ١٩٣٧ إنهاء الانتداب البريطاني، وتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

وأدى ذلك إلى ردود فعل عربية وفلسطينية واسعة ضد توصيات اللجنة البريطانية من أبرزها:

١ــ انعقاد مؤتمر عربي للدفاع عن القضية الفلسطينية في بلودان ــ سورية أيلول عام ١٩٣٧ وحضرته وفود من مصر والعراق وسورية والأردن وفلسطين وممثلون عن المغرب العربي، وأكد المؤتمر على عروبة فلسطين، ومقاومة التقسيم، وإلغاء الانتداب البريطاني ووعد بلفور، وإيقاف الهجرة اليهودية والسيطرة على الأراضي العربية.

٢ــ تشكيل لجان للدفاع عن فلسطين في العواصم العربية وجمع التبرعات والمساعدات للشعب العربي في فلسطين.

٣ــ تشكيل لجنة أطلق عليها «مجلس القيادة العليا» مهمتها تنظيم نضال الشعب العربي في فلسطين، ومواصلة النضال والثورة. وبدأت الثورة في فلسطين وانتشرت في جميع المدن والقرى واستخدمت بريطانيا وسائل مختلفة للقضاء عليها مثل: القوة المسلحة بما فيها سلاح الطيران، ونفي بعض قادة الثورة إلى خارج فلسطين، وإصدار قوانين بفرض عقوبة الموت على حيازة السلاح والذخيرة، وتنفيذ حكم الإعدام في العديد من المواطنين العرب المشاركين بالثورة، ونسف البيوت وهدمها وفرض الغرامات المادية، والاعتقال التعسفي، وفرض منع التجول على مناطق واسعة.

أدت هذه الثورة إلى استشهاد حوالي خمسة آلاف مواطن عربي وجرح حوالي ١٥ ألفاً آخرين. وإلى إعلان بريطانيا في ١٧ أيار عام ١٩٣٩ «الكتاب الأبيض» الذي حدد السياسة البريطانية تجاه فلسطين آنذاك واعترفت فيه بحق فلسطين في الاستقلال وتجاوزت فكرة التقسيم، وحددت الهجرة اليهودية.

ورفض العرب الكتاب الأبيض لأنه لم يحقق مطالبهم السابقة في إنهاء الانتداب، ووقف الهجرة والسيطرة على الأراضي. وفي هذه الفترة كانت مخاطر الحرب العالمية الثانية تخيم على العالم وكانت الدول تتخذ الإجراءات المختلفة للتحضير لخوض الحرب.

تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧:

استغلت الحركة الصهيونية الحرب العالمية الثانية لمواصلة تنفيذ مخططاتها في فلسطين مستخدمة الوسائل السياسية والمادية والعسكرية.

فحصلت من بريطانيا في عام ١٩٤٠ على موافقتها على تشكيل القوة العسكرية الصهيونية من عشرة آلاف رجل، وبدأت نشاطاً سياسياً واسعاً استهدف كسب دعم الولايات المتحدة الأمريكية بالربط بين مخططات الحركة الصهيونية في فلسطين ومخططات الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي، ولتمتين هذه العلاقة تم تشكيل «المجلس الأمريكي اليهودي» في عام ١٩٤١ وفي عام ١٩٤٢ عقد مؤتمر صهيوني في نيويورك في فندق «بلتمور» وصدرت عنه وثيقة عرفت باسم «وثيقة بلتمور» تضمنت:

ـ استمرار الهجرة اليهودية والعمل على إقامة الدولة اليهودية وضرورة الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق ذلك. وهكذا انضمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل علني إلى بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى في تبني المخططات الصهيونية في فلسطين والعمل على تنفيذها.

ـ مطالبة الحركة الصهيونية الولايات المتحدة الأمريكية بتزويدها بكميات كبيرة من السلاح وببناء مصنع للأسلحة في فلسطين، والمساعدة في تجنيد المتطوعين من اليهود في أمريكا وتقديم الدعم السياسي لمواجهة العرب.

ـ تقديم مذكرة رسمية إلى بريطانيا في ٢٢ أيار عام ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تضمنت إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين والسماح باستمرار الهجرة اليهودية.

ـ إرسال أمريكا وبريطانيا لجنة خاصة مشتركة في تشرين الثاني عام ١٩٤٥ إلى فلسطين لتقديم دراسة مفصلة حول القضية الفلسطينية. زارت اللجنة فلسطين في كانون الثاني عام ١٩٤٦ ونشرت تقريرها في نيسان من العام نفسه وتضمن النقاط التالية:

١ـ عدم تقسيم فلسطين وإبقائها تحت الانتداب.

٢ـ السماح باستمرار الهجرة اليهودية.

٣ـ سن القوانين التي تسمح بملكية الأراضي على أساس حرية البيع والشراء والتأجير.

ـ بدأت الحركة الصهيونية القيام بعمليات إرهابية واسعة داخل فلسطين استهدفت نشر الخوف والرعب بين السكان العرب الفلسطينيين ودفعهم لترك الأراضي العربية.

وفي إطار عمليات التعاون والتنسيق بين الحركة الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى أحالت بريطانيا القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بحجة عدم مقدرتها على مواجهة تدهور الأوضاع داخل فلسطين، وأعلنت أنها ستنهي انتدابها على فلسطين وتنسحب منها في ١٥ أيار عام ١٩٤٨، وفي ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين؛ عربية ويهودية وتدويل منطقة القدس وخصص مشروع التقسيم للدولة العربية ٤٢,٨٨% من مساحة فلسطين وخصص للدولة اليهودية ٥٦,٤٧%. وكانت الدولة العربية تتألف من /٥٥٢/ قرية عربية و/٢٢/ قرية يهودية. والدولة اليهودية تتألف من /٢٧٢ قرية عربية/ و /١٨٣/ قرية يهودية.

وحسب ما كان مقرراً فإن عدد السكان العرب ضمن الدولة العربية هو ٧٤٤ ألف نسمة. مقابل ٩٥٢٠ يهودياً. وعدد سكان الدولة اليهودية /٤٩٧ ألف نسمة من العرب و٤٩٨ ألف نسمة من اليهود/.

عندما حان موعد الانسحاب البريطاني من فلسطين كانت عمليات التعاون والتنسيق تجري بشكل واسع بين القوات البريطانية والقوات الصهيونية، وكانت بريطانيا تقوم بتسليم المواقع التي تتركها للقوات الصهيونية، بينما كانت تمارس القوات البريطانية رقابة عسكرية صارمة في المناطق العربية لإضعافها وتسهيل سيطرة القوات الصهيونية عليها.

وبدأت الحركة الصهيونية تجمع اليهود والمرتزقة الذين يمتلكون خبرات عسكرية من مختلف أنحاء العالم وترسلهم إلى فلسطين لتدعيم القوات الصهيونية.

وتبع ذلك بدء عملية إرهاب صهيونية منظمة ضد السكان العرب بهدف دفعهم إلى ترك المناطق التي يسكنون فيها ونفذوا آنذاك مجزرة دير ياسين في نيسان عام ١٩٤٨. وهاجموا العديد من القرى العربية. وبحلول موعد الانسحاب البريطاني كان حوالي /٤٠٠/ ألف عربي فلسطيني قد طردوا من بيوتهم[١].

---

[١] يصف السيد جاك رونييه الذي شغل رئاسة الصليب الأحمر الدولي في فلسطين عام ١٩٤٨ مجزرة دير ياسين بقوله: (كانت العصابة ترتدي ملابس الميدان وتعتمر الخوذات، وكانوا جميعهم مدججين بالسلاح، بالمسدسات والرشاشات والقنابل اليدوية.. حاولت دخول أحد المنازل فأحاط بي أكثر من ١٢ جندياً صهيونياً مصوبين بنادقهم الرشاشة نحوي، ومنعني ضابطهم من التحرك قائلاً: إذا كان ثمة موتى فسيحضرونهم لي، فأثار كلامه غضبي الشديد، فقلت لهؤلاء المجرمين رأيي فيهم، وهددتهم، دفعتهم جانباً، ودخلت المنزل، كانت الغرفة الأولى مظلمة، وكل شيء مبعثر، وفي الغرفة الثانية رأيت الجثث الباردة. هنا تمت التصفية، بواسطة الرشاشات والقنابل اليدوية والسكاكين. وتكرر الأمر نفسه في الغرفة المجاورة. وعندما هممت بمغادرة المكان سمعت أصوات تنهدات. بحثت عن مصدر الصوت، مقلباً الجثث، فتعثرت بقدم صغيرة حارة. كانت فتاة في العشرة من عمرها، مزقت بقنبلة يدوية، لكنها لا تزال على قيد الحياة. عندما هممت بحملها، حاول أحد الضباط منعي من ذلك، فدفعته جانباً حاملاً كنزي الثمين، واصلت عملي وأصدرت أوامري بإخلاء البيوت من الجثث... كان في الثلاجة ما يزيد عن ٢٠٠ شخص وقد هرب ما يقارب الأربعين، أما الباقون فقد ذبحوا دون تمييز وهم بارد).

وفي ١٤ أيار عام ١٩٤٨ وقبل بضع ساعات من بدء الانسحاب البريطاني تم الإعلان رسمياً عن قيام إسرائيل. وفي اليوم التالي بدأت القوات البريطانية بالانسحاب، ولم تستطع الجيوش العربية التي دخلت إلى فلسطين آنذاك خلال حرب الإنقاذ أن تحقق أية نتائج ملموسة وذلك للأسباب التالية:

١ـ قلة عدد القوات العربية وضعف تسليحها، وانعدام التعاون والتنسيق فيما بينها.

٢ـ دور السلبي للأنظمة العربية، القائمة آنذاك، في هذه الحرب، ووقوعها تحت الضغط والسيطرة الخارجية.

٣ـ وقوف الدول الكبرى إلى جانب إسرائيل، وتقديمها مساعدات واسعة ومختلفة عسكرية ومادية وسياسية.

وفي النصف الأول من عام ١٩٤٩ تم توقيع اتفاقيات الهدنة بين «إسرائيل» والدول العربية وفي ١٢ أيار من العام نفسه تم قبول «إسرائيل» عضواً في الأمم المتحدة نتيجة ضغط الدول الكبرى. وقامت «إسرائيل» على مساحة قدرها ٧٧,٤% من مجموع مساحة فلسطين، وطردت منها حوالي /٨٠٠/ ألف نسمة من الشعب العربي الفلسطيني وتحولوا إلى لاجئين.

وهكذا وبعد انقضاء حوالي ثلاثين عاماً على وعد بلفور تم تنفيذ الأهداف الصهيونية في إقامة «إسرائيل» الوطن القومي لليهود ككيان عنصري توسعي استيطاني في فلسطين العربية.

أدى قيام «إسرائيل» بمضمونها التوسعي العنصري الاستيطاني في فلسطين العربية إلى تحويل المنطقة بكاملها إلى مسرح لصراع عنيف ودام بين «إسرائيل» المدعّمة من الحركة الصهيونية والدول الاستعمارية ـ والأمة العربية التي تدافع عن مصيرها ووجودها.

ـ الصراع العربي ـ الصهيوني بعد قيام «إسرائيل»:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية مجموعةً واسعةً من الإجراءات التي استهدفت تقوية «إسرائيل» وتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بها،

ومواجهة حركة التحرر العربية المناهضة لها وللمخططات الاستعمارية، وذلك بالوسائل التالية:

١ـ إعلان أمريكا في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٤٩ توسيع مبدأ ترومان المعلن عام ١٩٤٧ ليشمل الدول العربية الراغبة بالحصول على مساعدات سياسية ومادية واقتصادية وعسكرية. وهو ما عرف بـ «مشروع النقطة الرابعة» وهي النقطة من مشروع ترومان التي أشارت إلى إمكانية تقديم المساعدات السابقة.

٢ـ إعلان الدول الإمبريالية في ٢٥ أيار عام ١٩٥٠ ما عرف بـ «البيان الثلاثي» الذي تضمن الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني وسلامته، وتحقيق مظهر التوازن بين الدول العربية مجتمعة وهذا الكيان.

٣ـ محاولة أمريكا ربط دول المنطقة بأحلاف عسكرية تحت تسميات مختلفة مثل: محاولة تشكيل القيادة الرباعية لمنطقة الشرق الأوسط على أن تضم أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا، ويتم ربطها لاحقاً مع «إسرائيل» ودول خارج المنطقة التي أعلن عنها في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٥١.

٤ـ محاولة تجديد هذه الفكرة بعد قيام ثورة تموز في مصر من خلال ربط مصر عسكرياً بكل من أمريكا وبريطانيا عبر «قيادة الشرق الأوسط العسكرية». أو ما عرف أيضاً بـ «الحزام الشمالي» أو منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط في أيار عام ١٩٥٣. وعلى أن تطوّر أمريكا هذه المحاولة إلى حلف ذي صفة دينية، أطلقت عليه «الحلف الإسلامي».

٥ـ محاولة أمريكا عام ١٩٥٤ الدخول إلى المنطقة عبر المساعدات الاقتصادية والعسكرية بعد العلاقة بين كل من مصر وسورية والدول الاشتراكية التي أسهمت في كسر الطوق المفروض على تصدير السلاح إلى الدول العربية.

٦ـ محاولة توسيع إطار حلف بغداد الذي ظهر عام ١٩٥٥ بضم دول عربية إليه بوسائل مختلفة كالضغط السياسي والعسكري على سورية أو بتمويل السد العالي في مصر مقابل شرطين أساسيين وهما:

١ــ إعلان مصر رسمياً عدم عقد أية اتفاقات مع الاتحاد السوفيتي.
٢ــ موافقة مصر على عقد اتفاقية سلام مع «إسرائيل».

ــ استخدام الدول الإمبريالية و«إسرائيل» للقوة العسكرية المباشرة لتطويق التحولات الاجتماعية آنذاك في مصر والوطن العربي، وكان ذلك في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الذي قامت به كل من فرنسا وبريطانيا و«إسرائيل» نتيجة لتأميم مصر لقناة السويس ومساعدتها الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، ومساعدتها للكوماندوس الفلسطيني الذي بدأ عملياته العسكرية من قطاع غزة في عام ١٩٥٦.

٧ــ مشروع ايزنهاور: أدى العدوان الثلاثي إلى إضعاف النفوذ البريطاني والفرنسي في الوطن العربي، وإلى زيادة فعالية حركة التحرر العربية، واتساع علاقاتها مع الدول الاشتراكية، وأمام هذه التحولات سارعت أمريكا إلى الإعلان عن وجود فراغ في المنطقة ولسد هذا الفراغ أعلنت في كانون الثاني عام ١٩٥٧ عن مشروع ايزنهاور الذي أشار إلى أهمية الوطن العربي، وضرورة إبقائه بعيداً عن النفوذ الشيوعي واستعداد أمريكا لتقديم مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية والتدخل العسكري المباشر ومساعدة أية دولة تطلب ذلك.

كان مشروع ايزنهاور نقلةً نوعيةً للاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي إذ نقلها من «سياسة الأحلاف والتسهيلات والمساعدات» إلى سياسة التدخل المباشر، وهو أول وثيقة رسمية تضمنت توسيع «المجال الحيوي» لأمريكا ليشمل الوطن العربي، وأول وثيقة أيضاً تحدد وتوضح الأهداف الأمريكية في الوطن العربي بعيداً عن «الدول الأوروبية» وتم تنفيذ المشروع بشكل مباشر بالتدخل العسكري الأمريكي في لبنان لتطويق الانتفاضة الشعبية عام ١٩٥٨. والتدخل العسكري البريطاني في الأردن أيضاً في العام نفسه.

ــ عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧:

جاء عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ على الأمة العربية نتيجة لاستمرار مظاهر التنسيق والتعاون بين الدول الاستعمارية «وإسرائيل» ومحاولة

لاحتواء التغييرات النوعية في الواقع العربي بداية الستينات وتطويقها، وتجسدت هذه التغييرات في قيام ثورة الثامن من آذار في سورية عام ١٩٦٣، وثورة اليمن عام ١٩٦٢، واستقلال الجزائر عام ١٩٦٢، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وفي تلك المرحلة بدأت مظاهر جديدة من العمل العربي المشترك مثل: بداية عقد مؤتمرات القمة، والخطوات الوحدوية.

أدت هذه التطورات إلى إقامة علاقات واسعة متعددة المظاهر بين الدول العربية والدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفييتي ما أدى إلى تقوية الدول العربية ونتج عن ذلك الإعلان عن بدء الكفاح الفلسطيني المسلح في كانون الثاني عام ١٩٦٥ وسيلة لتحرير فلسطين.

ـ رأت الولايات المتحدة الأمريكية و «إسرائيل» في هذه التغييرات والتطورات النوعية عامل تهديد لمخططاتها وأهدافها فبدأت العمل على تطويقها واحتوائها من خلال:

١ـ تزويد «إسرائيل» بصفقات واسعة من الأسلحة الحديثة والمتطورة.

٢ـ العمل على غرس مظاهر التشتت والفرقة في الواقع العربي وتطويق أية تطورات إيجابية باتجاه حشد الطاقات والإمكانات العربية.

٣ـ اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لاحتواء التغييرات الإيجابية في الواقع العربي وتطويقها. وتجسد ذلك عملياً في عدوان الخامس من حزيران على الأمة لعربية عام ١٩٦٧.

كان العدوان محاولةً استعماريةً صهيونيةً جديدةً ضد الأمة العربية. واستهدف ما يلي:

١ـ إسقاط الأنظمة في كلٍ من سورية ومصر والقضاء على أية تحولات نوعية محتملة الظهور في الواقع العربي.

٢ـ القضاء على المقاومة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٣ـ تحقيق أطماع «إسرائيل» التوسعية في الأرض العربية.

استطاعت «إسرائيل» والدول الاستعمارية بهذا العدوان توجيه ضربة عسكرية إلى كل من سورية ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتحقيق توسع جغرافي على حساب الأرض العربية في الدول المجاورة ـ سورية ومصر والأردن، لكنه فشل في إسقاط الأنظمة في مصر وسورية، وفي إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية.

حاولت «إسرائيل» والدول الاستعمارية استغلال نتائج هذا العدوان لفرض سياسة الأمر الواقع على العرب بإقامة حالة من السلام تحقق المخططات والمصالح الصهيونية والاستعمارية وتحافظ على حالة اليأس والإحباط التي نجمت عن هذا العدوان إلا أن الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية استطاعت أن تتجاوز نتائج هذا العدوان وتعيد بناء قوتها العسكرية بمساعدة الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتي. وبرز ذلك في:

أ ـ عودة الكفاح الفلسطيني المسلح ـ معركة الكرامة ٢١ آذار عام ١٩٦٨.

ب ـ عودة العمل العسكري الواسع ضد القوات الإسرائيلية على الجبهتين السورية والمصرية «معارك الاستنزاف الواسعة».

ج ـ تصاعد التأييد الدولي للأمة العربية.

نتيجة ذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع «إسرائيل» على احتواء التحولات النوعية الجديدة وتطويقها من خلال: الدعم العسكري الواسع لـ«إسرائيل» المتمثل في صفقات السلاح الأمريكي المتطور، والعمل السياسي المتمثل في الإعلان عن مشروع روجرز في ٢٥ حزيران عام ١٩٧٠ الذي استهدف إبقاء المنطقة في حالة من اللاسلم واللاحرب تمكّن «إسرائيل» من مواجهة التحولات النوعية الجديدة في الواقع العربي وتنفيذ مخططاتها التوسعية في الوطن العربي.

الفصل الثالث

حزب البعث العربي الاشتراكي

ـ نشأة الحزب:

نشأ حزب البعث العربي الاشتراكي في بداية الأربعينات من القرن العشرين في ظروف موضوعية وذاتية معقدة، وضمن بنية اجتماعية وسياسية واقتصادية تتصف بالسيطرة الداخلية للفئات والطبقات المستغلة وبالسيطرة الخارجية للدول الاستعمارية.

وكانت حركة التحرر العربي وقواها مشتتة موزعة الولاءات، متباينة الارتباطات، فبعض فصائلها تأثر بما آلت إليه نظرية التطرف القومي التي اتخذت النازية والفاشية أشكالاً لها، وفصائل أخرى وجدت ضالتها بالأفكار والتطورات الحاصلة في باقي الدول الأوروبية بيعديها اليميني الليبرالي في دول أوروبا الغربية، واليساري الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية. وفصيل ثالث آثر العودة إلى الماضي والتمسك بالسلف دون نظرة استشرافية مستقبلية. إن الميزة التي جمعت بين هذه التيارات النزوع نحو التحرر لكنها ابتعدت عن إدراك خصوصية الأمة العربية وخصوصية واقعها، وعدم قدرتها على استنباط الأهداف الحقيقية للجماهير..

وظهور حزب البعث العربي الاشتراكي في هذه الظروف كان نتيجة وعي ذاتي للوضعية القائمة ونتيجة تصميم على مواجهة هذه الظروف.

وقد مر حزب البعث العربي الاشتراكي خلال تطوره بالمراحل الأساسية التالية:

١ـ **المرحلة الأولى:** وتمتد من البدايات الأولى وحتى التأسيس عام ١٩٤٧؛ ففي عام ١٩٤١ نشأت **حركة نصرة العراق** في دمشق لمساندة الشعب العربي في العراق ضد سياسة القمع البريطانية، هذه الحركة التي أكدت على وحدة المصير القومي ووحدة النضال القومي تحولت في عام ١٩٤٢ إلى حركة سياسية أطلقت على نفسها اسم «**حركة الإحياء العربي**» وأعلنت شعارها أمة عربية واحدة ونضال عربي واحد ضد الاحتلال ومن أجل التحرر وتحقيق الوحدة العربية.

وفي مطلع عام ١٩٤٣ تحولت حركة الإحياء العربي إلى «**حركة البعث العربي**» وحددت منطلقاتها الفكرية آنذاك في «**أن العرب أمة واحدة، وأن الوطن العربي وطن واحد، وأنه لا بد من بعث الأمة العربية وإحيائها ونهوضها واستعادة مكانتها في الحضارة الإنسانية**».

شكلت حركة **البعث** في تلك المرحلة عاملاً دافعاً لنضال الجماهير وموجهاً له باتجاه القضايا **الوطنية والقومية** التي تبلورت آنذاك في الكفاح من أجل **الاستقلال وإجلاء القوات الفرنسية، ورفض الارتباط بأية معاهدات** مع الدول الاستعمارية، والمطالبة **بنظام دستوري وتمثيل شعبي وحياة ديمقراطية** ومقاومة النزعة **القطرية**. وعلى الصعيد **القومي** المطالبة بمساندة نضال الأقطار العربية، والتضامن معها والتأكيد على الوحدة العربية، ورفض سياسة المحاور، ومساندة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله ضد المخططات الصهيونية، والتنديد بالهجرة اليهودية وإبراز مخاطرها.

إن **المواقف النضالية والأهداف والمنطلقات الفكرية** التي تبنتها حركة البعث أسهمت في تقوية الحركة الوطنية وتقوية التلاحم والوعي القومي، وأخذت تبلور استراتيجية نضالية لحركة التحرر العربية.

ـ المؤتمر التأسيسي عام ١٩٤٧:

عقد **المؤتمر** التأسيسي للحزب بين ٤ـ٦ نيسان وصدر البيان النهائي في **السابع من نيسان عام ١٩٤٧**، شكل هذا **المؤتمر** نقطة تحول هامة في مسيرة

حركة البعث، حيث تحولت إلى حزب سياسي لـه منطلقاتـه الفكريـة وأهدافـه وتحددت بنيته التنظيمية ومؤسساته القيادية، و ضبطت حركته الداخلية. وبـ ذلك في الوثائق الأساسية التي أقرها المؤتمر وهي: الدسـتور والنظـام الداخـ والبيان السياسي. وحدد الدستور الحزب بأنه حركة شـعبية انقلابيـة «ثوريـ تناضل في سبيل الوحدة العربية والحرية والاشتراكية.

– وحُددت الفكرة القومية من وجهة نظر الحزب فـي وحـدة الأمـة العربيـ وشخصية الأمة العربية، ورسالة الأمة العربية.

– وربط الدستور بين الاشتراكية والقضية القومية وبذلك أعطى للقومية مضمونـ تقدمياً.

– كما حدد السمة «الانقلابية» «الثورية» وسيلة للتعامل مـع الواقـع وتغييـ والبنية الشعبية الجماهيرية للحزب، والتنظيم القومي القاعدة لانطلاق الحزب.

– المنطلقات الفكرية للحزب:

جاءت المنطلقات الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في تلك المرحلـة صورة متكاملة للواقع العربي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، ولتضعه في سياق تطوره التاريخي العام، ولتخلص قضايا مثل: الوحدة والتحرر والتقدم من النظرة الجزئـ وتضعها في إطارها القومي العام.

لقد جاء فكر الحزب ليعبر عن نضج مرحلة جديدة من تطور الفكرة القوميـة اتسمت بالخصائص التالية:

١– امتلاك رؤية فكرية ومنهج علمي حقق الترابط بين العلمية كمنهج لفهم الواقع والثورية كأداة لتغييره وفق المصلحة القومية.

٢– انطلق الحزب من أن الوجود القومي العربي حقيقة حضارية قائمة ومستمرة عبر التاريخ، وأنه محصلة لعملية تطور تاريخي طويلة ترجع إلى مراحل تاريخيـة

سابقة أنتجت هذا الوجود بكل مقوماته ومرتكزاته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية واللغوية. وبذلك بيّن أن القومية العربية واقع بديهي، وأن هذا الربط بين ماضي الأمة العربية وحاضرها ومستقبلها هو المنطلق الأساسي للقضية القومية، وهذا المفهوم الذي قدمه الحزب جسده في شعاره «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» وربط بين رسالة الأمة العربية الخالدة وقدرتها المستمرة على التجدد والإبداع.

٣ـ تمكن الحزب من تحديد الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية لحركة التحرر العربية، وصياغة المنطلقات الفكرية والنضالية للثورة العربية، وتحديد مرتكزات المشروع النهضوي القومي وأهدافه في الوحدة رداً على التجزئة، والحرية رداً على الاستعمار والتحكم خارجياً وداخلياً، والاشتراكية والعدالة الاجتماعية رداً على الاستغلال والظلم والقهر.

٤ـ المنظور الحضاري الذي حقق وحدة الترابط والتفاعل بين الأصالة والمعاصرة وأكد على أهمية التراث القومي، والتراث العالمي كعاملين في إنضاج الفكرة القومية التي قدمت نفسها عبر معايير حضارية.

٥ـ اكتشاف المعنى والمضمون الثوري التكاملي التفاعلي للعلاقة بين العروبة والإسلام والتأكيد على البعدين القيمي والنضالي لهذه العلاقة كدليل عمل وأداة تضال ومستوى للفكر، ومنهاج للسلوك والتصرف انسجاماً مع أصالة الأمة العربية ورسالتها الخالدة.

٦ـ تحديد البنية الجماهيرية للحزب، وتحديد المهمة التاريخية للجماهير العربية ووحدة كفاحها ونضالها.

إن حزب البعث العربي الاشتراكي جاء قومياً في أهدافه ومنطلقاته وبنيته التنظيمية، تقدمياً في مضمون أهدافه، ثورياً في أسلوب التعامل مع الواقع وتغييره، جماهيرياً في بنيته وتوجهاته ومع ذلك فإنه م يقدم أفكاره ومنطلقاته على أنها نظرية ناجزة كاملة، بل بقيت مفتوحة على آفاق التطور تتفاعل معها، وتغتني بها فكرياً. وعلى هذه الأرضية من الوعي المعرفي المنهجي بقي فكر الحزب حياً

إبداعياً متطوراً مرتبطاً بالواقع يغتني منه باستمرار، ويغنيه بمتطلبات تطوره الجديدة المتجددة.

لقد عبر القائد الخالد حافظ الأسد عن هذه الحقائق بقوله: «لقد استمد حزب البعث العربي الاشتراكي شرف اسمه من إيمانه ببعث الأمة العربية وانطلق من ضمير الأمة العربية، حركةً تتفاعل مع الشعب، تتحسس آماله... وتستوعب هذه الآمال، تزكي روح التحرر على واقع الفساد والتخلف الموروث من عهود الانحطاط والحكم الأجنبي، وتنير له طريق التحرر، وتفجر طاقاته الوفيرة لبناء مستقبله، وتقود خطاه على الوحدة العربية.. وحملت روح العصر إلى ميدان حياتنا الكفاحية».

وحقق الحزب تطوراً هاماً على الصعيد التنظيمي بالاندماج مع الحزب العربي الاشتراكي في منتصف عام ١٩٥٢ وبذلك تحول إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي».

ـ نضال الحزب:

أسهمت عملية تحديد المنطلقات الفكرية للحزب، وتوسيع قاعدته التنظيمية والجماهيرية، في توسيع حركته ونضاله على الصعيدين الوطني والقومي.

ـ على الصعيد الداخلي:

شكل الحزب طليعة الجماهير التي قادت النضال الوطني من أجل تحقيق الاستقلال وإعادة الحياة الدستورية، وترسيخ الاستقرار، ومواجهة الانقلابات العسكرية، وكشف المخططات الاستعمارية الصهيونية، والتصدي للمشاريع التي استهدفت ربط سورية بالدول الاستعمارية، والتأكيد على الطابع القومي للدستور بإدخال فقرة تنص «على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية» والنضال لإكمال الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي وتحرر اجتماعي والدفاع عن مصالح السواد الأعظم من جماهير الشعب من عمال وفلاحين وتوسيع مظاهر الوعي الاجتماعي بين الجماهير وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية.

ـ على الصعيد القومي:

شكل الحزب عاملاً محركاً لنضال الجماهير وإسهامها وتفاعلها مع القضايا القومية:

أ ـ وقف الحزب إلى جانب نضال الشعب العربي في فلسطين، وطالب الحكومات العربية بتأدية واجبها القومي تجاه فلسطين وبجعل القضية الفلسطينية محور النضال القومي، وأنشأ مكتب فلسطين الدائم لتنظيم الدعم الجماهيري، ودعا أعضاءه للتطوع والقتال دفاعاً عن عروبة فلسطين وشارك العديد من البعثيين في معارك الدفاع عنها.

ب ـ وقف الحزب ضد المشاريع والمخططات والأهداف الاستعمارية في الخمسينات وشكل عاملاً ضاغطاً للتعاون والتنسيق مع مصر بعد ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢ وقدم الدعم لثورة الجزائر ١٩٥٤ وقاد نضال الجماهير في التصدي للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وأسهم في إسقاط المخططات الرامية إلى جر سورية للدخول في حلف بغداد، والتعبئة الشعبية لمواجهة الحشود التركية التي كانت تريد النيل من موقف سورية وكان له دور أساسي في الانفتاح على الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في منتصف الخمسينات، وفي مواجهة مبدأ إيزنهاور عام ١٩٥٧.

ج ـ شكل عاملاً ضاغطاً لتحقيق الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨، ودعم الانتفاضة الشعبية في لبنان عام ١٩٥٨، ووقف ضد الإنزال العسكري الأمريكي في لبنان العام نفسه.

ـ على الصعيد الدولي:

وقف الحزب مع حركة التحرر العالمية المناهضة للاستعمار والصهيونية، ومع حركة عدم الانحياز التي برزت بداياتها الأولى منذ مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، وطالب بتفعيل دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدات اللازمة لحركات

ولن عملية التخطيط الاقتصادي تنطلق من تحقيق «التكامل الاقتصادي في الوطن العربي» وحدد الدستور الملكية بثلاثة أنواع وهي:

١ـ **ملكية الشعب:** وتشمل الثروات الطبيعية والمرافق العامة والمنشآت والمؤسسات المؤممة أو التي تقيمها الدولة، وتتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لمصلحة مجموع الشعب، وواجب المواطنين حمايتها.

٢ـ **ملكية جماعية:** وتشمل الممتلكات العائدة للمنظمات الشعبية والمهنية والوحدات الإنتاجية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ويكفل القانون رعايتها ودعمها.

٣ـ **ملكية فردية:** وتشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد. ويحدد القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع مصالح الشعب.

وإن استثمار المنشآت الخاصة والمشتركة يهدف إلى تلبية الحاجات الاجتماعية وزيادة الدخل القومي وتحقيق رفاه الشعب.

وأكد الدستور أن العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين. وتقوم بحماية الأسرة، وبالتشجيع على الزواج، وحماية الأمومة والطفولة، ورعاية النشء والشباب وتوفير الظروف لتنمية ملكاتهم، وكفالة الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها الإسهام الفعال والكامل في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع. وتتكفل الدولة بكل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة، وتحمي صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي.

ج ـ الحقوق والحريات السياسية:

أكد الدستور في هذا المجال على:

١ـ **حق الحرية** لكل مواطن «الحرية حق مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم».

٢ـ **سيادة القانون** في المجتمع.

٣ـ **حق المساواة**: أي تحقيق المساواة في المجتمع بين أفراد الشعب جميعهم، وتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي. وأن المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

٤ـ **حق المشاركة** في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥ـ **حق الحياة** المستقرة الآمنة.

٦ـ **حرية المسكن**.

٧ـ **حق التعبير** وحرية المراسلات والتنقل.

٨ـ **حرية العقيدة والعبادة**: حرية الاعتقاد مكفولة ومصانة في الدستور. فالإنسان له الحق في اختيار العقيدة التي يريدها والالتزام بالدين الذي يريده دون إكراه من أحد، وممارسة شعائر وطقوس الدين الخاص به.

د ـ **الحقوق والواجبات المتعلقة بالدفاع عن سلامة الوطن والحفاظ على الوحدة الوطنية**:

بيّن الدستور أن الحريات كلها، والحقوق والواجبات يجب أن ترتبط في النهاية **بخدمة الوطن** وتحقيق **أهدافه ومصالحه** «جميع المواطنين مسؤولون في تأدية واجبهم المقدس بالدفاع عن سلامة الوطن واحترام دستوره ونظامه الوحدوي الاشتراكي» وأن «الحفاظ على **الوحدة الوطنية** وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن».

هـ ـ **سلطات الدولة**:

حدد الدستور في الجمهورية العربية السورية السلطات الأساسية في الدولة كما يلي:

أ ــ **السلطة التشريعية:** يتولاها مجلس منتخب يسمى «مجلس الشعب» ويتم انتخاب أعضائه بالاقتراع العام والسري والمباشر والمتساوي. ويتكون المجلس من ممثلين عن القطاعات التالية:

١) العمال والفلاحين: يشكلون الأغلبية الكبيرة من الشعب فقد حدد الدستور نسبتهم في مجلس الشعب بـ ٥٠% على الأقل من مجموع عدد مقاعده.

٢) باقي فئات الشعب: جاء في الدستور «الناخبون هم المواطنون الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم». وتمتلك المرأة هذا الحق على قدم المساواة مع الرجل.

ب ــ **السلطة التنفيذية:** ويتولى هذه السلطة:

١) رئيس الجمهورية.
٢) مجلس الوزراء.
٣) مجالس الشعب المحلية.

ج ــ **السلطة القضائية:** ويتولى السلطة القضائية:

١) قضاء الحكم والنيابة العامة.
٢) المحكمة الدستورية العليا.

ــ **الفصل بين السلطات والتعاون فيما بينها:** يعد هذا المبدأ من الخصائص الأساسية المميزة للأنظمة الديمقراطية حيث يمنح السلطات المختلفة الحق الشرعي في ممارسة كل منها المهام المنوطة بها، إلا أن الأنظمة الديمقراطية تعتمد بالإضافة إلى مبدأ فصل السلطات، على مبدأ «التعاون والتوازن» الذي يسمح بالتعاون بين السلطات الثلاث في بعض المهام ضمن الحدود التي تكفي لمراقبة كل منها للأخرى للوصول إلى المزيد من التفاعل طبقاً لطبيعة النظام وشكل الحكومة.

٥) الديمقراطية وتنظيم المجتمع:

انطلق **القائد الخالد حافظ الأسد** من **أهمية الديمقراطية** ودورها في تفعيل قدرات المجتمع، وقد أكد الدستور على أن **الحرية** حق مقدس **والديمقراطية**

الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنساناً كريماً قادراً على العطاء والبناء، قادراً على الدفاع عن الوطن الذي يعيش فيه، قادراً على التضحية في سبيل الأمة التي ينتمي إليها. وحرية الوطن لا يصونها إلا المواطنون الأحرار، ولا تكتمل حرية المواطن إلا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي».

وقد تعامل القائد الخالد مع الديمقراطية من منظور متكامل حدد فيه ما يلي:

أ ـ مفهوم الديمقراطية:

إن الديمقراطية كما حدد مفهومها القائد الخالد هي «صيغة للحكم، إطار لإطلاق طاقات الشعب تمكّن المواطنين من المشاركة في بناء البلاد والإسهام في الحياة العامة... إنها سيادة الشعب أو حكم الشعب نفسه بنفسه. إنها تعني ممارسة المواطن للعملية الانتخابية، وقيام المؤسسات المنتخبة في كل المستويات بواجباتها المحددة في الدستور والقانون أمر أساسي لصون الديمقراطية وشرط لابد منه لضمان المسار الديمقراطي» «هي في نهاية الأمر صيغة إدارة لتحقيق الحرية بأبعادها المختلفة».

ب ـ السمات العامة للديمقراطية:

وحدد القائد الخالد سماتها بما يلي:

1ـ الديمقراطية اختيار داخلي وليست رغبة خارجية. ولأنها اختيار داخلي فهي ترتكز على الإرادة الشعبية والمصلحة الوطنية والقومية أيضاً.

«إن صيغة الديمقراطية ليست سلعةً تستورد من هذا البلد أو ذاك وإنما هي الإطار الذي يمارس فيه المواطنون حقوقهم وواجباتهم وفق ظروفهم المرحلية».

2ـ الارتباط الوثيق بين الصيغ الديمقراطية والواقع وسيرورة التطور الاجتماعي لأن «كل مرحلة من مراحل التقدم والتطور والبناء تحققها تقدّم معطيات جديدة

في مجالات الحياة المختلفة» وهذه المعطيات الجديدة يجب أن «تعكس نفسها على الإطار الديمقراطي» أي على الصيغ والوسائل والأساليب المطبقة.

ولذلك أكد **القائد الخالد** أنه «لكي يمارس شعب من الشعوب الحياة الديمقراطية لابد من تحقيق توازن دقيق جداً بين الصيغة؛ أعني **الهيكلية والقوانين**، وبين محصلة المعطيات **الثقافية والتراثية** والسياسية **والاقتصادية والاجتماعية** التي يملكها أو يتمتع بها هذا الشعب، أي شعب، وأي خلل في هذه الموازنة يحتم أن يعيش الشعب حياة لا ديمقراطية».

- تتعدد الصيغ وتتنوع التجارب الديمقراطية، ولهذا أسبابه القائمة في الظروف الموضوعية والذاتية، وفي كل مرحلة تاريخية، وضمن خصوصية كل دولة. ويرتبط ذلك، كما وضح **القائد الخالد** «بعدم تماثل المعطيات الثقافية والتراثية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين شعوب العالم في أي وقت من الأوقات» ولذلك «فقد بقيت في الزمن الواحد، في مرحلة تاريخية واحدة صيغ كثيرة جداً» ولكن جوهر الديمقراطية يظل واحداً.
- إن الهدف النهائي للديمقراطية **تحقيق أهداف الشعب ومصلحة الوطن** «لأن القرار الصحيح المناسب للشعب لا يستوحى ولا يستلهم إلا من الشعب نفسه».

ج ــ بنية الديمقراطية:

إن الديمقراطية في إطار تطورها الدائم كانت تستكمل **بنيتها** من الظروف والتطورات المختلفة؛ من وعي الإنسان لأهمية الديمقراطية ولوظيفتها في المجتمع في تحقيق الحرية والمساواة **فالقائد الخالد** رأى فيها **بنية متكاملة** «الديمقراطية.. ليست جانباً واحداً؛ هناك **ديمقراطية سياسية وديمقراطية اجتماعية وديمقراطية اقتصادية**» «**وكذلك هناك أبعاد ثقافية وعلمية للديمقراطية**».

إن هذه الرؤية للديمقراطية تجسد الوعي ببنيتها الشاملة، وتأثيرها الكبير في المجتمع، ووظيفتها في عملية التطور والتقدم الاجتماعي.

د ــ الديمقراطية الدولية:

رأى القائد الخالد أهمية «الديمقراطية الدولية» وحدد أسسها بـ «المساواة بين الدول، التعامل الحر والند للند بين الدول، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الحفاظ على السيادة والاستقلال».

هـ ــ الديمقراطية والحرية:

إن الديمقراطية تهدف إلى تنظيم ممارسة الحرية وإدخالها في العلاقات الاجتماعية العامة، وهذا يتطلب تأمين متطلباتها الكاملة وتنظيم ممارستها لأن الحرية هي ممارسة الاختيار، ولكن ممارسة الحرية «يتطلب التنظيم والضبط.. وهناك تلازم بين الحرية وممارستها المسؤولة» ولقد وضح القائد الخالد العلاقة بين الحرية والتنظيم «تنظيم ممارسة الحرية حماية وتحصين للحرية... الحرية وتنظيمها متلازمان... وهكذا تغيب الحرية بقدر ما يغيب من نظامها، وتحضر بقدر ما يحضر نظامها».

و ــ الديمقراطية والتعددية:

تنطلق التعددية بمظاهرها المختلفة السياسية والاقتصادية من مظهر التمايز في المجتمع بين القوى والفئات الاجتماعية سواء أكان التمايز في الرؤى الفكرية العقائد والأفكار أم كان في المواقف السياسية التي تعد انعكاساً مباشراً «للعقائد والأفكار».

والتعددية السياسية في مفهومها العام هي وجود قوى وأحزاب سياسية متعددة متمايزة في المجتمع. والتعددية الاقتصادية هي إشراك أنماط اقتصادية متعددة واستخدامها على قاعدة من التنظيم والتعاون والتكامل بهدف تفعيل القدرات والطاقات القائمة في المجتمع لتحقيق الأهداف العامة.

والتعددية في سورية وسيلة وأداة لتنظيم حياة المجتمع على قواعد مشتركة، مع احترام وجود الاختلاف والتنوع في الاتجاهات السياسية. وبذلك تم

تحويل وظيفة التعددية من رؤية المصلحة الخاصة والعمل على تحقيقها إلى رؤية مصلحة الأمة والوطن والشعب والالتزام بها والعمل على تحقيقها. وبذلك تتكامل المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة وتتحقق في إطارها.

إن التعددية التي رسختها الحركة التصحيحية، تعد إحدى التجسيدات العملية الديمقراطية، وتوفير مناخ الحرية بهدف الاستفادة من الطاقات والقدرات المتاحة وتجميعها والزج بها في عمليات البناء والتنمية لتحقيق مشاركة واسعة للقوى والأحزاب الوطنية والتقدمية ومجموع المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبذلك انتقلت سورية منذ بداية السبعينات من الحزب الواحد إلى الحزب القائد.

واتخذت التعددية في سورية الأشكال التالية:

التعددية السياسية: وبرزت من خلال:

ـ الجبهة الوطنية التقدمية:

قامت الجبهة الوطنية التقدمية في سورية في السابع من آذار عام ١٩٧٢. وهو اليوم الذي وقّع فيه ممثلو القوى الوطنية التقدمية ميثاق الجبهة. وهذه القوى هي: **حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب الشيوعي السوري، حزب الوحدويين الاشتراكيين، حركة الاشتراكيين العرب.** انضم إلى الجبهة عام ١٩٨٩ **الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي** كما ضمت الجبهة ممثلين عن **الاتحاد العام لنقابات العمال، والاتحاد العام للفلاحين.**

وجاء توقيع الميثاق بعد اختتام مرحلة من الحوار بين ممثلي هذه القوى من خلال لجنة استمر عملها منذ ربيع عام ١٩٧١ وحتى السابع من آذار ١٩٧٢ يوم توقيع الميثاق.

لقد حدد الميثاق منطلقات العمل العامة والأسس التي يرتكز عليها والأهداف الاستراتيجية والمرحلية للجبهة، كما أكد على الدور القيادي لحزب البعث العربي

الاشتراكي، وتضمن ذلك دستور الجمهورية العربية السورية حيث نصت المادة الثامنة «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية».

ـ مهمات الجبهة الوطنية التقدمية:

حدد الميثاق مهمات الجبهة الوطنية التقدمية في المجالات التالية:

أ) في المجال الداخلي:

١ـ تحرير الأراضي العربية المحتلة كلها.

٢ـ إقرار مسائل السلم والحرب.

٣ـ إقرار الخطط الخمسية ومناقشة السياسة الاقتصادية.

٤ـ رسم خطط التثقيف القومي الاشتراكي، وقيادة التوجيه السياسي العام.

٥ـ استكمال بناء النظام الديمقراطي الشعبي، ومؤسساته الدستورية، ومجالسه المحلية، على أساس تحقيق السيادة الكاملة للشعب.

٦ـ استكمال البناء الديمقراطي للمنظمات الشعبية.

٧ـ دعم القوات المسلحة والعمل على تطوير قدراتها.

ب) في المجال القومي:

١ـ العمل على تحقيق خطوات وجدوية في ضوء الواقع الراهن.

٢ـ تحقيق تعاون عربي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفي كل ما يخدم أهداف أمتنا المرحلية والاستراتيجية.

٣ـ استخدام الثروات القومية بما فيها البترول لمصلحة الأمة العربية في معركة التحرير ضد الاستعمار والصهيونية.

٤ـ إن وحدة القوى الوطنية التقدمية العربية هدف استراتيجي، بغية قيام جبهة قومية تقدمية.

٥ـ مقاومة جميع الحركات الانفصالية، ومحاولات التفرقة العنصرية أو الدينية أو الإقليمية إيماناً بوحدة الوطن العربي.

٦ــ إن الصراع العربي ــ الإسرائيلي محور أساسي لنضال أمتنا العربية، والقضية الفلسطينية جوهر هذا الصراع المصيري، وفي سبيل ذلك تبرز أهمية حشد الطاقات والإمكانات القومية من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

ج) في المجال الدولي:

١ــ النضال ضد الصهيونية و«إسرائيل» لأنها الخطر الأساسي والمباشر على الأمة العربية.

٢ــ توسيع علاقات الصداقة والتعاون مع الشعوب والدول الإسلامية، ودول عدم الانحياز، وتعزيزها بما يخدم نضال أمتنا العربية، وقضاياها العادلة.

٣ــ الاستفادة من المواقف الإيجابية لدول أوروبا الغربية، ولجميع دول العالم، وتطوير علاقاتنا الخارجية مع هذه الدول بما يخدم تطوير مواقفها من قضايانا القومية.

٤ــ إقامة أوثق العلاقات مع الحركات التقدمية في العالم، ومع حركات التحرر الوطنية والوقوف ضد جميع أشكال التمييز العنصري.

التعددية في مجال الهيئات والمؤسسات والجمعيات المدنية:

اتخذت التعددية بعدها في إطار العمل الاجتماعي والجمعيات المدنية بقصد تفعيل نشاط المجتمع، وإشراكه في أعباء المسؤولية الوطنية والاجتماعية والقومية فتم تأسيس المئات من الجمعيات والنوادي الثقافية والخيرية، وجمعيات أهلية نوعية تهتم بالشأن العام من حيث الصحة والسلامة والبيئة وحماية المستهلك ودعم الانتفاضة ومقاومة المشروع الصهيوني وغير ذلك من الجمعيات الأخرى.

٦ــ الإدارة المحلية ١٩٧١:

واستهدف هذا القانون «تركيز المسؤولية في أيدي فئات الشعب المنتخبة لتمارس بنفسها مهام القيادة مما يتطلب تحقيق أوسع المجالات لتطبيق مبدأ الديمقراطية الشعبية الذي يجعل الأمر كله نابعاً من إرادة الشعب ويؤمن رقابته الدائمة على حسن التنفيذ وإسهامه الفاعل في تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد».

وجعل هذا القانون المجالس الإدارية المنتخبة في المستويات كلها: محافظة ـ منطقة ـ ناحية ـ قرية، مسؤولة عن الاقتصاد والثقافة والخدمات وجميع الشؤون التي تهم المواطنين في وحداتهم المحلية.

واعتمد القانون مبدأ اللامركزية بشكل واسع وفرّق بين مسؤوليات **السلطات المركزية ومسؤوليات السلطات المحلية**. فالسلطات **المركزية** مهمتها التخطيط والتشريع والتنسيق والرقابة والمتابعة والتدريب والتأهيل وتنفيذ المشروعات الكبرى وإدخال التقنيات الحديثة. وحرص هذا القانون على تحقيق مبدأ **جماعية القيادة** وتخويل المجالس **سلطة إصدار القرارات** في كل ما يتعلق بالشؤون المحلية.

ومن أجل حسن سير عمل قانون الإدارة المحلية ومتابعة تطبيقه تم إحداث وزارة خاصة باسم «**وزارة الإدارة المحلية عام ١٩٧١**».

٧ـ تنظيم الشعب والرقابة الشعبية:

استكملت الحركة التصحيحية **تنظيم فئات الشعب** المختلفة في **منظمات شعبية ونقابات مهنية** كإطار تنظيمي للجماهير يمكّنها من تنظيم نفسها، وزيادة وعيها، وتحديد أهدافها ومصالحها، وتوسيع فعاليتها ودورها بما ينسجم مع أهداف الوطن، ونصّ الدستور على أن «المنظمات الشعبية والجمعيات التعاونية تنظيمات تضم قوى الشعب العاملة لتطوير المجتمع وتحقيق مصالح أفرادها». وبذلك أكد الدستور على شرعية وجود هذه المنظمات وعلى **شرعية** دورها أيضاً في **التخطيط والتشريع والمراقبة والتنفيذ والتطوير**. وبذلك تم تعزيز موقع المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وتوسيع مسؤولياتها في بناء الوطن والدفاع عنه.

٨ـ مجلس الشعب:

نص بيان القيادة القطرية المؤقتة على تشكيل **مجلس الشعب** في مدة أقصاها ثلاثة أشهر. ويضم ممثلين عن الحزب والمنظمات الشعبية والمهنية والقوى والعناصر التقدمية وفئات الشعب وشرائحه كافة.

وشكل هذا المجلس مقدمةً لإقامة انتخابات في المراحل اللاحقة. ومجلس الشعب هو المؤسسة التشريعية والتمثيلية لشرائح المجتمع كافة. وقد حدد الدستور مهامه بالتشريع والرقابة، وحدد الأسلوب التمثيلي السياسي فيه الذي يتسم بالتعددية السياسية وهو النهج الذي اختطته الحركة التصحيحية وأرسته كقاعدة للعمل وأسلوب لتفعيل القدرات وتوسيع المشاركة الشعبية تجسيداً للديمقراطية الشعبية التي أرساها القائد الخالد حافظ الأسد.

ثانياً: على الصعيد الاقتصادي:

انطلقت السياسة الاقتصادية التي وضعتها الحركة التصحيحية من الأهداف التالية:

أ ــ تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتوازنة ومستدامة في جميع فروع الاقتصاد الوطني، وفي الريف والمدن.

ب ــ تأمين متطلبات المواطنين المتنامية، في ضوء تطور مستوى المعيشة بما يحقق الاستقرار المادي.

ج ــ تأمين متطلبات الصمود والمواجهة للمخططات الصهيونية والاستعمارية التي تستهدف المصير القومي.

د ــ توفير متطلبات الزيادة السنوية في السكان.

هـ ــ تحقيق مرتكزات الأمن القومي في المجالات الاقتصادية بما يحقق تحرير القرار السياسي من أية ضغوط خارجية.

وبغية استقطاب جهود المواطنين وتوظيف قدراتهم للمصلحة الوطنية.
جسدت الحركة التصحيحية مبدأ التعددية الاقتصادية من خلال:

١ــ القطاع العام.

٢ــ القطاع المشترك.

٣ــ القطاع الخاص.

٤ــ القطاع التعاوني.

وتم إصدار القوانين الخاصة بترسيخ التعددية بإحداث المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي عام ١٩٧٤ وإحداث الشركات الزراعية المساهمة بالمرسوم /١٠/ ١٩٨٦. إصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته، إصدار القرارات اللاحقة حول إحداث المصارف الخاصة وسوق الأسهم والسندات، وسرية المصارف.

وانطلاقاً من الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية شهد الاقتصاد السوري منذ قيام **الحركة التصحيحية** تطوراً كبيراً، وتغييرات نوعية، فتم بناء قاعدة اقتصادية مادية قوية وواسعة ترتكز على **التنمية الشاملة والمستدامة**، يرتكز عليها تقدم المجتمع وتطوره، وعُدَّت **التنمية الشاملة** مسؤولية وطنية متكاملة للدولة والمجتمع بفئاته وقطاعاته كلها، وتأسيساً على ذلك أطلقت **التعددية الاقتصادية** وشجعت **المبادرات الخاصة** وأتاحت الفرصة أمام الجميع للإسهام في تنمية المجتمع. وتم إيجاد المرتكزات اللازمة للثورة الزراعية، **والتطور الصناعي** والتقني، والبنية التحتية لخدمات متنوعة ومتكاملة. فتطورت **الزراعة والصناعة**، وتوسعت عمليات استصلاح الأراضي وبناء سدود جديدة وتأمين مياه الشرب وبناء المدارس والمعاهد والجامعات والمستشفيات والمستوصفات وتأمين خدمات اجتماعية وتربوية وثقافية أسهمت في رفع المستوى المعاشي للمجتمع، وسدت حيزاً كبيراً من حاجاته المادية والروحية.

أسهمت هذه الإنجازات في زيادة كبيرة في **الإنتاج الزراعي والصناعي** ونقل سورية من **الحاجة** إلى **الوفرة** في الزراعة والمنتجات الصناعية المختلفة، وشكل ركيزة **للصمود والمواجهة**، ولحرية **القرار** والموقف السياسي والحفاظ على الحقوق والتمسك بالثوابت ومواجهة المخططات والمشاريع الخارجية التي استهدفت تطويق الثورة وإضعاف دورها.

ثالثاً: على الصعيد الاجتماعي:

١ــ بناء الإنسان:

احتلت قضية بناء الإنسان وعياً وإرادةً مساحةً واسعةً من توجهات الحركة التصحيحية ومن خططها وبرامجها وعطاءاتها وإنجازاتها. وقضية بناء الإنسان انطلقت مما يلي:

أ ــ وعي أهمية الإنسان ودوره الأساسي في عملية التغيير الاجتماعي، لقد بيَّن القائد الخالد أن «الحياة ثورة دائمة، وأن الإنسان هو أداة الثورة ومنطلقها وغاياتها» «والثورة تحرك فاعل لتغيير الواقع إلى وضع متلائم وتطلعات الإنسان»، ونتيجة ذلك فلقد «قررت سورية منذ فجر التصحيح أن الإنسان هو منطلق الحياة وهو هدفها.. وأن الأمة التي تكتسب المكانة المرموقة هي التي تعتمد في وجودها على الإنسان بكل ما يحمله هذا المفهوم من معنى».

وتوصل بعد ذلك القائد الخالد إلى أن «الأمة التي تبني الإنسان تمتلك السلاح الأفضل وتبني المستقبل الأفضل».

ب ــ العمل على استنهاض طاقات الإنسان وتوظيفها لتحقيق الإنجازات والدفاع عن الوطن وذلك من خلال:

١ــ ترسيخ مظاهر الوعي والمعرفة لدى الإنسان للوصول في النهاية إلى بناء «الإنسان المتسلح بالعلم والمعرفة.. والوعي الاجتماعي والمتحمل للمسؤولية والمدرك لأهمية التواصل الحضاري والإنساني».

٢ــ تحديد القيم الاجتماعية التي تعد الأساس في بناء الإنسان، وهذه القيم كما حددها القائد الخالد هي «الإيمان بالوطن، الشهادة، الشجاعة، إرادة النصر، الغيرية، وحب الشعب، التعلّم، المعرفة، التدريب، الإباء، الحق والواجب، وغير ذلك من القيم الكبرى».

٣ــ ترسيخ مظاهر **التنظيم** في المجتمع بهدف **تفعيل** قدرات الجماهير وطاقاتها، **وتوسيع** مشاركتها وتحقيق التطابق بين وعي الإنسان وقدراته وقضايا الوطن، وكما قال القائد الخالد «**التنظيم ضرورة أساسية من ضرورات تقدم الشعوب نحو أهدافها؛ فالشعب المنظم هو بالتأكيد الشعب القادر على تحديد أهدافه في كل مرحلة من المراحل، ورسم الطريق المؤدي إليها، وإعداد الوسائل لبلوغها.. وبالتنظيم تتجمع طاقات الأفراد، ويتوحد السبيل والهدف**».

ج ــ تأمين المتطلبات الأساسية واللازمة **لبناء الإنسان** وتعميمها في جميع أنحاء سورية وفي مقدمتها تحقيق **ديمقراطية التعليم**؛ أي تأمين **متطلبات** التعليم **ومجانيته** في جميع المراحل **وتعميمه**.

لقد رأى **القائد الخالد** في الإنسان «**قوة إباء، معين عطاء، طاقة إنتاج، سلاح عدل، ومساواة، قوة القيم الوطنية والقومية، قوة تحدي التحدي بكل أشكاله، وقوة سحق الغزو والعدوان بكل ألوانه**».

٢ــ الوحدة الوطنية:

تميز منهج العمل الوطني في ظل **القائد الخالد حافظ الأسد** بتحقيق التكامل والتفاعل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التطور والتقدم، ونتيجة ذلك التفت الجماهير حول قائدها لأنها رأت فيه القدوة الرائدة، في السلوك والممارسة، والموقف الصامد والمبدئي، وضمانة النصر وأمل المستقبل، والحامل لهموم الشعب وتطلعات الأمة، **فتوحد الشعب، وتوحد القائد مع الشعب، واندمج الجميع بالوطن** لتنتج الوحدة الوطنية والإنجاز الأهم في تاريخ سورية وقد ارتكزت الوحدة الوطنية على:

أ ــ الإنجازات الكبيرة التي تحققت في سورية في المجالات كافة.

ب ــ بناء الإنسان وعيًا وإرادة.

ج ــ مظاهر الأمن والاستقرار.

د ــ غرس **القيم** في المجتمع، وإحلال الانتماء للوطن وقضاياه محل الولاءات والانتماءات التحتية السابقة.

هـ ــ الأساس الديمقراطي وأقنية المشاركة المتعددة في البناء وصنع القرار.

و ــ المساواة العامة للمواطنين أمام القانون وحرية المعتقد والإيمان وممارسة الشعائر الدينية.

إن **الوحدة الوطنية** أصبحت حقيقة قائمة، وشكلت خلال العقود الماضية الصخرة الصلبة والقوة المنيعة التي تحطمت عليها جميع المخططات والمؤامرات، ومكنت سورية من الصمود والاستمرار بقوة وفاعلية، كما مكنتها من تحقيق الإنجازات الكبيرة والمكتسبات الواسعة.

لقد وضح **القائد الخالد حافظ الأسد** أهمية **الوحدة الوطنية** وبيَّن أن اهتمامات الحركة التصحيحية وإنجازاتها «**انصبت .. جميعها في خلق وترسيخ الوحدة الوطنية وتقوية البلاد سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وعسكرياً مما يخلق جبهةً داخلية تصمد أمام العواصف .. ويجعل البلاد قادرة على التجاوب مع تطلعات وآمال جميع أبنائها، هذه الجبهة الداخلية، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، هي التي أردناها دائماً، لأنها قاعدة الصمود ومنطلق النجاح والتقدم، وهي الأساس في كل إنجاز تطلعنا أو نتطلع إليه والدرع الذي يقي البلاد من كل خطر واجهناه أو نواجهه .. لقد خضنا كل المعارك التي خضناها؛ معارك التحرير والبناء، ومعارك الصمود وواجهنا كل أشكال الضغوط بجبهتنا الداخلية المتراصة وبوحدتنا الوطنية الرائعة، وبذلك أعطى شعبنا، كما هو، مثالاً على الوعي الوطني والشعور العالي بالمسؤولية الوطنية**».

إن ما أنجزه **القائد الخالد حافظ الأسد** على الصعيد **الداخلي** شكل قاعدة ومنطلقاً لقوة سورية وقدرتها على إنجاز المهام على الصعيد **القومي والعالمي**.

الفصل الرابع

الحركة التصحيحية والنضال القومي

انطلق القائد الخالد حافظ الأسد في تعامله مع القضايا القومية من استيعابه الشامل لطبيعة المرحلة التاريخية التي تمر بها الأمة العربية، وفهمه للتراث القومي، وإطلاعه على التيارات الفكرية المعاصرة، ومعايشته حركة التحرر العربية، وفهمه لطبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني وتداخل العوامل المؤثرة فيه، والخصائص والصفات النوعية المميزة له وكيفية تطوره، والخلل القائم في ميزان القوى بين الأمة العربية وإسرائيل المدعومة خارجياً ويمكن تلمس تلك النظرة الاستراتيجية بالآتي:

١ـ تحديد عوامل الضعف القائمة في الواقع العربي وتحديد أسبابها في التجزئة القطرية والتخلف والتبعية والصراعات البينية والهامشية بين الدول العربية على حساب صراع المصير والوجود.

٢ـ تحديد المنطلقات الاستراتيجية القادرة على التعامل مع الواقع.

٣ـ تحديد أساليب العمل والصيغ والوسائل القادرة على تنفيذ المنطلقات الاستراتيجية في ضوء الواقع ومتغيراته.

٤ـ إجراء مراجعة شاملة لتحقيق عملية التكييف والمواءمة بين الأهداف الموضوعة والأدوات والوسائل القائمة والمتاحة ومسارات التطور.

لقد واجهت الحركة التصحيحية العديد من التحديات على المستوى القومي وكان من أبرزها:

أولاً: الحركة التصحيحية والصراع العربي ــ الصهيوني:

تنبثق خصائص الصراع العربي ــ الصهيوني وسماته السياسية من **طبيعة إسرائيل وأهدافها ووظائفها** المختلفة في الوطن العربي، فقيام «إسرائيل» في فلسطين العربية، قلب الوطن العربي، ذروة التحدي الاستعماري الصهيوني للأمة العربية. والمشروع الصهيوني في «إسرائيل» لا يزال **مفتوحاً**، ولم تتحدد ملامحه النهائية وحدوده التي يمكن أن يصل إليها، وهذا يرتبط في النهاية بتطورات الصراع.

لأن «إسرائيل»، في إطار نظرية المجال الحيوي والمخططات الصهيونية التوسعية، ليست هدفاً نهائياً بل هي **نقطة انطلاق** نحو **التوسع والسيطرة** في الوطن العربي بهدف تأمين وجود «إسرائيل» **الحالية كمنطلق** وإيجاد مرتكزات «لإسرائيل» التاريخية كهدف، ووضح **القائد الخالد** هذه الحقيقة «**إن أطماع الصهيونية واضحة كالشمس، فالأمر واضح في كتب الصهاينة وتعاليمهم، إنهم لا يريدون فلسطين فقط أو قطعة أرض هنا أو هناك فقط ، ولا يريدون قطراً عربياً دون آخر، بل يريدون الأرض من النيل إلى الفرات**».

وهنا تبرز أمامنا مظاهر التناقض بين «**وجود إسرائيل**» ومخططاتها التوسعية و«**نفي وجود الأمة العربية**» وبالتالي تصبح معادلة «**الوجود الإسرائيلي شرطاً لازماً لنفي الوجود العربي**».

من خلال ذلك أخذ تسمية **الصراع العربي ــ الصهيوني**.

فالصراع بمفهومه العام هو تصادم الإرادات والقوى بين خصمين أو أكثر بهدف تحطيم الخصم كلياً أو جزئياً بحيث تسود إرادته على إرادة الخصم، أما الوسائل المستخدمة في الصراع فهي متعددة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية،

عسكرية، إيديولوجية، تاريخية، ثقافية، علمية أي كل ما في المجتمع من قدرات وإمكانات. **فالصراع** يتصف **بالشمولية** من حيث الأدوات والوسائل، وله **أبعاد تاريخية** ممتدة، وأبعاد **مجتمعية متكاملة**.

وقد حدد **القائد الخالد الخصائص والسمات** الأساسية للصراع العربي ـ الصهيوني:

١ـ إنه **صراع مصير**: ووجود بين الأمة العربية بتراثها وتاريخها وحاضرها ومستقبلها من جهة وإسرائيل والصهيونية والدول الاستعمارية بأهدافها ومخططاتها وإيديولوجيتها العنصرية التوسعية الاستيطانية من جهة أخرى «**بحكم إلتقاء مطامع الاستعمار مع أحلام الصهيونية، فإن شكل الصراع الذي إنتقلت إليه أمتنا العربية اتخذ طابعاً فريداً تميز ببروز دولة عنصرية عدوانية في قلب وطننا وعلى حساب تشريد شعبنا العربي، مما أعطى للصراع طابعاً مصيرياً**».

٢ـ إنه **صراع قومي**: وقومية الصراع توضّح البعد الجغرافي والبشري له، فكيف؟

بما أن «إسرائيل» تريد الأرض العربية، وتستهدف المصير والوجود القومي العربي فإن الإطار البشري والجغرافي لمواجهتها يجب أن يشمل الوطن العربي بأكمله، والأمة العربية بكل قدراتها وطاقاتها حتى تأتي المواجهة شاملة وفاعلة ومؤثرة.

وقومية الصراع ترتكز على عاملين أساسيين:

الأول: وعي الأمة العربية بمستوياتها الرسمية والشعبية قضية **الوجود والمصير القومي العربي الواحد**، وضرورة النضال القومي الشامل للدفاع عن هذا الوجود وتحرير الأرض «**إن خطر الصهيونية وأطماعها تشمل سائر الوطن العربي .. وإن التهديد موجه إلى كل إنسان عربي؛ إلى كل ما هو عربي، ودفعه لا يكون إلا بجهد قومي، الصراع مع العدو، وكل ما يتفرع عن هذا الصراع؛ هو قومي عربي**».

الثاني: وعي الأمة العربية لطبيعة المشروع الصهيوني العنصري الاستيطاني التوسعي.

٣ــ إنه صراع دولي لأنه يجري في منطقة هامة تقع في قلب العالم، وهذا ما أعطاه بعداً دولياً من حيث النشأة والتطور وجعله عرضةً للتدخلات الدولية المستمرة مما أسهم في تعقيده وجعله صراعاً يتحرك داخل الصراع الاستراتيجي بين القوى العظمى في العالم.

هذه الرؤية تفهم الصراع العربي ــ الصهيوني من زاوية تعريفٍ قومي له على أنه صراع بين الأمة العربية من جهة وإسرائيل والصهيونية والدول الاستعمارية الداعمة من جهة ثانية؛ صراع بين الغروبة كرابط يجمّع ويوحّد للأمة العربية وإسرائيل والصهيونية كقوة غاصبة، وإيديولوجية عنصرية توسعية استيطانية وهوية للكيان الصهيوني، لذا فهو يندرج في إطار الصراع الحضاري لأنه تصادم في القيم وأساليب الحياة، إنه خلاف في تفسير التاريخ، بل خلاف على التاريخ نفسه، وعلى الجغرافية وفهمها. إنه صراع على الماضي وعلى الحاضر ومن خلاله وعلى المستقبل ومن أجل تحديد مساراته وملامحه وسماته.

العوامل المؤثرة في الصراع العربي ــ الصهيوني:

إن مسار الصراع بعد قيام «إسرائيل»، وخلال العقود الماضية وفق «العلاقة في ميزان القوى» بين طرفي الصراع كان ولم يزل يشير إلى:

١ــ حرص «إسرائيل» والدول الاستعمارية الداعمة لها على تحقيق تفوّق على الأمة العربية.

٢ــ إن التفوّق «الإسرائيلي» كان ولم يزل تفوقاً «كيفياً» أو «نوعياً» استطاع أن يحد من التفوق الكمي العربي المتجسد في القدرات والإمكانات البشرية الاقتصادية والبعد الجغرافي.

٣ــ إن التفوق «النوعي» «الإسرائيلي» يرتكز على:

أ ــ **الدعم الخارجي** الذي يقدَّم «لإسرائيل» باستمرار.

ب ــ **حالة الضعف** القائمة في الوطن العربي والمرتكزة على التجزئة وتغييب القدرات والإمكانات.

٤ــ من هنا تبرز أهمية **الوحدة العربية**، أو **التضامن أو التعاون والتنسيق** كوسائل لتطويق مظاهر التجزئة، وحشد الطاقات والقدرات العربية، والعامل الأساسي في إدخال «الكيف والنوع» إلى الكم العربي.

ولهذا شكلت **الوحدة** هاجساً مقلقاً «لإسرائيل» والدول الاستعمارية لأنها رأت فيها وسيلةً لقيام فعلٍ حضاري يحمل معه عوامل القوة والفاعلية والتأثير.

فكيف تعاملت «إسرائيل» مع الوحدة العربية:

١ــ لقد نظرت إلى الوحدة العربية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وإلى أية مظاهر للتضامن والتعاون والتنسيق على أنها **خطر** دائم ومستمر.

٢ــ لقد تعاملت «إسرائيل» مع **الدول العربية** رغم تجزئتها على أنها **دولة واحدة** فأعدَّت عدتها العسكرية على أساس تحقيق التفوق على الدول العربية مجتمعةً، ورأت في كل محاولةٍ للوحدة أو للتضامن والتعاون والتنسيق مصدر خطرٍ وتهديدٍ لها.

ثانياً: الوحدة العربية:

بعد تحليل الواقع العربي، وتحديد عوامل ضعفه، ومرتكزات قوته، وطبيعة التهديدات الموجهة إلى الأمة العربية بدأ ~~القائد الخالد~~ بتحديد **الوسائل** القادرة على إحداث تغييرات نوعية في هذا الواقع وهي:

١ــ **الوحدة العربية**: كهدف من أهداف الحزب ووسيلة قادرة على:

أ ــ إنهاء مظاهر التجزئة.

لحشد الطاقات القومية وإدخال مظاهر التطور فيها، وتفعيل دورها وتوظيفها لمصلحة الأمة العربية، لذلك رأى القائد الخالد «**أن إيماننا بالوحدة العربية يجب ألا تحده حدود.. ويجب أن يكون نضالنا في سبيلها نضالاً دؤوباً مستمراً؛ لأن الوحدة العربية هي القادرة على تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية لأبناء أمتنا، وهي القادرة على أن تجعل من أمتنا قوةً فعالةً وخيرةً، تسهم في بناء المجتمع الإنساني بناءً متيناً أساسه العدل، وتدفع بهذا المجتمع نحو الخير والتقدم والازدهار**».

ولذلك برزت في بداية **السبعينات** تجارب وحدوية ثنائية وثلاثية ورباعية كانت دمشق القائد الخالد حافظ الأسد مركزها ومحركها، ورغم عدم استمراريتها إلا إنها أسهمت في تزكية الوعي القومي الوحدوي، وشكلت عاملاً للنضال لتحقيق الوحدة «**إن تعثر بعض التجارب الوحدوية يجب ألا يدعونا للقلق والقنوط بل إلى مزيد من النضال .. وإلى مزيد من التصميم لكي نتغلب في نهاية الأمر على التصميم الاستعماري الذي قرر ألا يترك فرصةً لنجاح أية عمليةٍ وحدويةٍ**».

ثالثاً: التضامن العربي:

بعد تعثر التجارب الوحدوية ونظراً لاستمرار الأخطار والتحديات المصيرية التي تواجه الأمة العربية، وفي ضوء الوعي التاريخي، والالتزام القومي وضرورة إعادة ترتيب الأولويات في الواقع العربي أعلن **القائد الخالد** عن «**التضامن العربي**» وسيلةً وأداةً قادرةً على:

١ــ التعامل مع الواقع العربي في ظل الظروف الموضوعية القائمة.

٢ــ تحقيق مظاهر واسعةٍ من التعاون والتنسيق بين الدول العربية.

٣ــ تحقيق تغيير نوعي في القدرات والإمكانات العربية، وفي أدائها الوظيفي في إطار الظروف القائمة.

لقد دعا **القائد الخالد** إلى التضامن العربي وحدد مفهومه على أنه «**صيغة من صيغ العمل، تبدأ بإزالة مظاهر وعوامل التوتر والقطيعة، وتنتهي بشكل عال من أشكال التنسيق**».

والتضامن العربي بهذا المفهوم يهدف إلى:

أ ــ تطويق الخلاف والتباين والتوتر وعواملها في العلاقات العربية.

ب ــ توسيع مظاهر التعاون والتنسيق.

وبالتالي يسهم في تفعيل الواقع واحتواء العوائق التي تقف أمام الوحدة العربية، وتطويقها، وإيجاد المرتكزات التي تشكل المقدمات الأساسية لتحقيق الوحدة العربية.

ج ــ إن التضامن العربي، كما حدده **القائد الخالد**، ذو **مضمون كفاحي نضالي** ضد المخططات الصهيونية والاستعمارية «**إن التضامن هو شعارنا، ونحن متمسكون به، ومناضلون من أجله، ولكن التضامن الذي تريده سورية العربية ونناضل من أجله هو التضامن على أساس معاد للإمبريالية والصهيونية .. هو التضامن لتعزيز الصمود**».

رابعاً: حرب تشرين التحريرية:

جاءت **حرب تشرين التحريرية** التي خاضتها الأمة العربية بقيادة سورية ومصر في السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ نتيجةً لجملة التحولات التي حققها **القائد الخالد حافظ الأسد داخلياً وعربياً ودولياً**، وتجسيداً عملياً **للتضامن العربي** الذي حوّله إلى فعل قومي باستخدامه أداة لحشد الطاقات والقدرات القومية، وتوظيفها في إطار مواجهة المخططات الصهيونية والاستعمارية وتحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المغتصبة. وأدت حرب تشرين التحريرية إلى نتائج كبيرة وواسعة لمصلحة الأمة العربية وضد «إسرائيل» ومن أبرز هذه النتائج:

١ــ على الصعيد العسكري:

أ ــ انتزاع زمام المبادرة من «إسرائيل» باتخاذ القرار التاريخي بالتخطيط للحرب والبدء بها. وتحقيق المفاجأة الاستراتيجية.

ب ــ تأكيد قدرة الإنسان العربي وجدارته القتالية وشجاعته وإمكاناته في استخدام وسائط الحرب المتطورة والمعقدة.

ج ــ شكلت حرب تشرين ضربة عسكرية قوية لنظرية إسرائيل الأمنية واستراتيجيتها العسكرية وأسقطت أسطورة الجيش الذي لا يقهر.

د ــ أبرزت حرب تشرين فعالية القدرات والإمكانات العربية وبيّنت أن التفوق «النوعي الإسرائيلي» حالة طارئة ترتبط بنوعية الفعل العربي، وأن «إسرائيل»، ككيان عنصري استيطاني توسعي، غير قادرة على مواجهة الأمة العربية بمفردها دون دعم وتأييد خارجيين.

هـ ــ أصابت «إسرائيل» بخسائر بشرية ومادية تجاوزت قدرتها على تحملها.

٢ــ على الصعيد السياسي:

أ ــ جسدت حرب تشرين وحدة المصير القومي في مواجهة المخططات الصهيونية والاستعمارية.

ب ــ أسهمت في توسيع دائرة التفهم الدولي للقضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وتمثل ذلك في قبول منظمة التحرير الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، وفي إصدار دول المجموعة الأوروبية بياناً في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ تضمن:

ــ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

ــ الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني. وكذلك في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٧٥ الذي عدّ الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

وبصدور مجموعةٍ واسعةٍ من القرارات عن الأمم المتحدة تؤكد الاعتراف بـالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

ج ــ توثيق العلاقات العربية مع الدول في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينيـــة، ومـــع حركة عدم الانحياز، وتعميق وعي هذه الدول وشعوب العالم الثالث بعدالة القضيـــة العربية وبمصلحتها في توثيق العلاقات مع الدول العربية. وفي أثناء انعقاد مؤتمـــر دول عدم الانحياز أيلول عام ١٩٧٤ في الجزائر قطعت الدول الإفريقية علاقاتـــها مع «إسرائيل» ما عدا الأنظمة العنصرية آنذاك في جنوب أفريقيا وروديسيا.

٣ــ على الصعيد الاقتصادي:

أ ــ أبرزت حرب تشرين أهمية البترول العربي في المعركة مع «إسرائيل».

ب ــ أبرزت الحرب فعالية الاستخدام «الاستراتيجي» للثروات العربية المتاحة.

لقد أدت حرب تشرين إلى ترسيخ قومية الصراع العربي ــ الصهيوني فـــي وعي الجماهير العربية، وإنهاء حالة اليأس والقنوط التي برزت في الواقـــع بعـــد عدوان ١٩٦٧ لقد قال القائد الخالد حافظ الأسد: «إن أروع الإنجازات وأبعدها هـو ما تحقق على الصعيد القومي، وأبرزها حرب تشرين التحريريـــة التـــي خـاضت قواتنا المسلحة غمارها على جبهة الجولان ببسالةٍ تبعث على الفخـــار، وكفـــاءةٍ تدعو إلى الاعتزاز، وحققت، مع القوات العربية المصرية الباسـلة علـى جبهـــة سيناء، ومع سائر الأشقاء الأبطال الذين قاتلوا علـــى الجبـــهتين، نصـــراً لأمتنـــا العربية سيبقى بعيد الأثر في حياتها، وشديد الوطأة على أعدائـــها حتـــى يـــزول العدوان وتعود الحقوق المغتصبة إلى أصحابها».

خامساً: مواجهة المخططات الاستعمارية الصهيونية:

بدأت «إسرائيل» والصهيونية العالمية والدول الاستعمارية بوضع مخططـات واسعة متعددة المظاهر متنوعة الأساليب والوسائل بهدف احتواء التحولات النوعية والنتائج الإيجابية التي برزت خلال حرب تشرين وبعدها لصالح الأمة العربية.

ورداً على التحرك الصهيوني الاستعماري جاءت الحركة الاستراتيجية متعددة المظاهر التي بدأتها سورية واستهدفت:

١ــ مواجهة **المحاولات** الصهيونية الاستعمارية الهادفة إلى **تطويق النتائج الإيجابية** التي تحققت للأمة العربية بعد حرب تشرين على الصعد كافة.

٢ــ مواجهة **المحاولات** الصهيونية الاستعمارية التي استهدفت **إنهاء التضامن العربي**، وتفتيت وحدة الموقف العربي للوصول إلى:

أ ــ إسقاط وحدة المصير القومي المشترك.

ب ــ تفكيك المرتكزات القومية للمواجهة وإنهائها، وإثارة الصراعات بين الدول العربية.

٣ــ مقاومة المحاولات الهادفة إلى **فرض مظاهر الاستسلام** واليأس، وصياغة فكر جديد في الواقع العربي يسهم في تشكيل وعي جديد يستجيب لواقع التجزئة ويؤمن استمرارية روح اليأس والهزيمة وينتج علاقات الخضوع والاستسلام ويساعد على عبور «إسرائيل» إلى الدول العربية والاعتراف بوجودها.

لقد وضح **القائد الخالد** هذه الحقيقة بقوله: «**ولهذا ركزت الولايات المتحدة وإسرائيل جهودهما منذ حرب تشرين على هدفين رئيسيين: أولهما ضرب التضامن العربي، وتحويل الصراع في المنطقة من صراع عربي ــ إسرائيلي إلى صراع بين العرب أنفسهم، وثانيهما تيئيس العرب من إمكانية النصر**».

٤ــ البدء **بحرب الجولان وجبل الشيخ** التي استمرت قرابة مئة يوم، وأجبرت «إسرائيل» على الانسحاب بالقوة من الأراضي العربية المحتلة، واستمرت في الحفاظ على الروح المعنوية العالية التي برزت خلال حرب تشرين التحريرية.

٥ــ تقديم المساعدات العسكرية والسياسية والاقتصادية **للقطر اللبناني** بهدف تطويق المؤامرة وإيقاف الحرب الأهلية، والحفاظ على عروبته ووحدته

وترسيخ انتمائه القومي والحفاظ على المقاومة الفلسطينية، ومنع تجزئة لبنان وتحويله إلى كيانات متعددة على أرضية طائفية تشكل مبرراً لوجود إسرائيل» ووسيلة لاحتواء فكرة «القومية العربية» والانتماء القومي وتغييبهما.

٦ــ رفض أية **تسويات جزئية** على حساب القضايا القومية. والحفاظ على حيوية القضية الفلسطينية على أنها **جوهر الصراع العربي ــ الصهيوني** وترسيخ بعدها القومي.

٧ــ **التصدي للعدوان الصهيوني ــ الاستعماري حزيران عام ١٩٨٢** على لبنان وتطويق نتائجه **العسكرية** ومنعه من تحقيق أهدافه، وتكبيد القوات الإسرائيلية الغازية خسائر بشرية وعسكرية كبيرة، وتطويق نتائجه السياسية التي حاولت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فرضها على لبنان «بأتفاق السابع عشر من أيار عام ١٩٨٣، وقد وصف **القائد الخالد** هذا الاتفاق بأنه «**صك إذعان وخضوع تام؛ صك استسلام فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على لبنان، وسوف نستمر في التعاون مع كل الوطنيين العرب... ضد هذا الاتفاق، ورأينا أن هذا الاتفاق يجب أن يسقط، ومن وجهة نظرنا أيضاً إنه الآن يعيش حالة السقوط**» وبعد أقل من عام تم إسقاط هذا الاتفاق نتيجة نضال الشعب العربي في لبنان، ودعم سورية.

٨ــ مواجهة **التصعيد** الأطلسي ــ «الإسرائيلي» للعدوان على لبنان بإطلاق شعار «**الشهادة أو النصر**» والتأكيد على «**أن الشعب الذي يملك أبناؤه إرادة الشهادة هو الشعب الذي يملك حتمية النصر**».

لقد تحوّل شعار «**الشهادة أو النصر**» إلى وسيلةٍ فاعلةٍ لتثوير قدرة الإنسان العربي، وأصبح الركيزة الأساسية في المواجهة، والعامل الفاعل الذي فرض نفسه في إطار الصراع، **مضمونه المقاومة الجماهيرية الواسعة، وأدواته التضحية والعطاء اللامحدود، والتشبث بالأرض، والإرادة القوية، والحفاظ على الثوابت والمبادئ، وتجسيد القيم**. وأسهم هذا الشعار في ترميم الخلل القائم في موازين القوى.

إن استمرار المقاومة الوطنية اللبنانية وتجسيدها لشعار الشهادة أو النصر أدى في النهاية إلى **دحر القوات الصهيونية المحتلة، وانتزاع الخنجر الصهيوني من خاصرة الجنوب اللبناني، ووضع مرتكزات جديدة للبنان عربي جديد.**

لقد وصف **القائد الخالد** بطولات شعب لبنان بقوله: «**لقد أعطى شعب لبنان الشقيق الضوء، وقدّم أبطاله في المقاومة الوطنية اللبنانية المثال الحر والنموذج الساطع وأسلوب تحرير الأرض، والتحرر من الاحتلال**».

٩ــ مواجهة محاولات **إلصاق صفة الإرهاب بالمقاومة الوطنية** بهدف إنهائها، وعدم التمييز الدقيق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للشعوب من أجل حريتها واستقلالها، وقال **القائد الخالد**: «**إن الذين يمارسون هذا النهج باسم مكافحة الإرهاب يفقدون صوابهم عندما يخلطون بين الإرهاب والتحرير، ويفقدون صوابهم أكثر فأكثر عندما يعتقدون أنهم قادرون على منع العمل من أجل التحرير، بالتخويف من تهمة الإرهاب**».

ولذلك طالب القائد الخالد بتحديد مفهوم الإرهاب بعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة والتمييز بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب من أجل حريتها واستقلالها.

١٠ــ **مواجهة النتائج السلبية للمتغيرات الدولية** التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الداعمة للقضايا العربية، وبروز خلل في ميزان القوى العالمي لمصلحة الدول الداعمة «لإسرائيل». ومحاولة إسرائيل توظيف نتائج المتغيرات الدولية لمصلحتها.

لقد وعى **القائد الخالد** حقيقة هذه المتغيرات، وجوهرها، والنتائج السلبية التي يمكن أن تحملها على الأمة العربية، فعمل على تنبيه الأمة العربية للنتائج المحتملة، وبيّن «**أن سورية الشاعرة بحجم الآتي، بقدر ما يهدد الوطن العربي بكل أقطاره تقرع ناقوس الخطر، وتطلب أن يرتفع الجميع إلى حيث يتطلب الظرف وأن توضع الأهواء والصغائر الشخصية جانباً**».

ثم بيَّن **القائد الخالد** أنه يمكن للأمة العربية أن توجه النتائج السلبية للمتغيرات الدولية، وأن تتعامل معها من موقع الفاعلية والتأثير وذلك بـ «**التضامن والوحدة**» من ثمَّ توصَّل إلى تحديد الوسائل والأساليب التي تمكِّن الشعوب من مواجهة المتغيرات الدولية مرتكزاً في ذلك على تجاربها ونضالاتها السابقة وخبراتها الواسعة التي تجمعت نتيجة مواجهتها لمظاهر السيطرة والقهر والاستلاب، وركيزة ذلك قوة الإرادة والتصميم على المواجهة وعدم الاستسلام للواقع، وقال **القائد الخالد**: «**إذا كان أحد يظن أن المتغيرات الدولية تُرضِخ الشعوب لمشيئةٍ باطلةٍ وقوةٍ غاشمةٍ فبئس هذه الأحد لأنه لم يستعِد السيرة البشرية، ولم يستوعب مدلولاتها وعِبَرها، ولم يدرك بديهية أن النسيج النفسي والاجتماعي للشعوب يجعلها قادرةً على التكيف ومواجهة التحديات الجديدة. ودائماً لدى الشعوب قدرات كافية تتفجر وتثمر في المنعطفات التي تحمل في طياتها تحدياتها**».

مفاوضات السلام

حظيت مفاوضات السلام بين الدول العربية و«إسرائيل» التي استهدفت إيجاد حل سلمي للصراع العربي ــ الإسرائيلي بمكانةٍ هامة بين الأحداث الدولية، وهذا مرده إلى:

ــ **طبيعة** الصراع نفسه الذي كان منذ نشأته أحد **أهم بؤر التوتر وأخطرها في العالم.**

ــ **أهمية** المنطقة للعالم وللقوى الفاعلة فيه.

ــ **تداخل** العوامل المؤثرة في الصراع بأبعادها الدولية والإقليمية والمحلية.

وقد مرت عملية السلام **بتطورات** هامة **ومراحل متعددة.** يمكن تقسيمها إلى:

المرحلة الأولى:

عملية السلام قبل مؤتمر مدريد؛ بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧ حاول المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة إيجاد حل لهذا الصراع وذلك في **قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ــ تشرين الثاني عام ١٩٦٧** الذي تضمن النقاط التالية:

١ــ الإعراب عن القلق بشأن الوضع في الشرق الأوسط.

٢ــ عدم القبول بالاستيلاء على أرضٍ بواسطة الحرب.

٣ــ الحاجة إلى العمل من أجل السلام.

وحدد القرار **مضمون السلام** بما يلي:

١ــ سحب القوات «الإسرائيلية» من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير.

٢ــ إنهاء حالة الحرب، واحترام وحدة الأراضي وسيادتها، والحق في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وبعد حرب تشرين التحريرية اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ في محاولة من المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للصراع العربي ــ الصهيوني وتضمن القرار:

١ــ وقف إطلاق النار.

٢ــ تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

٣ــ البدء بالمفاوضات من أجل تحقيق سلامٍ عادلٍ في الشرق الأوسط.

وبذل المجتمع الدولي آنذاك جهوداً واسعة لعقد مؤتمر دولي للسلام في جنيف ١٩٧٤، إلا أن محاولات «إسرائيل» والدول الداعمة لها لتحويل المؤتمر إلى إطار لفرض الاستسلام على الأمة العربية، أدت إلى رفض سورية المشاركة في المؤتمر، وتمسكها بالثوابت القومية التي تجسّدت في تحرير الأرض العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ انسجاما مع قرار القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر عام ١٩٧٣ وحدد الهدف المرحلي للأمة العربية بتحرير كامل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

وتحت وطأة النتائج المشرفة لحرب تشرين المجيدة والنتائج الباهرة لحرب الاستنزاف التي استمرت ضد العدوان «الإسرائيلي» على سورية، أجرت الولايات المتحدة الأمريكية اتصالات موسعة مع سورية قام بها وزير الخارجية آنذاك هنري كسينجر والرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بغرض تحقيق السلام.

وقد وصف هنري كسنجر ــ وزير الخارجية الأمريكي مفاوضاته الصعبة مع القائد الخالد حافظ الأسد خلال جولاته المكوكية المتعددة التي زار فيها دمشق بعد حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ بهدف إيجاد حل للصراع العربي ــ الإسرائيلي.

بقوله: «لقد خرجت بأعلى درجات الاحترام والتقدير للرئيس الأسد. إنه يمتلك ذهناً وقّاداً من الدرجة الأولى مقترناً بروحٍ مرحةٍ حادة، لم يفقد الرئيس أبداً هدوءه. لقد فاوض على الدوام بثبات وتوقّد لكي يتمكن من الحصول على

أقصى درجات ما يريد». ويتابع كسينجر «لقد اضطُررت في مرحلة من مراحل المفاوضات إلى القول: إنك، سيادة الرئيس، مفاوض فذ صعب، ولا يمكن لأعصابنا أن تتحمل وجودك كخصم لنا طيلة الوقت».

«وبعد أن لمسنا صلابة الموقف السوري وعدم وجود كلمة تنازل في معجم الرئيس حافظ الأسد، وبعد شهر من المفاوضات الصعبة، بدأت أحس بالمحبة والاحترام لهذا الرجل. فهو يتمتع بخصال مميزة؛ الكبرياء، والتمسك بالكرامة، الصلابة والثبات، والذكاء، والدهاء، وأيضا يتمتع بالقلب الدافئ الودود، لقد أذاقنا لحظات مرة وصعبة».

وكذلك يصف الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» القائد الخالد حافظ الأسد الذي التقاه في دمشق في تلك الفترة «لقد ترك الرئيس الأسد لدي انطباعاً عظيماً بعد لقائي به فاق كثيراً تقدير هنري كسينجر الكبير له، وفاق كل ما قاله لي. لقد رأيت في الرئيس الأسد مفاوضاً صعباً، ويمتلك قدرات كبيرة وشخصية آسرة. ولمست بوضوح أنه قائد عظيم مميز رغم أنه انتقد بشدة سياستنا في السلام المنفرد، ورغم شدة مراسه والتزامه الشديد بقضية بلاده فإنه ولا شك القائد الكبير في هذا الجزء من العالم، وختم نيكسون وصفه القائد الخالد، «إن هذا الرجل يمتلك وبكل تأكيد كل مقومات العبقرية».

المرحلة الثانية: مؤتمر مدريد للسلام:

بعد تحرير الكويت من العراق أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في السادس من آذار عام ١٩٩١ مبادرة دولية لإيجاد حل سلمي للصراع العربي ـ الصهيوني ينسجم مع التوجه الدولي الجديد إلى تحقيق الأمن والسلام في العالم. وبعد جولات متعددة للرئيس الأمريكي، ولوزير خارجيته جيمس بيكر إلى المنطقة التقى خلالها مع القائد الخالد حافظ الأسد حوالي ١٧ لقاء، تم الاتفاق بين الأطراف المعنية على عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في مدريد ـ العاصمة

الإسبانية، يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة /٢٤٢ ــ ٣٣٨/ وعلى مبدأ **الأرض مقابل السلام.**

وفي ١٩٩١/١٠/١٨ وجّهت الدعوة لحضور المؤتمر موقعة من الرئيسين؛ الأمريكي جورج بوش والسوفيتي ميخائيل غورباتشوف.

عقد المؤتمر بين ٣٠ تشرين الأول و٢ تشرين الثاني ١٩٩١ بحضور راعيي المؤتمر ــ **الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي**، وحضر المؤتمر. كل من **سورية ولبنان والأردن والفلسطينيون** كجزء من الوفد الأردني و«إسرائيل» **ومصر** بصفة مراقب.

وتمت دعوة **الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي** بصفة **مراقبين**. دخلت سورية «**مؤتمر مدريد**» بأهداف واضحة ومحددة تستجيب للأهداف القومية ولتطلعات الأمة العربية إلى **استعادة الأرض والحفاظ على الكرامة**، وبوسائل مناسبة من التعاون والتنسيق ضمن الظروف القائمة. وتم تحديد الهدف الأساسي لهذا المؤتمر، كما عبّر عن ذلك **القائد الخالد** «**نحن نريد السلام الذي يعيد الأرض، ويعيد الحقوق، وينشر الأمن في المنطقة، وأقلّ من ذلك استسلام، ولن تستطيع قوة في الأرض أن تفرض علينا الاستسلام**» واستمر هذا الموقف المبدئي فيما قاله **القائد الخالد** أيضاً: «**إنه واهم أو متواهم من يظن أو يعتقد أننا يمكن أن نفرّط بذرة من ترابنا، فليس شعب سورية من يقبل ذلك، وليس من أبناء سورية من يفعل ذلك**».

وشهدت المفاوضات في هذه المرحلة تعاقب ثلاثة رؤساء وزارات في «إسرائيل» هم: اسحق شامير ــ اسحاق رابين ــ شيمون بيريز، واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية عام ١٩٩٦ .

ــ محاولات تطويق مؤتمر مدريد:

بدأت «إسرائيل» العمل لاحتواء مؤتمر مدريد وتطويقه ووضع العقبات أمامه للحيلولة دون تحقيق الأهداف المحددة له في إقامة **السلام العادل والشامل** وذلك من خلال:

١ــ التركيز منذ بدء المؤتمر على القضايا الهامشية والثانوية والجزئية دون التطرق للقضايا الأساسية والجوهرية.

٢ــ محاولة «إسرائيل» جعل أمنها المرجعية الرئيسية لعملية السلام والقضية الأساسية في مناقشات المؤتمر متجاهلة الحقوق العربية التي أكدتها الشرعية الدولية.

٣ــ العمل على تفتيت وحدة الموقف العربي في المؤتمر الذي كانت تقوده سورية عبر عمليات التنسيق المستمرة داخل المؤتمر وخارجه، كمقدمة لازمة لإضعاف الموقف المبدئي لسورية. وذلك من خلال:

أ ــ إطلاق المفاوضات متعددة الأطراف في موسكو كانون الثاني عام ١٩٩٢ بهدف دراسة تطبيع العلاقات المختلفة بين العرب و«إسرائيل» حتى قبل انسحابها من الأرض العربية المحتلة والتوصل إلى سلام شامل. وبحث المؤتمر قضايا عدة؛ منها الأمن والبيئة والمياه واللاجئون والتسلح والتعاون الاقتصادي.

إن الفكرة الأساسية للمفاوضات متعددة الأطراف هو العمل على إنهاء الصراع بالعلاقات الواسعة، والتطبيع مع بقاء الاحتلال واستمراره.

واستهدفت «إسرائيل» إقامة جسور عريضة مع الدول العربية التي حضرت المؤتمر للوصول إلى تطويق المقاطعة العربية لها، وإضعاف الموقف السوري، والتهيئة الواسعة لعملية التطبيع مع الدول العربية. وتم عقد بعض لجان المفاوضات متعددة الأطراف في كل من المغرب وتونس والقاهرة.

ب ــ التوصل إلى اتفاقيات منفردة سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية أيلول عام ١٩٩٣ أيار ١٩٩٤. مما أدى إلى تناقض في مواقف الوفد الفلسطيني بين ما هو معلن، وما هو سري.

أسهمت هذه الاتفاقيات في إخراج الفلسطينيين من العملية السلمية، وتفتيت الوحدة الجغرافية للضفة الغربية، من خلال استمرار «إسرائيل» في حماية

المستوطنات اليهودية، إن هذه الاتفاقيات حوّلت الضفة الغربية إلى جـــزر مفككـــة متباعدة يحيط بها الإسرائيليون بمستوطناتهم، وقواتهم العسكرية، وشبكة طرقـــهم، وتحرّم على الفلسطينيين امتلاك الأسلحة والقوات الكفيلة بحماية أمنهم.

كما جاءت نصوص الاتفاقيات غامضةً غير محددةٍ وعرضة للاختلافات في تفسير النصوص. وهذا ما أكدته الخلافات الواسعة بين المنظمة و«إسرائيل» حـــول كل فقرة من الاتفاقية.

وكما قال القائد الخالد: «**إن كل بند في الاتفاق يحتـــاج إلـــى اتفـــاق**». إن وثائق المسار الفلسطيني جزّأت المشكلات، وفتّتت بنيـــة موضوعـــات التفـــاوض، وقرجئ القضايا الهامة إلى مراحل لاحقة تحددها طبيعة التطورات التي قد تشـــهدها المنطقة، مع محاولة «إسرائيل» **تعريب الصراع في الضفة الغربية وقطاع غـــزة**؛ أي تحويله من صراع **فلسطيني ــ إسرائيلي إلى صراع فلســـطيني ــ فلسـطيني** وتجلى ذلك في محاولات «إسرائيل» استخدام سلطة الحكم الذاتي شرطياً لحراســـة أمنها ومواجهة انتفاضة الشعب الفلسطيني فـــي مواجهـــة عنصريـــة «إســـرائيل» وإجراءاتها القمعية الواسعة.

وقال شمعون بيريز: «إن الحكم الذاتي الفلسطيني ليس اقتساماً للســـيادة» ولا يعدو الأمر أن يكون «سيادة وظيفية» هذا وقد توضحت الآن وظيفة هذه السيادة في محاولاتها تحقيق ما فشلت «إسرائيل» في تحقيقه، وهو تطويـــق نضـــال الشـــعب العربي الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال.

ج ــ التوصل إلى **اتفاقيات منفردة مع الأردن في تموز ــ تشـــرين الأول ١٩٩٤**. تضمنت قضايا السلام، والحدود، والأمن، والعلاقات الثنائية، والميـــاه، واللاجئيـــن والنازحين، ومختلف مجالات التعاون.

لقد بيّن القائد الخالد حافظ الأسد: «**إن الاتفاقات والصفقات غير المتكافئـــة والتي لا تضمن الحقوق لا يمكن أن تشكل عامل أمن واستقرار في المنطقة**».

الفصل السادس

المتغيرات الدولية

شهد المجتمع الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين تغييرات واسعة وسريعة شملت مظاهر الحياة القائمة كلها وترافقت بمفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية، هي نتاج لهذه المتغيرات وسمات عامة دالة عليها، ومن المتوقع أن تتجه المفاهيم الجديدة نحو المزيد من التبلور والتحديد على امتداد العقود القادمة نتيجة التفاعل بينها وبين التطورات العلمية والسياسية والاقتصادية والتوجهات الاستراتيجية. ولذلك فإن الكثير من أنماط السلوك والتفكير وأساليب الحياة والرؤى والقيم والعادات التي سادت في المرحلة الماضية مرشحة لتبدلات ربما يكون بعضها جذرياً وشاملاً.

وثمة نتائج هامة أفرزتها المتغيرات الدولية، وتبلورت في إطارها ومن أبرزها:

١ـ أدت الحرب العالمية الثانية إلى «توازن القوى» ارتكز على قاعدة «القطبية الثنائية» أي؛ الاتحاد السوفييتي وحوله حلف وارسو، والولايات المتحدة الأمريكية وحولها حلف الأطلسي، وقد شكّل هذا التوازن عاملاً ضابطاً للأزمات الدولية في المرحلة الماضية، ولكن المتغيرات الدولية أنهت هذا التوازن لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية؛ الدولة المهيمنة في العالم.

٢ـ أفضت المتغيرات الدولية إلى تغييرات في بنية المجتمع الدولي، وتركيبه؛ فقد زالت الأنظمة التي كانت قائمة في دول أوروبا الشرقية وتفكك العديد من الدول

متعددة القوميات كالاتحاد السوفييتي و يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وأعيد توحيد ألمانيا، ووضعت قضية الأحلاف والتكتلات العسكرية على بساط البحث بعد انتهاء حلف وارسو الذي كان يضم الدول الاشتراكية مع استمرار المحاولات لتوسيع حلف الأطلسي باتجاه دول أوروبا الشرقية، والانتقال من التوازن في القوى إلى التوازن في المصالح.

٣ـ تغيرت مظاهر الاستقطاب والتحالف التي كانت قائمةً بين الأنظمة الاشتراكية، والأنظمة الرأسمالية على أرضية «أيديولوجية» إلى مظاهر متعددة من الاستقطاب ترتكز على قاعدة تبادل المصالح، بين دولٍ من مناطق مختلفةٍ من العالم وأدى ذلك أيضاً إلى تغيير في طبيعة العدو وصورته؛ ففي المرحلة السابقة شرق وغرب أو أنظمة اشتراكية وأنظمة رأسمالية، إلى مظاهر جديدة من التناقض ترتكز على التعارض في المصالح بين دول متعددة في مناطق مختلفة من العالم.

٤ـ أبرزت المتغيرات الدولية ميل الدول الغنية القوية إلى التعاون والتنسيق فيما بينها «دول أوروبا الغربية ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ اليابان» وإقامة الوحدة الأوروبية هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد مالت هذه الدول نفسها إلى تفتيت الوحدة الجغرافية والبشرية للدول الأخرى في العالم لاسيما دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كوسيلة لإضعافها وتسهيل السيطرة عليها والتحكم في ثرواتها، بإثارة النزاعات الإقليمية والعرقية أو على أي أساس ممكن. وأدى ذلك إلى أزمات إقليمية واتساع الحروب المحلية ومظاهر الاضطراب وانعدام الاستقرار في مناطق واسعة من العالم.

وهذا ما جعل المجتمع الدولي يعيش مظاهر من التناقض بين:

أ ـ مقتضيات التوحيد والتعاون والتنسيق بين الدول الغنية المتطورة لزيادة قوتها وسيطرتها وهيمنتها على العالم.

ب ـ محاولات التفتيت والإضعاف التي تمارسها هذه الدول ضد الدول الأخرى في العالم.

٥ــ أدت المتغيرات الدولية إلى تغييرات في التعامل مع الأزمات الدولية وحلها: كانت الأزمات الدولية من قبل، وفي ظل توازن القوى تُحل بتدخُّل القوى الدولية المتعارضة «الشرق والغرب» وفي هذه المرحلة تحل الأزمات «بإجماع القوى المتعاونة أو المتحالفة» وبموافقة الشرعية الدولية وتحت غطائها.

وفق هذه المعادلة الجديدة أصبحت «القوة» وسيلةً لفرض «قرارات الشرعية الدولية» كما أصبحت قرارات الشرعية الدولية وسيلةً لتبرير استخدام القوة والتغطية عليها.

٦ــ العولمة:

يشهد المجتمع الدولي منذ زمن تحولاً في الوضعية القائمة، ارتكز على اتساع الاندماج والتفاعل الواسع والمتعدد المظاهر بين دول الكرة الأرضية وتجسد في «العولمة» لتحويل العالم في كثير من المجالات إلى دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وتجارية واحدة، تتلاشى داخلها الحدود.

والعولمة في مفهومها العام، نتيجة من نتائج تطور الرأسمالية، تهدف إلى إضفاء طابعٍ عالميٍ أو كونيٍ على أنماط العلاقات في المجتمع الدولي بأشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والمالية والتجارية لمزيد من الارتباط والتفاعل والاعتماد المتبادل بين أنحاء العالم كله، وذلك بتحرير التجارة، وتبادل السلع والخدمات المختلفة؛ المالية والنقل والمواصلات والاتصالات ووسائل الإعلام وحرية تشكيل الأسعار وفتح الحدود والمنافسة الحرة، وتسهيل العلاقات الثقافية، وسيولة المعلومات وانتقالها، وتعميم الأسواق الحرة، والقيم والعادات وأنماط السلوك وأساليب العيش، وحرية الانتقال عبر الحدود.

إن مفهوم العولمة يبيِّن الحقائق التالية:

١ــ إن التفاعلات والعلاقات التي تتسع وتترسخ في ظل «العولمة» ليست ظاهرة طبيعية، إنما هي نتيجة حتمية لسياسات محددة واستراتيجيات وضعتها بوعي

وإرادة الدول الرأسمالية وشركاتها العالمية بهدف السيطرة على العالم، وتوسيع استغلال الدول والشعوب، والاستفادة من أية ميزة نسبية لديها.

٢ــ إن العولمة ظاهرة مركبة، أي لها بنية عامة تتكون وتتكامل من تداخل مظاهر متعددة: سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية وتقنية وتجارية ومالية واجتماعية وفكرية:

فهي أولاً ظاهرة مجتمعية شاملة، تحوي في بنيتها وتركيبها جميع المظاهر والمكونات الموجودة في المجتمع والتي يمكن أن توجد فيه أيضاً.

وهي ثانياً ظاهرة عالمية أي؛ تعمل على تخطي الإطار المكاني ــ المحلي أو الإقليمي إلى العالمية حاملةً معها تعميم أنماط العلاقات والتفاعلات والمظاهر الاجتماعية إلى أنحاء العالم كلها، وبذلك تتخذ السمة الكونية أو العالمية.

٣ــ إنها وظيفة تستهدف:

أولاً: التأثير في بنية الدول والشعوب النامية؛ الاقتصادية منها والثقافية والاجتماعية والقيم والعادات والسلوك والوعي والانتماء، ومحاولة تفكيكها لنفي الخصوصيات الذاتية للأمم والشعوب وتراثها وقيمها وماضيها.

ثانياً: إعادة صياغة وتركيب للمجتمعات البشرية على النحو الذي يوائم طبيعتها العولمية.

ومن الوظائف الأساسية «للعولمة» طمس الحضارات الأخرى، وتغييب تراثها وعاداتها وقيمها وتقاليدها وأنماط حياتها، وصولاً إلى نفي شخصيتها القومية، وتنميط العالم وفق منظور الدول المهيمنة ومخططاتها وأهدافها.

ودمج الدول النامية في الاقتصاد العالمي دون توافر الشروط والمرتكزات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية اللازمة لتسهيل عملية احتوائها واستيعابها، إنها في النهاية عملية تستهدف تحويل العالم إلى إطار مكشوف مفتوح، ودون أية عوائق، لسيطرة الرأسمالية وشركاتها العالمية على أسواق هذه الدول وثرواتها المختلفة وقدراتها البشرية وبيئتها الطبيعية.

٤ــ العولمة مظهر من مظاهر قدرة النظام الرأسمالي وشركاته العالمية على التكيُّف في الوسائل والصيغ مع معطيات الثورة العلمية التقنية وتسهيل عملية السيطرة عليها واستخدامها وسيلةً لتوسيع سيطرته وترسيخ استغلاله للعالم.

إنها الانتقال بالعالم من المفهوم المكاني «العالمية» الذي حققته الاكتشافات العلمية والجغرافية إلى المفهوم التفاعلي «العولمة» الذي تحققه عبر الثورة العلمية التقنية.

ــ مظاهر العولمة:

بدأت تتحدد للعولمة مجموعة من المظاهر أبرزها:

أولاً: ــ على الصعيد الاقتصادي:

١ــ تحرير التجارة بين دول العالم من خلال:

أ ــ جهود دولية جماعية لتحرير التجارة، وتوسيع الإطار الجغرافي للأسواق وتقل حركتها من الإطار الإقليمي إلى الإطار الدولي متخطية بذلك الحدود والموانع والأنظمة الجمركية ــ المالية الحمائية لتحويل العالم إلى سوق دولية واحدة.

إن عملية التحرير الدولي للتجارة بدأت منذ توقيع إتفاقيات الغات عام ١٩٤٧ الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة وانتهت بإنشاء «المنظمة العالمية للتجارة عام ١٩٩٤ التي بدأت أعمالها رسمياً عام ١٩٩٥».

ب ــ التحرير الثنائي أو الجماعي للتجارة وتجسد في الاتفاقيات الموقعة بين الدول بهدف توسيع التعاون والتكامل الاقتصادي وتفعيله مثل: الاتحاد الأوروبي، ومجموعة آسيان التي تجمع الدول في جنوب شرق آسيا ومجموعة الدول السبعة المتطورة، وغيرها من الاتفاقيات لتنظيم العلاقات الاقتصادية على أسس إقليمية.

٢ــ ازدياد حركة رأس المال:

تترافق العولمة مع ازدياد كبير في حركة رأس المال في العالم من خلال:

أ ــ ازدياد حركة استثمار الدول الغنية في الخارج، مثلاً زاد استثمار اليابان في الخارج من ١٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢١٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ وازدادت استثمارات أمريكا في الخارج من ١١٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٦ مليار دولار عام ١٩٩١.

ب ــ ازدياد حجم التداول بالعملات الأجنبية في العالم.

تطور حجم التبادل اليومي للعملات الأجنبية الأساسية في ثمانية أسواق رئيسية في العالم من ٦١٨ مليار دولار عام ١٩٨٩ إلى ١٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ والآن يبلغ حجم التداول اليومي ١٥٠٠ مليار دولار أمريكي.

وتستخدم الدول الغنية هذا الحجم الكبير لتداول العملات وسيلةً للتحكم في اقتصاديات الدول الأخرى، وإضعاف اقتصاد أية دولة؛ كما حدث لبعض الدول في جنوب شرق آسيا مثل: كوريا الجنوبية ــ تايوان ــ ماليزيا ــ إندونيسيا ــ هونغ كونغ وروسيا عام ١٩٩٨ والبرازيل والأرجنتين فقد عصفت بهذه الدول أزمة اقتصادية حادة نتيجة تحريك الأموال منها بكمية كبيرة إلى الخارج.

٣ــ الخصخصة:

وهي إحدى الميزات الأساسية للعولمة، وإحدى وسائل الدول الرأسمالية وشركاتها العالمية للسيطرة والهيمنة.

والخصخصة هي: عملية تستهدف تحويل الملكيات العامة للشعوب إلى الأفراد والجماعات الوطنية وغير الوطنية وصولاً إلى امتلاك الشركات الاحتكارية العالمية لها وفرض نفوذ دولها على الدول الصغيرة وهذه العملية تحمل في طياتها:

أ ــ تحويل القطاعات الاقتصادية والخدمية الأساسية إلى ملكية خارجية خاصة.

ب ــ تسهيل عملية تحكم الدول والشركات الرأسمالية بالقرارات الاقتصادية وبالقرارات السياسية أيضاً.

ج ـ توسيع سيطرة الدول الرأسمالية وشركاتها العالمية على الـــدول والشـــعوب كافة.

وتستخدم الدول الرأسمالية وشركاتها العالمية أساليب متنوعة ووسائل متعددة لإقناع الدول الأخرى بخصخصة قطاعاتها الإنتاجية والخدمية المختلفة، مثل إعـــادة الهيكلة، وضرورة الانتقال إلى تحقيق الأرباح الطائلة، وإلغاء البعـــد الاجتمـــاعي للعمل. وتستعين بالبنك الدولي وبصندوق النقد الدولي لتحقيق ذلك.

ـ العولمة والثورة العلمية التقنية الثالثة:

تترافق العولمة مع الثورة العلمية التقنية الثالثة التي ترتكـــز علـــى ثـــورة المعلومات والاتصالات وثورة المعرفة وثورة الهندسة الوراثية. كما تتمـــيز هـــذه الثورة بأنها، على خلاف الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية اللتين اعتمدتا علـــى مصادر غير متجددة ومحدودة النمو مثل: الحديد والنفط والمواد الأولية الأخـــرى، تعتمد على مصدر متجدد، وهو التدفق اللامتناهي واللامحدود للمعرفة والأفكار.

وتتصف هذه الثورة بعدد من السمات والمميزات النوعية المشتركة، فـــهي ترتكز أساساً على المعرفة العلمية، وتتحقق بجهود جماعية متعددة الاختصاصـــات، وتنتقل بسرعة غير مسبوقة إلى مستوى التطبيق العملي، وتتعدد مجالات تطبيقـــها في قطاعات الإنتاج والخدمات، وتتميز بالاقتصاد في استخدام الطاقـــة، وإمكانيـــة التطبيق على نطاق صغير، وبقلة المخلفات والنفايات.

وتستهدف عولمة المعطيات العلمية والتقنية واستخدام نتـــائج هـــذه الثـــورة لتحقيق ظاهرة العولمة وترسيخها بإحداث تغيرات كبيرة كماً ونوعـــاً وبمعـــدلات متسارعة لم يشهدها المجتمع الدولي من قبلُ علـــى المســـتويات كلـــها؛ السياســـية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية.

إن الثورة العلمية والتقنية هي من أهم العوامل المساعدة والدافعة للعولمة، بل إن أهم ما يميز اللحظة التاريخية الحالية عن المراحل السابقة هو ذلك التسارع المذهل وغير المسبوق في التغيير الذي تحدثه هذه الثورة.

والثورة العلمية والتقنية هي حصيلة ما توصل إليه العقل البشري من إنجازات واكتشافات واستخدام للأدوات والطرق العلمية، والمعرفة المنظمة لابتكار أدوات ووسائل جديدة متطورة، تستهدف تمكين الإنسان من السيطرة على الطبيعة والكون، والاستخدام الأمثل للقدرات والإمكانات الموجودة كلها بسرعة أكبر، وجودة أفضل، وإنتاج أوفر، وفاعلية أكثر، وكلفة أقل؛ إنها وسيلة لإيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها الإنسان في الطبيعة والمجتمع.

ـ بعض من نتائج الثورة العلمية التقنية:

١ـ تغيير في مصادر الثروة والمعرفة:

إذا كانت الثورة الصناعية قد غيرت مصادر الثروة، وحولت أكواماً من الصخر والمواد الخام التي لم تكن ذات قيمة إلى ثروات هائلة من الفولاذ والمعادن الأخرى، وبذلك أعطت قيمة لموارد طبيعية كانت مهملة وغير مستخدمة، فإن الثروة العلمية التقنية غيرت مصدر الثروة أيضاً. ومصدر الثروة الحديث ليس مادة فقط، بل معلومات؛ معرفة مطبقة على عمل لتخلق قيمة. والحصول على الثروة الآن يتطلب الحصول على المعلومات وتطبيق هذا الرأسمال الفكري على وسائل الإنتاج.

وهذا ما أدى إلى زيادة مكونات «المعرفة» المعلومات في الصناعات جميعها زيادة واسعة. وكما ذكر «جورج جلدر» إن منتوج عصر المعلومات الأساسي يتألف بالكامل تقريباً من المعلومات فالمواد الخام تشكل ١% من تكاليفها، والعمل من النوع التقليدي يشكل حوالي ٥% والباقي حوالي ٩٤% من الكلفة فهي معلومات مدرجة في هذه المنتجات.

تتصف المرحلة الراهنة بزيادة المساهمة النسبية للمعرفة في خلق ثروة جديدة وكبيرة. وبذلك تبرز **قيمة المعرفة** وتتحدد على أنها **المصدر** الأساسي **للثروة**.

والمعرفة العلمية تتضاعف حالياً **كل ١٨ شهراً** تقريباً وربما أكثر في المستقبل. وهذه الزيادة الكبيرة في المعرفة أدت إلى منتوجات جديدة لم نشهدها سابقاً.

ـ أدت هذه الثورة إلى زيادة إنتاجية العامل بحدود **عشرين** مرة على الأقل، وصناعة أي منتوج في الدول المتطورة تطلب **خمس** قوة العمل سابقاً. وكذلك أدت إلى تقليص مساحات المصانع بحوالي ٦٠% وتقليص وزن المنتج بنسبة ٤٠ـ٥٠% نتيجة استخدام المواد البديلة.

ونتيجة للتقنيات الحديثة زاد الإنتاج **كماً ونوعاً** بشكل غير مسبوق مما جعل أسواق أية دولة أياً كان حجمها وقدراتها الاستهلاكية أقل بكثير من قدراتها الإنتاجية.

وأدى ذلك إلى البحث عن **أسواق** جديدة وإلى جعل عملية التسويق تتخذ طابعاً عالمياً أو إقليمياً على الأقل.

إن أساس هذه الثورة وما يدفعها بسرعة إلى الأمام هما عاملان أساسيان:

أولهما: الزيادة الهائلة والتوزيع واسع الانتشار **للمعرفة والمعلومات** في الأصناف المنتجة كافة.

ثانيهما: الأهمية المتزايدة **للمعرفة** في إنتاج الثروة.

٢ـ ثورة الاتصالات:

وهي نتيجة للثورة العلمية التقنية وعنصر مكمل لها. وثورة **الاتصالات** أسهمت **بربط العالم بشبكة** واسعة من وسائل الاتصالات المختلفة المسموعة

والمرئية تنقل المعلومات والأخبار والبيانات إلى أي مجـــــي العـــالم بســـرعة الضوء. وجعلت هذه الوسائل الحدود قابلة للاختراق كلياً أمام تدفق المعلومات.

ووسائل الاتصالات، بما فيها **الأقمار**، ليست سوى مجموعة فرعيـــة مـــن أسلحة المعرفة التي طورتها الثورة العلمية التقنية، والتي تكمن قيمتها في «**تقنيـــة المعلومات**».

تتجلى ثورة الاتصالات في المظاهر التالية:

أ ــ **التطور والقدرة الكبيرين لوسائل الاتصالات**. فقد تطورت قدرة الكابل البحـري بين أوروبا وأمريكا من ٣٦ خطاً عام ١٩٥٦ إلى ٣٨ خطاً عام ١٩٦٦ إلى أربعـة آلاف خط عام ١٩٧٦. وفي عام ١٩٨٨ مُدّ أول كابل بحري «بصري ــ ســمعي» استطاعته ٤٠ ألف خط وأصبحت الآن قدرته مليوناً ونصف المليون من الخطـــوط تنقل المكالمات بين العالم.

ب ــ **الاستخدام الواسع للأقمار الصناعية في الاتصالات**؛ ففي العالم الآن حوالـــي ٣٠٠٠ قمر صناعي تسيطر عليها الشركات الغربية.

ج ــ **التوسع الكبير للبنية التحتية لوسائل الإعلام** المختلفة مـــن حيـــث شـــمولية المكان باتجاه العالم أجمع أو من حيث المظاهر المختلفة في المجتمـــع؛ اقتصاديـــة سياسية ثقافية إلى غير ذلك. وتتضمن البنية التحتية للإعلام ثلاثة قطاعات رئيسية: **المواصلات، وسائل الإعلام، الحاسبات الإلكترونية**. وتشير الإحصاءات الرســـمية إلى أنه في العالم الآن حوالي مليار مشترك في الهاتف العادي ومثلهم في الـــهاتف النقّال، وأكثر من ٥٠٠ مليون حاسوب، وفي العالم ٣٣,٠٠٠ مركز بث تلفزيونـــي و ٣٠,٠٠٠ مركز بث إذاعي.

٣ــ ثورة الاتصالات والإنترنت:

الإنترنت وسيلة هامة لتعميم مجتمع المعلومات، تتكون من عشـــرات الآلاف من الشبكات وعقد الاتصال المختلفة حجماً ومستوىً؛ فهي تتراوح بين شبكة كبـيرة لجامعة أو مؤسسة، ومستخدم فرد وصل حاسوبه بالشبكة فأصبح جزءاً منها.

برزت شبكة الإنترنت في ستينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، ومن ثم انتقلت إلى أنحاء العالم كله. ويزيد عدد مستخدميها اليوم عن مئة مليون مستخدم، أما الوثائق الموضوعة عليها فهي تتجاوز المليارات.

الإنترنت وسيلة **إعلامية** وإعلانية **وتطيمية** هامة تستخدم الآن في: نقل المعلومات والاتصالات، وفي **التراسل** الفوري بالصوت والصورة، وفي **تقديم** الإرشادات والنصائح للمستهلكين والمشترين؛ وتفيد في دراسة **المشاريع** والبحوث المشتركة **وتطوير المنتجات** وتقديم النصائح الفنية، **وتوسيع** العلاقات التجارية وتسهيلها **وعقد الصفقات، ومتابعة الأسواق** المالية، **وتحديد** أماكن الخبرات والكفاءات.

ومن الخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنت **البريد الإلكتروني** الذي يتيح نقل النص والصور حتى المتحركة منها بسرعةٍ فائقةٍ وتكاليف زهيدة وتعد شبكة الإنترنت أداةً **هامةً للعولمة والغزو الثقافي**، فإذا **أُحسن** استخدامها فهي وسيلة جيدة **لنشر الثقافة القومية** وتوضيح المواقف والقضايا وإيصالها إلى العالم.

إن **ثورة المعلومات والاتصالات** تمكّن الآن أيّ فردٍ في أيّ مكانٍ من العالم من الاتصال المباشر بأيّ شخصٍ وفي أيّ مكانٍ دون الحاجة لإحداث بنيةٍ تحتيةٍ أساسيةٍ للاتصالات على الأرض بالقرب من المرسِل والمستقبِل.

وهكذا يمكن القول: إن ثورة الاتصالات والمعلومات لا تُحدث تحولاً في العالم فقط بل إنها تصوغ عالمها الذي تريد أيضاً.

ـ من مشكلات العولمة:

أفرزت العولمة في المرحلة الماضية الكثير من النتائج السلبية، فأوجدت العديد من الأزمات والمشاكل الجديدة، وعمقت أزمات سابقة، وشكّلت بمجملها تهديداتٍ واسعةً للمجتمع الدولي، ومن أهم النتائج التي نجمت عنها حتى الآن:

١ـ التباين الكبير بين الدول الغنية المتطورة التي ازدادت غنى، والدول النامية التي ازدادت فقراً.

ـ فلقد ازدادت مديونية الدول النامية لتصل إلى حوالي ١٩٠٠ مليار دولار. ونتيجة ذلك تدفع هذه الدول سنوياً حوالي ٢٨٠ مليار دولار كفائدة لهذه الديون للدول الغنية.

ـ ويسيطر ٢٠% من سكان العالم في الدول الغنية على حوالي ٨٢,٧ من ثروات العالم.

ـ ويمتلك ٨٠% من سكان العالم في الدول الفقيرة حوالي ١٧,٣ من ثروات العالم.

ـ إن عدم المساواة بالاستناد إلى التقرير العالمي للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٢. ازداد من ١ إلى ١٥٠ ضعفاً.

ـ ويملك أقل من ١٠% من سكان الدول الغنية ثروات بلدانهم على حساب شعوبهم.

٢ـ الأضرار البيئية:

أدت ظاهرة العولمة وما رافقها من توسع في الصناعات المختلفة في مناطق واسعة من العالم إلى نتائج كارثية على البيئة. وتشير الدراسات التي أجراها «صندوق العالم من أجل الطبيعة» إلى أن ثلث الحياة الطبيعية على الكرة الأرضية قد دُمِّر بواسطة الأنشطة البشرية في الـ ٢٥عاماً الأخيرة. وهي الفترة التي شهدت أكبر كم من التدمير للبيئة منذ ٦٥ مليون عام مضت.

وخلال هذه الفترة اختفت بنسبة ٣٠% أنواع كثيرة من النباتات والأشجار والحيوانات، وتراجعت المعدلات في الغابات بمعدل ١٠% بين عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥. والمعدلات الخاصة بالمحيطات بمقدار ٣٠% والمعدلات الخاصة بالأنظمة البيئية للمياه العذبة بمقدار ٥٠% وقدَّر الخبراء تراجع الحياة الطبيعية على سطح الأرض بمعدل ٣٠% في جيل واحد.

ومن الملاحظ الارتفاع المستمر لدرجة حرارة الأرض نتيجة الإنبعاثات الغازية والكيماوية التي تستنزف طبقة الأوزون. وسجلت حرارة الأرض ارتفاعا

هو الأعلى منذ ٦٠٠ عام أدى إلى تغيرات مناخية، وازدياد عدد الكوارث الطبيعية إلى ١٢٥ كارثة سنوياً كلفتها حوالي ١٠٠ مليار دولار.

٣ـ ازدياد البطالة:

أسهمت الثورة العلمية التقنية التي ترافق العولمة وتشكل دافعاً لها في إحداث تغيرات نوعية في وسائل الإنتاج أدت إلى زيادة كبيرة وغير مسبوقة في الإنتاج، وأسهم ذلك في تقليص كبير في فرص العمل اللازمة، واتساع في مستويات البطالة، وبدأت تلوح في الأفق ملامح أزمات اقتصادية واجتماعية يصعب تحديد نتائجها ومنعكساتها في المستقبل.

وتشير الأرقام إلى أن إنتاجية العامل نتيجة التطور النوعي في الآلة سوف تصبح على الشكل التالي:

ـ قطاع المصارف: إنتاجية العامل ستعادل ١٠٠٠ عامل.

ـ قطاع الاتصالات: إنتاجية العامل ستعادل ٥٠٠٠ عامل.

ـ قطاع شركات الطيران: إنتاجية العامل ستعادل ٢٥٠٠ عامل.

ـ قطاع شركات التأمين: إنتاجية العامل ستعادل ٥٠٠٠ عامل.

ويرى الخبراء أنه في ظل الثورة العلمية التقنية فإن ٢٠% من سكان العالم مستقبلاً يمكن أن يؤدوا الأعمال والخدمات المطلوبة كلها. وبالتالي فإن ٨٠% من سكان العالم سيتحولون إلى عاطلين عن العمل. لذلك برزت مصطلحات مثل: إعادة هندسة الوظائف. يقال إن معمل صنع السيارات «ليكزاس» في اليابان ينتج ٣٠٠ سيارة في اليوم، ويعمل فيه ٣٦٦ عاملاً بشرياً و ٣١٠ عمال آليين.

إن ما يحدث اليوم بدأ يبرز التناقض الكبير بين التقدم العلمي والتقني الذي يشكل القوة المحركة لتطور البشرية، وبين المزيد من تهميش ملايين الناس وإفقارهم وإبعادهم قسراً عن الحياة الاقتصادية والفاعلية الاجتماعية.

ـ على الصعيد السياسي:

عملت الدول الرأسمالية المهيمنة على استغلال الوضع الدولي الراهن، بما يحمله من **تناقضات وضعف** بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية، لكي تقدم تصوراً معدداً يستجيب لهذه الهيمنة ويعمل على ترسيخها. ولذلك ربطت بين انهيار النظم الاشتراكية، و**انهيار الاشتراكية** وغيابها كفكر للوصول إلى **عولمة الفكر الرأسمالي ونمطه في الحكم ــ الديمقراطية الليبرالية**. وإنها الآن في ظل الواقع الدولي الجديد بحاجة إلى «**فكر واحد**» و**نمط سياسي** واحد للحكم؛ أي «**عولمة**» الحاجة **إلى الديمقراطية من المنظور الليبرالي الغربي** وإسقاط أي تجربة ديمقراطية أخرى في العالم غير هذه التجربة. ولتجسيد ذلك **تحدثت المنطلقات الفكرية للعولمة** عن الانتصار المطلق «**للفكر الرأسمالي**» ولنمطها في الحكم «**الديمقراطية الليبرالية**» عبر مقولات متعددة أبرزها «**نهاية التاريخ**» التي جاء بها «فرانسيس فوكوياما».

تتركز الأفكار الأساسية **لمقولة نهاية التاريخ** التي صاغها «**فوكوياما**» فيما يلي:

أ ــ إن **النظام الديمقراطي** الليبرالي الغربي يعد الطموح السياسي المنطقي الوحيد الذي سيشمل مختلف الدول والثقافات في العالم.

ب ــ حاول «**فوكوياما**» أن يبشر ويؤسس **لمجتمع جديد** في بنيته الاجتماعية والاقتصادية **ونظامه السياسي**؛ مجتمع تنتفي منه جميع الانقسامات والتناقضات الطبقية.

ج ــ يبرر **فوكوياما** وجهة النظر هذه بأن **التطور العلمي والتقني** سيتيح تراكم الثروة دون حدود، وبالتالي سيسهم في تحقيق المتطلبات المتزايدة للبشرية، وهذه العملية سوف تؤدي بدورها إلى تطور المجتمعات والدول كلها خارج إطار الاعتماد على **أصولها التاريخية** وإرثها الثقافي، وسوف تتبدل بالأشكال والبنى التقليدية داخل هذه المجتمعات تركيبات وبنى جديدة.

د ــ تتقارب هذه المجتمعات أكثر بمساندة السوق العالمية وانتشار الثقافة الاستهلاكية لتتحول في النهاية إلى مجتمع واحد تذوب فيه مظاهر التمايز والولاءات، ونظام واحد هو «النظام الديمقراطي الليبرالي».

إن ما قدمه الفكر الرأسمالي حول إمكانية تنميط العالم سياسياً وفق نمط واحد للحكم هو النظام الديمقراطي الليبرالي الغربي ليس له أيُ أساس في واقع المجتمع الدولي، وهذه المقولة تسقط أمام الحقائق التالية:

١ــ إن مسار التطور التاريخي للمجتمع البشري خلال المراحل التاريخية السابقة قد أثبت فشل فكرة قيادة دولة واحدة، أو نمط سياسي إيديولوجي واحد أو نظام واحد للحكم في العالم وبالتالي ما قدمته فكرة نهاية التاريخ، حول ذلك، أمر مرفوض لأنه يتناقض مع قانونية التطور الاجتماعي العام التي تؤكد على التعدد، كما ترفضه الحقائق القائمة والخبرات المعممة. فإذا وجب على العالم أن يكون واحداً فمن غير الممكن أن يتحول إلى نموذج واحد أو نمط واحد كما تريده الدول الرأسمالية.

٢ــ إن محاولة الفكر الرأسمالي فرض النظام الديمقراطي وفق النموذج الغربي على العالم قضية تتناقض مع الديمقراطية ذاتها مفهوماً نظرياً، وممارسةً عمليةً وهذا يتطلب دراسة ما يلي:

١ــ نشأة الديمقراطية وتطورها:

إن الديمقراطية نظريةً وممارسةً ليست نتاج شعب واحد أو حضارة واحدة، بل كانت، ولم تزل، نتاجاً لتجارب الشعوب والأمم ومعاناتها المستمرة لما توصلت إليه من حلول وما أنجزته من مكاسب أسهمت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والروحية في صياغتها وتكوينها.

وبما أن هذه الظروف مختلفة ومتباينة من شعب لآخر ومن أمة لأخرى، وبما أنها تشكل القاعدة والأساس لصياغة الديمقراطية نظرياً وتطبيقها عملياً، فإنه

من الطبيعي اختلاف التجربة الديمقراطية من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى، ومن نظام إلى آخر.

ومع أن الديمقراطية ظهرت في مدينة أثينا إلا أنها تحولت إلى تجربة إنسانية عبَّرت عن مرحلة متطورة من وعي الإنسان لذاته وقدراته وضرورة تنظيم واقعه الاجتماعي وتحقيق مشاركة المواطنين في الحياة العامة.

مع أن ديمقراطية أثينا عنت حكم الشعب، إلا أن ممارستها كانت مقتصرةً على فئةٍ قليلة منه هم المواطنون الأحرار، وأن تحديد الشعب الممارس للديمقراطية شكل أحد العوائق المانعة للتطبيق الفعلي لهذه التجربة «الديمقراطية للسادة والديكتاتورية للعبيد».

وهذا الفهم المحدَّد للديمقراطية هو الذي ساد الإمبراطورية الرومانية التي تحولت إلى إطار للسيطرة والعبودية.

ومن الواضح أنَّ في التجربة الديمقراطية القديمة تناقضاً بين القول: إن الشعب هو صاحب السلطة ومصدر السيادة وإن الحكم هو حكم الشعب، في الوقت الذي كانت فيه الغالبية العظمى من الشعب محرومةً من ممارسة حقوقها السياسية.

ففي العصور الوسطى غابت الديمقراطية في ظل نظام الرق والعبودية والقنانة الإقطاعية، إلا أن هذه الظروف نفسها مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت مقدماتٍ لبروزها من جديد تحت راية الديمقراطية البرجوازية.

هذا وقد حمل عصر النهضة معه تغييراتٍ أساسيةً شكلت قاعدةً للتجربة الديمقراطية انطلقت من التطورات الكبيرة التي شهدتها تلك المرحلة مثل نظريتي: «العقد الاجتماعي» و«السيادة الشعبية». وترافق ذلك مع نمو الطبقة البورجوازية التي بدأت بالانتقال من السيطرة الاقتصادية إلى السيطرة السياسية وصياغة نظام للحكم يستجيب لأهدافها ويحقق مصالحها.

برزت نظريات سياسية تؤكد على إرادة الأفـــراد وإرادة الشـــعب، والإرادة العامة. وكانت بنية الديمقراطية تُستكمل، وأهدافها تتوضح، وأساليب عملها تتجدد، فدخلت إليها مفاهيم جديدة مثل: الحرية والعدالة والمساواة. واتسع مفهوم المواطنـــة ليشمل الجميع في المجتمع بما فيهم المرأة. وفي المراحل اللاحقة سقطت الموانـــع والحواجز كلها التي كانت تقف ضد ممارسة الجميع لحقوقهم وحريتهم مثل اللـــون والجنس والعرق أو الوضعية الاجتماعية. وأخذ مبدأ المساواة يتعمق ويتسع ليطـــال الجميع في الإطار السياسي.

٢ـ مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية نظرياً صيغة للحكم، نظام للحياة يهدف إلى تنظيـــم ممارســـة الحرية، وتوسيع المشاركة في الحياة العامة، إنـــها وعـــي الجميـــع لمشـــكلاتهم وتنظيم فعالياتهم واستنهاض قدراتهم. إنها الأداة القادرة على اكتشاف الطاقـــات، والتعرف على الميول والقابليات وتشكيل الإرادات ونقل المبادرة إلى الأفراد كلـــهم داخل المجتمع.

٣ـ السمات العامة للديمقراطية البرجوازية:

إن التطورات اللاحقة حملت معها سيطرة البورجوازية اقتصادياً، وصياغـــة نظام سياسي بآليات مكّنتها من تحويل الديمقراطية إلى أداة لتحقيق سيطرتها علـــى السلطة واستخدام السلطة والدولة وسيلة لتحقيق سيطرتها على المجتمع. وفي ذلـــك تناقض أساسي مع مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان ومع الديمقراطية نفسها، ولذلـــك لجأت إلى تفكيك المجتمع وإضعاف وحدته «بـــالتركيز علـــى المذهـــب الفـــردي «والحرية الشخصية المطلقة» وعدم التدخل في حياة الفرد.

كانت هذه العملية مقدمةً لتغييب المجتمـــع عـــبر تغييـــب الـــدور الفـــاعل للمؤسسات والهيئات التي ينتظم الأفراد داخلها والتي تنظم فعالياتـــهم وتصرفاتـــهم وتوجهها.

لقد أصبحت **الأنظمة الرأسمالية** تعاني من أزمة عميقة في التجربة الديمقراطية بسبب الهيمنة المنظمة للطبقة الرأسمالية. وانحصر دور الجماهير في حماية آلة النظام الرأسمالي واستمراريته من خلال آليات الانتخابات وصيغها المحددة التي تحوّل رغبة الأكثرية من أجل تبرير حكم الأقلية الرأسمالية.

إن الدولة الرأسمالية أصبحت **نقيضة** لشعبها ومصالحه، ولمبادئها المعلنة فهي لم تعد دولة تقوم على **الإرادة الشعبية** بل على **سيطرة الطبقة الرأسمالية وسطوتها الاقتصادية والسياسية**. ولم تعد مؤسسة قائمة على **مبدأ حرية الإنسان** وحقوقه، والفرد الواعي المنظم في إطاره الاجتماعي، بل على **الفرد الغائب المغيّب** عن واقعه البعيد عن القيم الحقيقية؛ الفرد الذي أصبحت حريته الشخصية، وأنانيته الفردية غير المحدودة، وتجاوزه للقيم الاجتماعية ولبعدها الأخلاقي الإنساني لاغية للنظام.

إن ما تنادي به الدول الرأسمالية وما ترفعه من شعارات الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية لا يجوز ولا يمكن أن تخفي عن الدول والشعوب الأخرى طبيعتها العنصرية ونزعتها التوسعية الاستعمارية والاستغلالية التي تمارسها باسم الديمقراطية والحرية.

وهكذا عملت البورجوازية على **تفكيك المجتمع** بين أفراد مشتتين متبلعدين، وهيئات متعددة متناقضة ليس بينها رابط أو ناظم، ووسعت مظاهر الحرية السلبية التي حملت إلى المجتمع مفاهيم اجتماعية هدامة. وأدى ذلك إلى اتساع دائرة **الانحلال الأخلاقي والتفكك الاجتماعي، وغياب القيم** تحت شعار الديمقراطية وباسم حقوق الإنسان.

أبقت البورجوازية على الديمقراطية شعاراً وغيبتها إرادة وفعلاً جماعياً مع أن القاعدة الأساسية للديمقراطية هي في **وجود الإرادة الشعبية**، وتحديد الطرق والصيغ التي يتم التعبير بها عن هذه الإرادة في المجتمع، وتحديد كيفيات

توظيف هذه الإرادة الشعبية لاستنهاض الطاقـــات وتفعيـل القـدرات وتحويلـها إلى منطلق للتطور والتقدم.

إن الديمقراطية تتجسد في وعي جميع الناس لمشكلاتهم وعملـهم جميعـاً لحلها ولا مقياس للاختيار هنا ديمقراطياً إلا بتطبيق الحل الذي يرضـــي ويحقـق حاجة الجميع وتطلعاتهم.

إن هذه الحقائق توصلنا إلى نتيجة هامة؛ وهـــي أن الديمقراطيـة تجربـة إنسانية،و كل مجتمع يحمل إمكانات التحول إلى مجتمـــع ديمقراطـي وصياغـة تجربته الديمقراطية الخاصة به، ويمتلك القوة التي تساعده علـى إنتـاج حياتـه السياسية ونمط علاقاته، وطبيعة دولته وخصوصية نظامه السياسي المتسق مـع واقعه، ومع مفهومه للحق والحرية والعدالة والمساواة؛ أي مع المنظومة القيمية التي يعتنقها والتي تكونت لديه خلال مسيرته التاريخية.

وهذا يقودنا إلى استنتاج هام مفاده: أن دولـة الديمقراطيـة فـي صيغـها المتعددة التي تموضعت تاريخياً منذ تجربـة أثينـا إلـى صيغتـها البورجوازيـة الليبرالية، لا تستنفذ المفهوم كله ولا تصلح لأن تكون النموذج والنمط الوحيد الذي يحتذى به ويتطلب الأمر تقليده. فكل الصيغ والتجارب الديمقراطية القائمة الآن في العالم هي نتيجة تطور الديمقراطية، وتطور المعطيات الاجتماعية، وتشكل عـاملاً دافعاً لاستمرار تطويرها بما يستجيب للظروف والمعطيات القائمة في اطـار كـل مرحلة تاريخية، ووفق خصوصيات الشعوب والدول.

وهذا ما أكده سيادة الرئيس بشار الأسد عندما قال: «المجتمعات تتطور فـي سياقها الطبيعي، وليس من خلال مصطلحات يفترضها البعض ويريـد أن يجعـل منها قوالب صغيرة يحشو فيـها مجتمعـات كبـيرة فيعيـق حركتـها ويدفعـها للضمور... المصطلحات لا تنتج مجتمعات بينما المجتمعـات هـي التـي تنتـج المصطلحات المناسبة لها وتعطيها شكلها ومضمونها الذي يتناسب مع ظروفـها المختلفة بحيث تكون مرنة لتتماشى مع حركة هذا المجتمع».

ـ دعوى صراع الحضارات:

إن الاهتمام الكبير **بالأبعاد الحضارية ـ الثقافية** للعولمة من الـــدول التـــي تقود هذه الظاهرة وتعمل على فرضها على الأمم والشعوب إلـــى جـــانب الأبعـــاد **السياسية والاقتصادية**، يمثل إضافةً حقيقيةً لتوضيح مضمـــون العولمـــة وتعـــديد وظائفها في المرحلة الراهنة.

وتجلى ذلك في محاولة الدول الغربية ومنظِّريـــها إثـــارة قضيـــة «صـــراع الحضارات» بديلاً لحوارها وتعايشها وتفاعلها وتكاملها، وترتبط هـــذه المحاولـــة بعوامل أساسية داخلية وخارجية.

ـ **العوامل الداخلية:** ترتبط بطبيعـــة النظـــام الرأســـمالي ومظـــاهر الاســـتقطاب الاجتماعي التي تحدث وتتفاعل داخل الدول الرأسمالية ومجتمعاتها.

من الملاحظ الآن أن المجتمعات في هذه الدول تشهد حراكاً اجتماعياً واســـعاً بدأ يحمل معه مظاهر مختلفة من **الاستقطاب الاجتماعي** ترتكز على ازدياد مظـــاهر التباين والتمايز في توزيع الثروة والدخل شمل شرائح المجتمع كلها.

فالاستقطاب الاجتماعي يبرز الآن:

ـ بين الأغنياء والذين **لا يعملون**، والذين **يعملون ولكن يشعرون** بالاستغلال والقهر.

أي أن المصدر الرئيسي للصراع الاجتمـــاعي بقـــي مســـتمراً، ومظـــاهر الاستقطاب الاجتماعي تزداد وترتكز على **التوزيع غير العادل** للثروة، الناتج عـــن **التوزيع غير العادل لوسائل الإنتاج**، الذي يؤدي بدوره إلى **توزيع غـــير متكـــافئ للسلطة**.

وأخذت مظاهر **الاستقطاب** هذه تتفاعل وتتسع وتعبر عن نفســـها بحركـــات ومظاهرات صاخبة داخل الدول الرأسمالية وخارجها.

وأن معادلة **الصراع الاجتماعي** داخل هذه الدول تحولت إلى معادلة جديدة بين **الأغنياء ــ القلة** في المجتمع الذين يملكون ويسيطرون على كل شيء، **وطبقات المجتمع** كلها وفئاته وشرائحه الاجتماعية الأخرى.

وأمام هذه التحولات الهامة بادرت الدول الرأسمالية إلى خلق حالة من التماسك الاجتماعي تسهم في تخفيف مظاهر الاستقطاب الاجتماعي؛ وذلك «**بإيجاد عدو خارجي**» بديل للخطر «**الشيوعي**» العدو الوهمي الذي استخدمته الرأسمالية وسيلة للحفاظ على استقطاب داخلي وخارجي لمواجهة هذا الخطر المزعوم. وكما قال سيادة الرئيس بشار الأسد: «**لذا كان لابد.. من ابتداع عدو جديد للإبقاء على حالة التوتر وما يعنيه من إبقاء أسباب ومبررات الهيمنة على دول ومناطق متعددة في العالم**».

وبرز ذلك في نظرية «**صراع الحضارات**» التي صاغها منظّرو الرأسمالية وفي مقدمتهم «**صموئيل هنتنغتون**».

ــ **العوامل الخارجية**: ترتبط بمحاولات الدول الرأسمالية وشركاتها العالمية استكمال مظاهر العولمة الاقتصادية والسياسية بالعولمة الحضارية ــ الثقافية، والعمل على تحويل المعطيات الحضارية ــ الثقافية إلى **ساحة صراع** وأداة للهيمنة والتحكم، وعامل مؤثر في المجتمع الدولي وفي العلاقات الدولية.

وهذه المحاولات تنطلق من فرضية **تفوق ثقافة الدول الرأسمالية** وقدرتها على الاختراق الثقافي في ظل ثورة المعلومات ووسائل الإتصالات التي تمتلكها بهدف السيطرة على **وعي الإنسان**، والتحكم به **وإعادة صياغته** من جديد وفق رؤى جديدة وأهداف جديدة **لمصلحة نموذج ثقافي محدد ومعين هو ثقافتها المعممة** التي تحمل قيمها وعاداتها وتقاليدها وأنماط حياتها بهدف استكمال **تنميط العالم في إطار منظومة القيم الثقافية ــ الحضارية الغربية، وتشكيل بنية ثقافية جديدة هي «ثقافة العولمة» وظيفتها «عولمة الثقافة»** تمهيداً لعولمة الحضارة

البشرية أي نفي الخصوصيات القومية والملامح والسمات القومية في الثقافة والحضارة لمصلحة ثقافة الدول الرأسمالية المهيمنة.

فالهيمنة الثقافية الحضارية تستهدف خلق مظاهر الاغتراب واهتزاز الشخصية وأزمة الهوية الناتجة عن غياب الوعي، وهذا سيؤدي إلى التفكيك الاجتماعي، والتهميش والإقصاء، وإجراء تحويل جذري في الوظيفة التاريخية للثقافة القومية للأمم والشعوب من وظيفة التوحيد والتحصين والإبداع إلى وظيفة التبرير والتغييب والاستلاب. وبيّن سيادة الرئيس بشار الأسد أن «العولمة بالمفهوم الذي تبنّاه دعاتها» تهدف إلى صياغة «عالم تحكمه أفكار التسلط والسيطرة الثقافية والاقتصادية على الشعوب وإلغاء هوياتها القومية».

وكذلك أدركت الدول الرأسمالية أن فشلها في تحقيق الهيمنة الثقافية الحضارية يحمل إمكانات لنمو مراكز قوة عالمية قوية ومتعددة قد تؤثر في التفاعلات وتوازنات القوى العالمية، وتسهم في تطويق هيمنتها على العالم.

وترتكز دعوى صراع الحضارات على:

١ــ أن الثقافة هي المسبب الأساسي للانقسامات والصراعات بين الشعوب والدول عبر التاريخ.

٢ــ أن محور الصراع الرئيسي في هذه المرحلة سوف يكون بين ثقافات وحضارات مختلفة.

٣ــ أن أسباب الصراعات ودوافعها ستختلف عن المرحلة السابقة لانهيار الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية؛ أي: عن مرحلة «الحرب الباردة» حيث كانت «الأيديولوجيات» هي الأساس والدافع، وسوف تصبح الثقافة هي الأساس والدافع في الصراعات والحروب مستقبلاً.

٤ــ أن الإطار المكاني للصراع بين الثقافات والحضارات المختلفة سوف يكون بين الشرق والغرب بشكل عام.

إن نظرية صراع الحضارات تتصف بالخصائص والسمات التالية:

١ــ إن صراع الحضارات، كما تخطط له الدول الرأسمالية عبر «العولمة الثقافية» «وعولمة الثقافة»، يهدف إلى **إلغاء الثقافات والحضارات الأخرى**، وإقصائها لمصلحة ثقافةٍ وحضارةٍ واحدةٍ هي الثقافة والحضارة الغربية. وإن فرض الثقافة والحضارة الواحدة هو **إلغاء للتعددية الثقافية والحضارية**؛ إنه إلغاء للقاعدة الأساسية للإبداع الثقافي والحضاري ألا وهي التعدد والتنوع؛ إنه في النهاية **تنميط للعالم وفق ثقافة واحدة**.

٢ــ إن صراع الحضارات ينطلق في الأساس من نظريةٍ «عنصريةٍ» وتمييزٍ بين الدول والأمم على قاعدة **التباين الحضاري** كمعطى مطلق **والصراع الحضاري** كمعطى **مطلق** وهذا يتناقض مع الشرعية الدولية، والقوانين والأنظمة الإنسانية، ومع حقوق الإنسان، ومع القيم والمبادئ التي جاءت بها الأديان السماوية، وجميع المصلحين والمفكرين الذين أكدوا على قضايا العدالة والمساواة والحرية للدول والأمم كلها على الكرة الأرضية.

إن نظرية «هنتنغتون» لا تستند إلى أية مرتكزاتٍ علميةٍ أو منطقيةٍ، ولا يوجد ما يؤكدها. إن عودةً إلى القرون الماضية تبين لنا أن الصراع كان داخل «الحضارة الغربية» وبين دولها من أجل التوسع والسيطرة داخل أوروبا وخارجها: **حروب الثلاثين عاماً، حروب لويس الرابع عشر، حروب نابليون بونابرت، الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ــ ١٩١٨، الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥**، هذه الحروب التي قال عنها فريدرك جنتز: «**إنها خضّبت أرض أوروبا بالدماء**» وكل الحروب خارج أوروبا كانت أوروبية الدوافع والأسباب والقوى أيضاً.

لقد وصف «**هنري كسنجر**» وزير الخارجية الأمريكي هذا الهدف بدقةٍ عندما قال: **فللمرة الأولى في التاريخ تُضطر أمريكا لتوجيه سياسة خارجية دون أن يكون هناك عدوٌ أيديولوجي شديد البأس، ودون أن يكون هناك خطةٌ استراتيجية محددة المعالم، وفي عالم لا يمكنها السيطرة عليه أو الانسحاب منه،**

وعليه فإن المبادئ الكلاسيكية للسياسة الخارجية استهدفت استحضاراً أيديولوجياً ضخماً يمكن من خلال مواجهته نقل السياسة الخارجية إلى مؤسسات كبيرة لمعالجة الأزمة».

ـ حوار الحضارات:

إن نظرية «صراع الحضارات» ليس لها أساس حقيقي، أو مرتكزات دالّة عليها في مسارات تطور المجتمع البشري.

وإن نظرةً تحليليةً شاملةً لما حققته البشرية من إنجازات ومعطيات حضارية تبيّن وتؤكّد الحقائق التالية:

١ـ حضارة أي دولةٍ أوأمةٍ هي وعي وإبداع وقدرة على التكيف والتفاعل.

٢ـ إن بنية حضارة أية أمة أو دولة هي ذات تركيب معقد؛ إذ تتكون من عناصر بنيوية متنوعة؛ داخليةٍ وخارجيةٍ، وبحكم القوانين العامة للتطور الاجتماعي إن ثقافة أية أمة وحضارتها لا يمكن أن تكون معزولةً عن التفاعل الثقافي والحضاري مع ثقافات الأمم والشعوب الأخرى وحضاراتها. والحقائق التاريخية السابقة والحالية تؤكد أن الثقافات والحضارات كانت، ولم تزل وسوف تبقى، في حالةٍ من التفاعل والتأثير المتبادل والتضايف فيما بينها في وحدة متكاملة بين العام «الحضارات والثقافات العالمية» والخاص «الحضارة والثقافة القومية» لكل أمة أو دولة.

فثقافة الدولة أو الأمة وحضارتها «خاص» تحوي في إطارها عناصر من الثقافات الأخرى في العالم «عام». مثلاً: الحضارة والثقافة العربية والإسلامية فيها معطيات حضارية وثقافية صينية، هندية، فارسية، يونانية، رومانية، أوروبية، وكذلك الثقافة والحضارة الغربية هي مزيج من الثقافات والحضارات السابقة كلها.

٣ـ إن الحقائق التاريخية، والأدلة الحضارية تؤكد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الحوار والتفاعل وقابلية الإنتاج والإبداع الحضاري.

لأن الحوار والتفاعل يؤديان إلى:

أ ــ **معرفة الحضارات** الأخرى؛ مضمونها وإنجازاتها المختلفة.

ب ــ معرفة **الحضارة نفسها**؛ أي معرفة الذات الحضارية، ومعرفة الإمكانات ومستوى التطور الحضاري.

ج ــ **إن الحوار** ومعرفة الآخر يؤديان إلى إمكانية «**المقارنة**» ومن الناحية المعرفية المنهجية إن قسماً كبيراً من معرفتنا يحصل ويتوضح بالمقارنة، ومن خلالها.

د ــ إن الحوار والتفاعل يؤديان إلى التوازن وإبعاد مظاهر الهيمنة، وهذا التوازن كما حدده سيادة الرئيس بشار الأسد هو «**توازن قيمٍ وأخلاقٍ ومفاهيمَ، هو توازن عدلٍ وإنصافٍ بين الشعوب والأمم؛ بين الشرق والغرب؛ بين الشمال والجنوب**».

٤ــ إن الحوار والتفاعل بين الحضارات يساعدان على إدراك **القواسم المشتركة** وتفهمها، **والمعرفة المشتركة**، وهذه العملية تشكل مقدمةً لتحقيق مظاهر التعاون والتنسيق ثم الانسجام، والتعاون والمعرفة المشتركة لما تملكه الدول والأمم من أفكارٍ وآراء وإنجازاتٍ ومعطياتٍ هي **قاعدة الإبداع والتطور**. وكما قال **القائد الخالد حافظ الأسد**: «**الحضارات قامت على الحوار وليس على الصراع**».

٥ــ إن حوار الحضارات قاعدته «**التعدد**» في الحضارات والثقافات، **والتعدد** يعني **الاعتراف** بالحضارات والثقافات الأخرى. أما الحوار فإنه يهدف في النهاية إلى الوصول إلى **رؤيةٍ مشتركةٍ ومصالح وأهدافٍ مشتركةٍ** ومرتكزاتٍ للتطور والتقدم بالاستفادة من تجارب الحضارات وإنجازاتها.

لقد بيّن **سيادة الرئيس بشار الأسد** أهمية «**الحوار بين الحضارات المختلفة**» وحدد **أسس الحوار ومرتكزاته** بحيث ينسجم مع «**الشرعية الدولية، والأهداف العامة للتنظيم الدولي وشرعة حقوق الإنسان، والقيم التي ترسخت في المجتمع الدولي**» وحدد **سيادة الرئيس أهداف** هذا الحوار في «**بناء أوثق الصلات مع الدول والشعوب والمنظمات الدولية، على قاعدة الاحترام المتبادل والتعاون**

البنّاء وصيانة الأمن والسلام الدوليين، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها بالشكل الذي يحقق مصالحها الحيوية» وكذلك يهدف إلى «عولمة العدالة وعولمة المساواة.. بين الدول؛ كبيرها وصغيرها، وتتحقق فيه أيضاً ديمقراطية العلاقات الدولية فلا تبقى أسيرة تحكم قطبٍ واحدٍ أو جهةٍ معينة».

ـ العرب والعولمة:

من الملاحظ الآن أن هناك معركةً أيديولوجيةً واقتصاديةً وسياسية وثقافية كبيرة تدور حول «العولمة» في دول متعددة من العالم؛ المتطورة الغنية منها والنامية لاستكمال الأسس النظرية والمنهجية لفهمها وتحديد الأساليب الناجعة للتعامل معها.

وبالتالي فالمطلوب هو منهجية علمية متكاملة لوعي واقع المجتمع الدولي، وطبيعة المتغيرات التي تجري في إطاره، وعلى الأمة العربية وعي طبيعة الجديد الذي يتبلور في العالم وهو الثورة العلمية التقنية، بمظاهرها المعرفية والمعلوماتية وأهميتها الكبيرة، وإمكاناتها المحتملة بوصفها وسيلةً للتطور وأداةً لإيجاد القوة الذاتية، ورابطاً كونياً وقناة اتصال وإيصال عالمية. وهذا الوعي المنهجي ينطلق من الابتعاد عن ردود الأفعال السلبية التي ترفض العولمة ومنجزات الثورة العلمية التقنية، وعن المواقف المصممة مسبقاً التي تقبلها كما يرغبها الرأسماليون. بل يجب الانطلاق من قدرة الأمة العربية ورغبتها في الاستفادة من العولمة ومنجزات الثورة العلمية، من واقع التواصل والتفاعل بين الأصالة والمعاصرة بهدف تعزيز مكانتها ودعم مصالحها وتحديد موقعها وما يجب أن تقوم به في إطار هذه التطورات. فالوطن العربي في ظل العولمة لا يواجه مجرد اختيار بسيط بين التواصل الحضاري والانسحاب منه، بل عليه أن يختار بين القيام بدور فاعل على قاعدة التطور والتقدم، أو البقاء رهيناً بالأحداث والتطورات التي تعصف به وتتقانفه في عالمٍ يزداد تطوراً وقوة؛ عالمٍ يمر بسيولة غير مسبوقة من الإنجازات.

إن تحقيق ذلك يتطلب من الوطن العربي قفزاتٍ في المجالات الاقتصادية والعلمية والبحثية ترتكز على **التعاون والتكامل والتنسيق** لتأمين:

١ــ المرتكزات العلمية والتنموية والتقنية والبشرية اللازمة للتطور.

٢ــ التركيز على التطور المستمر للتعليم بمظاهره المختلفة.

٣ــ الاستخدام المخطط والهادف **لوسائل الإعلام ولأجهزة الاتصال** المختلفة على المستوى القومي لما لها من دورٍ كبيرٍ في صياغة **وعي قومي يمكّن** الإنسان العربي من وعي الواقع وحركته وتحصينه ضد المظاهر السلبية.

٤ــ **وعي العالم الخارجي**، وتحقيق تواصل فاعل معه من موقع الثقة بالنفس والقدرة على التعامل مع مستجداته.

وهذه العملية هي جزء أساسي من عملية **التحصين الحضاري الذاتي** اللازمة **للحفاظ على الهوية الثقافية القومية وعلى القيم الاجتماعية وأنماط السلوك والعادات لأنها تربط الإنسان العربي بجذوره الحضارية وأمته**، وتفتح له في الوقت نفسه أبواب العالم الخارجي بكل معطياته وإنجازاته ليتعامل معها من موقع الوعي والفعل لا من موقع الانفعال وردود الأفعال.

إن أي مشروع حضاري نهضوي للأمة العربية يجب أن يتحقق ضمن هذه المعطيات، وفي سياقها تصبح عملية **التحدي التاريخي أمام الأمة العربية هي كيفية تحقيق مشروعها الحضاري**، وكيفية التعامل مع المعطيات العالمية القائمة التي تمثل السياق الموضوعي لحركة الأمم والشعوب، في إطار مسيرة التطور الاجتماعي، وتوظيفها لمصلحة هذا المشروع الحضاري.

الفصل السابع

التطوير والتحديث في خطاب القائد بشار الأسد

لقد انطلق سيادة الرئيس بشار الأسد في عملية التطوير والتحديث من وعيه لعصره؛ من حيث جوهره ومضمونه، وبنيته وتركيبه، وخصائصه وسماته، ومنظومة قيمه في مرحلته الراهنة ومسارات تطوره العامة، عبر نظرة شاملة ربطت بين العوامل والمعطيات الوطنية والقومية والعالمية بسياق من التطور والتفاعل ضمن المسيرة العامة للمجتمع البشري والحضارة الإنسانية عموماً.

ـ أسس عملية التطوير والتحديث:

حدد سيادة الرئيس مجموعة من الأسس لعملية التطوير والتحديث هي:

أ ـ أهمية التغيير:

بيّن سيادة الرئيس أهمية التغيير في المجتمع لأن «**التغيير هو سنّة الحياة، وأن تطور المجتمعات هو الذي يفرض التغيير**» وهذه العملية يجب أن تنطلق من «**المتطلبات التي يفرضها تطور المجتمع**» ومن «**حاجات التغيير بالنسبة إلى مجتمعنا**» وفي «**ضوء ظروفنا**» وبما ينسجم مع «**التطورات التي يشهدها العالم**».

ب ـ الرؤية العلمية المنهجية:

وهي القاعدة لأية عملية تطوير وتحديث، والعامل على تحقيقها في الواقع وكما قال سيادته: «**لدفع عملية التطور إلى الأمام، يجب أن نضع هدفاً علينا**

بلوغه، ولكي نصل علينا أن نعرف إمكانياتنا، ولكي نحدد اتجاه الهدف ومسافته علينا أن نعرف أين نقف، كما علينا أن نعرف من يقف حولنا، وما هي إمكانياته في التأثير علينا، ومن ثمَّ علينا أن نستقرئ المستقبل وخاصة المتغيرات الدولية وأثرها على مسيرة التطور في بلدنا».

ج ـ الموضوعية:

إنها معرفة الواقع كما هو وهذا «يتطلب.. أن ننظر إلى أي موضوع من أكثر من زاوية، وضمن أكثر من ظرف. وبالتالي نحلله بأكثر من طريقة، ونصل من ثمَّ إلى أكثر من احتمال.. الأقرب إلى الصحة أو الأفضل..».

«وإذا أردنا أن نعالج مشكلةً ما، فيجب أن نتناولها منْ بدايتها، وليس من نهايتها وأن نعالج السبب قبل النتائج... والنظر بصورة متكاملة للقضايا... بحيث نرى الإيجابيات كما نرى السلبيات، وبذلك نتمكّن من زيادة الإيجابيات على حساب السلبيات. وهذا هو جوهر أي تطوير».

د ـ الاستمرار والتواصل:

يعد الاستمرار والتواصل من العوامل الهامة في إنجاز التطوير والتحديث بحيث يضيف كلُّ جيلٍ جديداً إلى ما سبق. وبهذه العملية يصبح «التراكم الحضاري» مرتكزاً لعملية التغيير ودافعاً لحركتها وتقوية فاعليتها. فالخبرات المتراكمة المتنوّعة تعين على الإبداع والابتكار، والربط بين الماضي والحاضر، وترسيخ «الذاكرة الجمعية» للمجتمع.

«فمسيرة الشعوب هي عبارة عن إنجازات متلاحقة... كلّ مجموعةٍ منها تبنى على ما سبقها، ويكون التطوير من خلال بناء أمور إيجابية على إيجابيات سبقتها».

وبيَّن سيادته أن «هذه المهام صعبة بمقدار ما هي سهلة» و«سهولتها تأتي من كون القائد الخالد قد هيأ لنا أرضيةً صلبةً وأساساً متيناً وتراثاً عظيماً من

القيم والمبادئ والتي دافع عنها وبقي متمسكاً بها حتى انتقل إلى جوار ربه.. إضافة إلى البنية التحتية والإنجازات الكبيرة في المجالات كافةً وعلى امتداد ساحة الوطن التي تمكّننا من الانطلاق بقوة وثقة نحو المستقبل المنشود».

أما صعوبتها «فتأتي من حقيقة أن نهج القائد الأسد كان نهجاً متميزاً، وبالتالي فإن الحفاظ على هذا النهج ليس بالأمر السهل وخاصة أننا لسنا مطالبين فقط بالحفاظ عليه وإنما بتطويره أيضاً» و«هذا يحتاج إلى الكثير من العمل والجهد على المستويات كافةً بهدف البناء على ما تحقق في عهده الزاهر لنعلي البنيان ونضاعف الإنجازات مصممين على تذليل الصعوبات ومواكبة العصر» ولكن «دونما التخلي عن ثوابتنا الوطنية والقومية التي رسّخها في قلوبنا وعقولنا متمثلين في الوقت ذاته حكمته في تحويل الحزن إلى طاقة خلاقة والمصيبة إلى عمل وإنجاز».

هـ ـ دور الإنسان ومكانته:

إن عملية التطوير والتحديث إلى جانب أنها قضية علمية ومعرفية وتقنية فهي في المقام الأول موضوع إنساني؛ لأن الإنسان هو أداة تحقيقها وهدفها وغايتها ولذلك يؤكد سيادة الرئيس: «إن ما نحتاج إلى تغييره في سورية هو الذهنية... إن التغيير في السياسة والاقتصاد يساهم أيضاً في التغيير من الذهنية التي تنطلق من تصورات التعليم والتربية وأنماط العمل».

إن عملية التطوير والتحديث هي في النهاية «فعل إنساني». فالحضارة، معنىً ومعطىً، أبدعها الإنسان خلال مراحل التطور الاجتماعي.

ـ المحاور الأساسية للتطوير والتحديث:

حدد سيادة الرئيس محاور أساسية لعملية التطوير والتحديث، وهي متكاملة فيما بينها:

ـ المحور الأول: «ويتضمن طرح أفكار جديدة في المجالات كافةً، سواء بهدف حلّ مشكلاتنا ومصاعبنا الراهنة أم بهدف تطوير الواقع الحالي».

ـ المحور الثاني: «تجديد أفكارٍ قديمةٍ لا تناسب واقعنا، مع إمكانية الاستغناء عن أفكارٍ قديمةٍ لا يمكن أن نجددها، ولم يعد ممكناً الاستفادة منها، بل أصبحت معيقةً لأدائنا».

ـ المحور الثالث: «ويتضمن تطوير أفكارٍ قديمةٍ تم تجديدها لكي تتناسب مع الأهداف الحاضرة والمستقبلية».

ـ معايير التطوير والتحديث:

حدد سيادة الرئيس معايير التطوير والتحديث كالتالي :

المعيار الأول: «هو عامل الزمن الذي يفترض بنا أن نعمل على استغلاله بحده الأقصى، بهدف تحقيق الإنجازات التي نتطلع إليها بأقصر مدة ممكنة».

المعيار الثاني: «وهو طبيعة الواقع الذي نعيش فيه، والظروف المختلفة التي تحيط بنا؛ الداخلية منها والخارجية».

المعيار الثالث: «وهو الإمكانات المتوافرة بين أيدينا للانطلاق والوصول إلى الهدف المحدد، آخذين بعين الاعتبار أن الإمكانات ليست معطياتٍ ثابتةً بل هي قابلة للتعديل من خلال جهودنا وفعاليتنا».

المعيار الرابع: «وهو المصلحة العامةٍ وفيها تلتقي كل المعايير السابقة، ومن خلالها تتحدد. وهي معيار وهدف في وقت واحد؛ إذ ما قيمة أيّ عملٍ نقوم به لا يكون رائده المصلحة العامة..؟!».

ـ أدوات التطوير والتحديث:

وهذه الأدوات، كما حددها سيادة الرئيس، هي:

١ـ «الفكر المتجدد، وأعني به الفكر المبدع الذي لا يتوقف عند حدٍ معين، ولا يحصر نفسه في قالب واحد جامد. وكم نحن بحاجةٍ إليه اليوم وغداً لدفع عملية التطوير قدماً إلى الأمام».

وهذا الفكر، كما بيَّن سيادة الرئيس، لا يرتبط بسنٍ معينةٍ «والبعض يعتقد أن هذا الفكر المتجدد مرتبط بالسن؛ أي يغلب وجوده عند الشباب، وهذا غير دقيق تماماً؛ فبعض الأشخاص يدخلون سن الشباب وقد تحجَّرت عقولهم باكراً، والبعض الآخر من كبار السن يفارق الحياة وعقله ما يزال يضج بالحيوية والتجدد والإبداع».

٢ـ النقد البنَّاء:

«أيضاً نحن بحاجة ماسَّة إلى النقد البنَّاء، وهو تماماً بعكس النقد الهدَّام».

«والنقد البنَّاء» نقيض الفوضى وفقدان الشعور بالمسؤولية، فلقد بيَّن سيادة الرئيس أنه «لكي نكون بنَّائين في نقدنا لابد لنا أن نكون موضوعيين في تفكيرنا؛ والموضوعية تبعدنا عن النقد بهدف استعطاف البعض... أو بهدف الاستفزاز والإساءة إلى الآخرين» ويمكِّننا من رؤية «الإيجابيات» و«السلبيات» كما يمكِّننا «من زيادة الإيجابيات على حساب السلبيات. وهذا هو جوهر أيِّ تطوير».

والنقد يجب أن يؤدي، إلى خدمة «المصلحة العامة ويساهم في مسيرة التطوير».

٣ـ وضع الاستراتيجية:

ـ حدَّد سيادة الرئيس مكانة الاستراتيجية ودورها في عملية التطوير والتحديث حين قال: «بهذا الشكل نستطيع أن نضع استراتيجيةً عامةً للتطوير تكون

إطاراً محدداً للخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية».

ـ وبيّن سيادته أن «الاستراتيجية لا توجد كوصفات جاهزة بل إنها بحاجة إلى دراسات معمّقة نستخلص منها النتائج التي على أساسها نحدد إلى أين يجب أن نتّجه. وهذا بحاجة إلى وقت وجهد وتعاون وحوارات مستمرة وموسعة وتحليل».

ـ ويجب أن تكون متكاملة وشاملة لجوانب المجتمع ومظاهره كلها «نحن بحاجة الآن إلى استراتيجيات اقتصادية، اجتماعية، علمية، وغير ذلك».

٤ـ المؤسسات والفكر المؤسّسي:

بيّن سيادة الرئيس أهمية المؤسسات ودورها في المجتمع ووظيفتها في عملية التطوير «إن تطلعاتنا لا يمكن أن تتحقق بالشكل المطلوب إلا إذا تم التأكيد على دور المؤسسات في حياتنا... والعمل المؤسساتي عمل جماعي لا فردي» والمؤسسات في مفهومها العام «ليست البناء ولا النظام الذي يحكمها فقط أو الأشخاص الذين يعملون فيها، بل هي، وقبل كل شيء، الفكر المؤسساتي الذي يؤمن أنّ كلّ مؤسسة تمثل الوطن، مهما كان حجمها واختصاصها، وتمثّل سمعته ووجهه الحضاري» وبيّن سيادته أن العمل المؤسّساتي «عمل مبنيّ على الصدق والإخلاص في التعامل، وعلى استغلال الوقت بحده الأقصى، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وعقلية الدولة على عقلية الزعامة».

والعمل المؤسّساتي كما ذكر سيادة الرئيس أيضاً يسوده «منطق التعاون والانفتاح على الآخرين، وهو لا ينفصل عن الفكر الديمقراطي بل يتقاطع معه في مواقعَ عديدة».

وبالتالي فإنّ «امتلاك الفكر الديمقراطي يعزّز الفكر والعمل المؤسساتي» والديمقراطية واجب للآخرين قبل أن تكون واجب لنا...

٥ــ المساءلة:

وهي إحدى الأدوات المساعدة لعملية التطوير والتحديث والدافعة لـــها إلـــى الأمام. وحدّد سيادة الرئيس النقاط التالية:

١ــ **مفهومها**: المساءلة هي المراقبة والمراجعة المستمرة، وهذا يتطلب مـــن كـــلّ «مواطن مساءلة نفسه، ومراقبة ذاته ومراجعتها بشـــكل يومـــي أو شـــبه يومي».

٢ــ **مستوياتها**: يجب أن تشمل الفرد والمؤسسات في المجتمع «ونحن نتكلم عـــن الأدوات فإننا لا يمكن أن نتجاوز المساءلة؛ فهي عملية متكاملـــة، لا يمكـــن تجزئتها وتبدأ من القاعدة والأساس، ومن الوحدة الصغرى فـــي المجتمـــع وهي المواطن، وتنتهي بالمؤسسات».

٣ــ الوسائل المساعدة. وهي الضمير والوجدان. وهدفها تصحيح الأخطاء «وهنـــا يأتي دور الضمير والوجدان وضرورة تنقيتهما من الشوائب التي تعلق بـــهما وتعكر صفاءهما بفعل الظروف والعوامل المختلفة التي تحيط بكـــلّ فـــرد... وهذه العملية مستمرة تتوازى مع العمل أو تكون جـــزءاً منـــه. لأن الخطـــأ بأشكاله المختلفة سيبقى ملازماً للحياة، وإذا لم يعالج فإنه يتفاقم».

وبيّن سيادة الرئيس أن «العلاج لا يهدف إلـــى الانتقـــام والتشـــفي وإنمـــا للردع».

٦ــ الديمقراطية:

وقد أوضح سيادة الرئيس:

١ــ إن الديمقراطية ترتكز على «مشاركة الجميـــع ومســـؤوليتهم... وأن الحـــل مسؤولية الجميع كي يصبح مكتملاً وناجعاً... ويعتمد على تكامل عمل الكـــل في المجتمع الواحد؛ ولذلك أجد من الضروري جداً أن أدعو كلّ مواطن لكـــي يشارك في مسيرة التطوير والتحديث إذا كنّا فعلاً صادقين وجادين للوصـــول

إلى النتائج المرجوة في أقرب زمن ممكن... وأعود لأؤكد أن الحل مسؤولية الجميع كي يصبح مكتملاً وناجعاً».

٢ــ إن الديمقراطية هي «فكر وممارسة» و «الفكر الديمقراطي هو الأساس، والممارسات الديمقراطية هي البناء. وبكل تأكيد جميعنا يعلم أن الأساس عندما يكون ضعيفاً فإن البناء يكون مهدداً بالتداعي والسقوط». وعندما يكون الأساس قوياً «ستكون النتيجة بناءً متيناً قادراً على الصمود في وجه الهزّات، مهما كانت شدتها».

٣ــ الارتباط بين الواقع وصيغ الديمقراطية: «إنّ كلّ أساس صمم لبناء معين ليناسب ما سيحمله. وبالتالي لا يجوز أن نطبّق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا. الديمقراطية الغربية، على سبيل المثال، هي محصلة تاريخ طويل، نتج عنه عادات وتقاليد، وصلت معها مجتمعاتهم إلى ثقافتهم الراهنة. ولكي نطبق ما لديهم، علينا أن نعيش تاريخهم وإسقاطاته الاجتماعية، وعندما يكون هذا الاحتمال ممكناً، وبما أنه مستحيل، فعلينا أن تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا المنبثقة عن تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية، والنابعة من حاجات مجتمعنا ومقتضيات واقعنا».

٧ــ الشفافية:

وهي الوضوح والصدق والجرأة والصراحة وبيّن سيادة الرئيس في الشفافية ما يلي:

أ ــ مستوياتها: وتشمل الإنسان والأسرة والمجتمع بأبعاده المختلفة «وهذا يفرض سؤالاً ومطلباً في الوقت نفسه، يجب أن نطرحه على أنفسنا قبل طرحه على الآخرين: هل أتعامل بشفافية مع نفسي أولاً ومع أسرتي ثانياً ومع محيطي القريب والبعيد والدولة والوطن ثالثاً؟».

ب ــ مفهومها: بيّن سيادة الرئيس أنها تتطلب من كل إنسان أن يكون صادقاً «في حياته الشخصية ومع أقرب الناس إليه. أن يكون مسؤولاً صادقاً تجاه مسؤوليته

وتجاه الشعب... وإذا كان غير واضح في طروحاته فكيف يُطلب منه أن يكون شفافاً عندما يتولى منصباً ما؟... فالشفافية قبل أن تكون حالة اقتصادية أو سياسية أو إدارية... فهي حالة ثقافة وقيم وتقاليد اجتماعية».

ج ــ أداتها: إن تطبيق الشفافية في حياتنا وسلوكنا يحتاج «إلى مواجهة جريئة مع أنفسنا ومع مجتمعنا، وهي مواجهة حوارية نتحدث فيها بصراحة عن نقاط ضعفنا وعن بعض العادات والتقاليد والمفاهيم التي أضحت عائقاً حقيقياً في طريق أي تقدم».

٨ــ المنصب والمسؤولية:

بيّن سيادة الرئيس أن «المنصب ليس هدفاً بل هو وسيلة لتحقيق الهدف». ثم أكد سيادته على الترابط والتكامل بين المنصب والمسؤولية «فالمسؤولية هي مصلحة الشعب، والشرعية هي رغبته وإرادته، والمنصب هو الإطار الذي يجمعهما وينظّم علاقتهما معاً... والمجتمع هو التربة الخصبة التي نزرع فيها بذورنا، أما الثمرة فنجنيها من المؤسسات. وبالتالي بمقدار ما نسعى لزراعة بذور صالحة نجني ثماراً ناضجة ومفيدة». إن شرعية الحكام والمسؤولين كما بيّن سيادة الرئيس ترتكز على:

أ ــ ثقة الشعب ومحبته «فالقيمة الحقيقية لأي حاكم تساوي حجم رصيده الشعبي؛ فالشعوب هي التي تمنح حكامها قيمتهم الحقيقية».

ب ــ السلوك والنهج الذي يسير عليه الحكام والمسؤولون «الشخص أو الرمز مهم ومهم جداً، ولكن الأهم هو النهج والخط النضالي، فالزعامة لا تتحقق للمرء لمجرد أنه يطلبها، أو يرغب فيها، بل تحتاج إلى جهاد حقيقي صادق ومتواصل في سبيل الوطن والشعب...» وبيّن سيادته «أن المنصب وحده ليس كافياً، فهناك أشخاص يكبرون بمناصبهم، وهناك رجال تكبر المناصب بهم، وفي كل الأحوال تظل سيكولوجية القيادة مسألة مهمة، ولكنها مركّبة».

ولإيمان سيادته بأهمية الارتباط بالشعب والتفاعل معه فقد أبدى حرصه على الاستمرار والتواصل معه دون قيود أو حواجز قائلاً: «**ثقتي بكم لا حدود لها ومحبتي كذلك. وأرجو أن تسمحوا لي أن أؤكد لكم حقيقة أشعرها، وهي أن الرجل الذي عرفتموه وأحببتم بعضاً من صفاته، وبادلتموه الثقة والمحبة، لن يغير فيه المنصب شيئاً. وهو الذي انطلق من بين الناس وعاش معهم، سيبقى بينهم وواحداً منهم. وتوقعوا أن تروه في كل مكان معكم، سواء في موقع العمل أو في الشارع أو في أماكن نزهتكم، يتعلم منكم ويشد عزيمته بتواصله معكم ويعمل من أجلكم كما كان عهده دائماً. فالإنسان الذي أصبح رئيساً سيبقى نفسه الطبيب والضابط وقبل كل شيء المواطن**».

ـ سيظل البعث انتماءنا وفكرنا:

أكد سيادة الرئيس **بشار الأسد**، بسلوكه وممارسته، التزامه بقيم الحزب ومبادئه وأهدافه التي تعبر عن مصالح الوطن والجماهير، وأبدى اهتمامه بدور الحزب وهيئاته ومؤسساته في عملية التطوير والتحديث.

فسيادة الرئيس نشأ في بيت **القائد الخالد حافظ الأسد** وتربى في مدرسته النضالية وفي مدرسة الحزب: «**إنني ابن البعث، ربيتُ في أحضانه، ونهلت من فكره، ونشأت في أسرة مكافحة يشكل البعث بالنسبة لها انتماءها وفكرها وعقيدتها ومرجعيتها، وسيظل البعث انتماءنا وفكرنا وعقيدتنا ومرجعيتنا**».

وقد انطلق سيادة الرئيس في رؤيته لدور الحزب ومكانته من الثوابت التالية:

١ـ العمل على استمرارية دوره **الفاعل**، قطرياً وقومياً وعالمياً، في حمل راية الكفاح والنضال، التي رفعها الحزب منذ نشأته، ودافع خلالها عن القضايا القومية، وأسهم في صياغة وعي قومي لطبيعة الأخطار والتحديات التي تواجه الأمة العربية.

«إن حزبنا العظيم، أيها الرفـ الذي كان دوماً طليعة المنـاضلين وقلعـة التحرر الحصينة، سيبقى في هذا الوطن منيعاً صامداً مجيداً وسيتنامى أكثر فـأكثر وسيكون عماد أيّ استقرار ومـ أيّ تغيير أو إنجاز، وسيظل حزبنا أمينا لقيـم البعثي الأول القائد حافظ الأ..

٢ـ بيّن سيادة الرئيس ة الحزب وفاعليته، خلال المرحلة التي تلت رحيل القـائد الخالد حافظ الأ..؛ فقد أظهر مقدرةً فائقةً على اجتياز الظروف الصعبة التـي مر بها هذا ما كان يتطلع إليه الرفيق الأمين العام للحزب الذي كان يغلّـب مصلحة الوطن على كلّ المشاعر والعواطـف الأخـرى.. نـرى اليـوم أن مسيرنا ينعقد في ظروف داخلية أكثر استقراراً؛ يتوحّد فيها الشـعب حـول نهج قائدنا الخالد، وهذه نقطة قوة بحدّ ذاتها لصالح الحزب. وهـذا الغيـاب الذي أثبت مرةً أخرى، وبشكل أكثر وضوحاً، ثبات هـذا النـهج ورسـوخه بالإضافة إلى متانة مؤسسات الدولة وتماسكها، وهذا ما نراه بأم أعيننا فـي كل شارع، وهذا برهان على أن حزبنا قوي بمؤسساتنا ونهج قائدنا».

٣ـ تحديد رؤية مستقبلية للحزب يكون فيها أكثر فاعلية وحيوية، وأكثر قدرة على التكيّف مع معطيات العصر وسيرورة التطور الاجتماعي. وبيّن سـيادته: «إن استمرار الحزب مضمون بمقدار تلازمه مع الواقع وتماشيه مع تطوراته».

وأكد أيضاً أن «عقيدة الحزب وشعاراته اليـوم مـا تـزال تتماشـى مـع العصر»:

فالوحدة : تبدو مطلباً لدول أوروبا، والألمانيتان توحّدتا، وكثير من الـدول تبحث عن تكتلات اقتصادية أو سياسية مع دول أخـرى، قـد لا تمت إليها بصلة جوهرية، فالأحرى بالدول العربية التي تربطـها روابط تاريخية عديدة أن تتطلع إلى تحقيق الوحدة، ولـو علـى مراحل، وإذا لم تتحقق حتى الآن فهي تبقى هدفاً مشروعاً.

الحرية : أصبحت هدفاً مطروحاً في كل دول العالم، وبالنسبة لكل الشعوب أكثر من ذي قبل، وتحولت إلى موضوع للمزايدة لدى الكثير من الأنظمة والأحزاب والمنظمات وهيئات أخرى مختلفة، وهي تبقى موضوعاً جوهرياً في الحياة.

أما الاشتراكية : فهي مفهوم يطبّقه كلّ مجتمع على طريقته، وبالشكل الذي يحقق مصلحته؛ إنها مفهوم مرن لا يمكن تحديده في قالب جامد محدد. فهناك الاشتراكية في فرنسا، وقاعدتها الشعبية هي الأقوى اليوم، واشتراكية الصين التي تذهل العالم الغربي،«وهناك الكثير من الدول التي تحكمها أحزاب اشتراكية أو تلعب دوراً أساسياً في حياتها السياسية».

أمّا العقيدة أو الأيديولوجية، لم تسقط، كما يحاول أن يصور البعض، لا في سورية ولا في دول غيرها بما فيها الدول الغربية بصورة خاصة، وهذه العقيدة تترسخ في حياتنا أو تضعف من خلال أمرين: أسلوب صياغتها وتقديمها للآخرين، وأسلوب ممارستها».

وأكد المؤتمر القطري التاسع للحزب «إن المسيرة مستمرة، والعملَ يتجدد، والعطاء سيبقى حاضراً ويرتقي على قاعدة التكامل بين القائد والحزب والجماهير.

ـ النهج القومي للقائد بشار الأسد:

كانت القضايا القومية في مقدمة اهتمامات السيد الرئيس من النواحي الفكرية والنضالية، ولا سيما الصراع العربي ـ الصهيوني؛ القضية المركزية للأمة العربية.

فقد تعامل مع القضايا القومية من منظور شامل للواقع العربي، ولطبيعة المرحلة التي تمر بها الأمة العربية، وطبيعة التطورات الدولية ومتغيراتها

المتسارعة وتأثيراتها المباشرة على الصراع العربي ـ الصهيوني، ارتكز على الوعي والإلتزام، والحكمة والعقلانية والمواقف المبدئية والتمسك بالثوابت واستهدف الدفاع عن الحق القومي وصون القضايا القومية وتحقيق أهداف الأمة العربية.

وتجسد ذلك من خلال:

١ـ **توصيف دقيق وشامل للأمة العربية في المرحلة الراهنة**، حدد فيه مظاهر الضعف وأسبابه. بقوله: «**فلم يعد خافياً على أحد ما آلت إليه حال أمتنا العربية من ضعف الروابط بين دولها خلال العقود القليلة الماضية، وعلى وجه الخصوص في عقد التسعينات، فبرز الاهتمام بالمصالح المحلية القطرية طاغياً على الاهتمام بالمصالح القومية، فأصاب الوهن الجسد العربي، وضعفت الأمة وتشتت وتفرقت دولها، ومن ثَمَّ تعددت وتأقلمت مع حالتها الجديدة وأصبح ما هو طارئ طبيعياً، وبات الحديث عن القومية العربية أو التضامن العربي رومانسياً... وحتى المصالح المشتركة أخذ البعض يشكك بأهميتها**».

٢ـ **الحفاظ على البعد القومي للصراع العربي ـ الصهيوني**. ومواجهة جميع المحاولات التي تستهدف تطويقه وتغييبه والاستمرار في توضيح أبعاده الإقليمية والدولية. وكما قال سيادة الرئيس: «**قضية الأقصى ليست قضية مجردة... الأقصى والقدس وقضية فلسطين هي جزء من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والذي يتأثر بالوضع الإسلامي الذي هو جزء من الوضع الدولي**».

«**إن قضية فلسطين بقيت هي القضية المركزية بالنسبة لسورية وبالنسبة لكل العرب... نمد يدنا لإخواننا الفلسطينيين لنقول لهم نحن نقف معكم.. في خدمة القضية الفلسطينية، مع العلم أن النهج والعقل والمنطق السوري لا يسير**

إلا باتجاه هدف واحد واضح ومحدّد، وهو عودة الحقوق العربية كاملة وغير مجتزأة ولا مجزأة».

٣ــ إبراز الطبيعة العنصرية التوسعية «لإسرائيل». والنهج العنصري الذي تمارسه ضد الشعب العربي في فلسطين وضد الأمة العربية والذي يستمد منطلقاته:

أ ــ من المقولات التي أوجدتها الحركة الصهيونية لتبرير تهجير اليهود من جميع أنحاء العالم إلى فلسطين لإقامة الكيان الصهيوني، مقولة «الشعب المختار» «هذا موقفنا نردده مؤكدين على أن البشر لم يقسموا إلى شعب مختار وشعوب أخرى أتت بالمصادفة؛ فكل مخلوق على الأرض مختار من الله تعالى، الذي هو مصدر العدل في هذا الكون والذي لم يعط الأرض لمن لا يملكها، وسيعيدها إلى من عاش عليها لآلاف السنين، مهما طال الزمن، ومهما كثرت التضحيات».

ب ــ مقولة «أرض الميعاد» وضّح سيادة الرئيس أن فلسطين أرض عربية و«لم يكن وجود العبرانيين في فلسطين عبر التاريخ إلا وجوداً عابراً ومتباعداً كأقلية ضمن سكان البلاد الأصلية من الكنعانيين. والكنعانيون هم قبائل عربية أسسوا القدس قبل ثلاثة آلاف سنة قبل المسيح؛ أي قبل خمسة آلاف سنة من اليوم».

وبيّن سيادته أن العنصرية الإسرائيلية تتجسد في رؤية «القدس ببعدها العربي ــ الإسلامي ــ المسيحي... خطراً يهدد المزاعم الصهيونية التوسعية التاريخية، وبالتالي فهم في سعي دائم لنسف تلك الأبعاد وطمسها.. وهذا الكلام... نابع من تاريخ إسرائيل وممارستها منذ إعلان قيامها عام ١٩٤٨»..

ج ــ الممارسات العنصرية السابقة والحالية ضد الشعب العربي في فلسطين وضد الأمة العربية، وهذه الممارسات العنصرية تجسدت في المجازر الوحشية التي ارتكبت في مراحل سابقة وتستمر الآن «ومن متابعة الأعمال الإجرامية الدموية التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء شعبنا في فلسطين يتبين لنا يوماً بعد يوم بما لا يدع مجالاً للشك عجز قادة إسرائيل عن إخفاء طبيعتهم

العنصرية العدوانية بل إنهم تجاوزوا هذا إلى حد الإعلان عنها أسلوباً متعمداً في التعامل مع العرب» والمجتمع الإسرائيلي «هو مجتمع عنصري».

د ـ أدت هذه السياسة العنصرية التوسعية الاستيطانية إلى إحلال مظاهر الخوف داخل المجتمع الإسرائيلي. وكما ذكر سيادة الرئيس «هناك ثلاثة أشياء يخاف منها الإسرائيليون:

النقطة الأولى: هم يخافون من الماضي القمعي القريب الذي ابتدأ قبل الإعلان عن دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ بعدة سنوات.

النقطة الثانية: التي يخاف منها الإسرائيليون هي الماضي بمعناه العام؛ أي التاريخ. هم لا يمتلكون التاريخ فنحن من يمتلكه، وهم يعرفون ذلك تماماً، فهم لم يوجدوا في هذه المنطقة منذ آلاف السنين بكل تأكيد.

النقطة الثالثة: هي الأرض. كل إسرائيلي يعرف أنه لا يمتلك هذه الأرض. هذه الأرض ملك العرب وبالتالي إسرائيل دائماً غير واثقة من نفسها».

ـ منطلقات العمل القومي:

بدأ سيادة الرئيس حركة واسعة على الصعيد القومي هدفها استنهاض الطاقات والقدرات القومية الكبيرة وتوظيفها لمصلحة الأمة العربية ومواجهة الأخطار والتحديات المصيرية. وذلك من خلال:

ـ تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية القائمة.

ـ السعي الدائم لإقامة نواة حقيقية للسوق العربية المشتركة وهو الحد الأدنى، لكنه الممكن حالياً، للحفاظ على ما تبقى من آمال في إقامة علاقات عربية سليمة».

ـ ضرورة العمل على إيجاد «دور أكثر فاعلية تقوم به جامعة الدول العربية» «وتفعيل وتطوير ميثاق الجامعة العربية».

- «الاتفاق على صيغ محددة للتضامن فيما بيننا والالتزام الجاد بتطبيق واحترام تلك الصيغ».
- «الاستناد إلى موقف استراتيجي دائم ومستمر، وليس لحالات ظرفية طارئة لننتقل من حالة نكون فيها متأثرين ومنفعلين إلى حالة نكون فيها فاعلين ومؤثرين».
- «تعزيز الأمن القومي العربي والتعامل مع أيّ عدوانٍ تشنّه إسرائيل على أيّ دولة عربية على أنه عدوان على كلّ الدول العربية الأخرى».
- العمل على اتخاذ قرارات «مدروسة تمكّننا من الاستخدام السليم للطاقات والإمكانات المتوافرة».
- «الانعقاد الدوري لمؤتمرات القمة العربية... والعمل على تحقيق المشروع القومي العربي النهضوي».

- الموقف المبدئي والثابت من مفاوضات السلام:

استمر الموقف المبدئي والثابت لسورية بقيادة سيادة الرئيس بشار الأسد في مفاوضات السلام العادل والشامل من أجل استعادة الأرض والحقوق وتحقيق الأمن في المنطقة؛ وذلك بـ:

١- التأكيد على أن السلام خيار استراتيجي لسورية «منذ زمن طويل كان السلام هدفنا الأساسي، وعندما طرحناه فإننا التزمنا به كخيار استراتيجي، وبالتالي كونه هدفاً استراتيجياً فهو لا يتغير بتغير الظروف». ونحن مع «السلام لأنه خيارنا، والشعب السوري شعب محب للسلام عبر التاريخ».

٢- الاستمرار في الحفاظ على الأهداف والمبادئ التي انطلقت منها مفاوضات السلام. لقد بيّن سيادة الرئيس أن «عملية السلام انطلقت من خلال مرجعيات

محددة وهذه المرجعيات هي قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبشكل خاص القرارات المرتبطة بقضية الشرق الأوسط».

«أما المرجعية الثانية التي نعدُّها متممة ومكملة للمرجعية الأولى فهي مرجعية مؤتمر مدريد. وما يجمع المرجعيَّتين هو إجماع المجتمع الدولي عليهما باستثناء إسرائيل. وكلتاهما بشكل ما نستطيع أن نعتبرهما تشكلان القانون الدولي الذي يحكم عملية السلام».

«لقد اختارت الأمة العربية السلام على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي يؤكد على عودة جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران ١٩٦٧ في الجولان وفلسطين، وضمنها وفلسطين، وضمنها القدس. بالإضافة إلى عودة الأراضي اللبنانية التي ما تزال تحت الاحتلال، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية كاملة، وتحرير جميع الأسرى العرب المعتقلين العرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية».

وبيّن سيادة الرئيس أن «الأرض والسيادة هما قضية كرامة وطنية وقومية ولا يمكن، وغير مسموح لأحد، أن يفرط بها أو يمسها. ولقد كنا واضحين في تعاملنا، ثابتين في مواقفنا منذ بدء العملية السلمية في مدريد عام ١٩٩١ فيطلبون منا أن نكون مرنين، ويقصدون بذلك أن تكون الأرض مرنة.. ونؤكد هنا على أننا مستعجلون لتحقيق السلام، ولكننا غير مستعدين للتفريط بالأرض أو نقبل لسيادتنا أن تمس... وأهلنا الصامدون فيها لن يكونوا لا اليوم ولا في المستقبل القريب أو البعيد... إلا عرباً سوريين.. ولأن الزمان مهما طال فإن هذه الأرض ستبقى لنا وستعود كاملة عاجلاً أم آجلاً».

٣ـ إن مفاوضات السلام ليست غاية بل هي وسيلة لتحقيق الأهداف المحددة في هذه المفاوضات. «نحن لا نبحث عن طريق للعودة للمفاوضات، ولكن نبحث

عن حقنا. فالمفاوضات هي طريق، وليست هدفاً، والهدف هو الأرض ويجب أن يكون الهدف كاملاً ليضمن للأجيال القادمة الكرامة والاستقرار».

وبيّن سيادته أن موقف «إسرائيل» الذي يهدف لضرب عملية السلام لا يرتبط بشخص أو مسؤول بل يرتبط بطبيعة المجتمع الإسرائيلي نفسه، وهذا المجتمع هو الذي «قتل رابين عندما شكّ، مجرد شكٍ، بأن هذا الرجل قد يقدّم شيئاً للسلام، مجرد الشك جعلهم يقتلون هذا الإنسان بالرغم من أنه قام بتكسير عظام الفلسطينيين في الانتفاضة الأولى» هذا المجتمع «أسقط بيريز عندما شك بأنه أقل تطرفاً من نتنياهو، بالرغم من أن بيريز قدّم هديةً للشارع الإسرائيلي وهي مجزرة قانا» هذا «المجتمع أسقط باراك عندما شكّ بأنه أقلّ تطرفاً من شارون، وعندما شكّ بأنه من خلال الطروحات الوهمية الكاذبة من الممكن أن يقدم شيئاً لعملية السلام، بالرغم من أن باراك كان قد قدم هديةً للشارع الإسرائيلي أكثر من أربعمئة شهيدٍ فلسطيني. والآن هذا الشارع نفسه يأتي بشارون.. شارون يوصف في العالم بشكل عام وحتى في داخل إسرائيل بأنه رجل مجازر؛ رجل قتل؛ رجل يكره العرب.. فكيف يريدون أن نقنع أنفسنا أولاً، وأن نقنع الشارع العربي بأن «المجتمع الإسرائيلي الذي انتخب رجلاً بمواصفات شارون... يريد السلام.. يريد إعادة الحقوق للعرب.. غير معاد للعرب والمسلمين؟!».

«إذاً علينا أن نركّز على المجتمع قبل أن نركّز على الأشخاص والحكومات» «نحدد حقيقة المجتمع» «وألا ننغمس بتحليل الأشخاص.. كل الأشياء السابقة هي نتيجة للمجتمع «الإسرائيلي»، فإذا هو مجتمع عنصري؛ عنصري أكثر من النازية».

٤ــ السلام بحاجة للقوة والردع:

بيّن سيادة الرئيس أن «السلام بحاجة للقوة.. السلام بحاجة للردع، ولا أتكلم عن الناحية العسكرية.. القوة هي عوامل متعددة والردع أيضاً.. عوامل وعناصر مختلفة، خيار القوة والردع ليس بالضرورة عسكرياً. قد تكون له أشكال

مختلفة، قد يكون بشكل عسكري وقد يكون بشكل تضامني.. التضامن العربي هو خيار قوة وخيار ردع، وقد يكون من خلال مشروع قومي.. قيام المشروع القومي أيضاً هو عامل ردع وهو عامل قوة. إذاً أمامنا خيارات مختلفة.. أفضل الخيارات هو السلام مع القوة؛ أي سلام الأقوياء.. فإذا كنا أخذنا السلام فليكن سلام القوة أو سلام الأقوياء أما ونحن ضعفاء فلا نستطيع أن نقول بأن هناك خياراً بل هناك فرض يفرض علينا من الخارج».

وحدد سيادته الخيارات التي يجب أن تكون متاحة لدى الأمة العربية للتعامل مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومواجهة المخططات الصهيونية الخارجية «عندما نقول: خيار السلام الاستراتيجي فإن كلمة خيار تعني أن هناك خيارات مختلفة، ولا تعني فقط خيار السلام أو خيار الحرب. هناك خيارات مختلفة أمامنا.. طبعاً هناك على سبيل المثال: خيار السلام الاستراتيجي.. خيار الحرب الاستراتيجي خيار القوة الاستراتيجي.. خيار الردع الاستراتيجي.. وخيارات اجتماعية واقتصادية.. هناك خيار حرب دفاعي استراتيجي وهناك خيار حرب هجومي استراتيجي».

٥ـ أهمية النضال والصمود والمقاومة المسلحة بالوعي والإرادة والتصميم في تحقيق انتصارات كبيرة وفي أماكن متعددة من الوطن العربي، استطاعت أن تجبر إسرائيل رغم كل ما تمتلكه من قوة عسكرية ودعم خارجي كبير على الانسحاب والتقهقر. «هناك تجربة قديمة حديثة. وهي تجربة لبنان.. فهي لم تعد تجربة لبنانية. بل هي تجربة عربية يحق لكل واحد منا أن يتكلم عنها وأن يفخر بها».

«كيف وصلت المقاومة بهذا النصر في أيار؟ هل وصلت بقوة السلاح؟ لم تحقق ما حققته بقوة السلاح بل حققته بقوة الإرادة وبقوة العقيدة، وحققته بالتصميم على تغيير هذا الواقع... وإن المقاومة التي سطرت وتسطر أروع ملامح البطولة والاستشهاد ستبقى بنهجها وإنجازاتها نموذجاً سيعيش مع الأجيال طويلاً».

وبيّن سيادته أن الأعمال الاستشهادية البطولية التي يقوم بها شعبنا العربي في فلسطين المحتلة، المنتفض في وجه الغزاة، ترتكز كذلك على القاعدة نفسها، وتنطلق من المرتكزات ذاتها التي انطلقت منها المقاومة الوطنية اللبنانية «وأعتقد أن ما يحصل الآن في فلسطين كأنه رسالة من الأخوة الفلسطينين داخل الضفة وداخل أراضي فلسطين ١٩٤٨ رسالة بأننا نحن فهمنا الدرس وسنعمل على تغيير الواقع وبالتالي نحن كعرب في هذه القمة لا نستطيع أن نكون بين بين؛ إما مع القاتل وإما مع المقتول ولابد من تحديد موقعنا».

«إن ما نعيشه اليوم من حالة نهوض قومي في الشارع العربي هو نتيجة لعوامل مختلفة وعلى رأس هذه العوامل.. الانتفاضة الفلسطينية.. والتي لولاها لكان من الصعب بلوغ ذلك المد خلال تلك الفترة الزمنية القصيرة».

وأكد سيادة الرئيس بشار الأسد: «أمّا الاستمرار فهو للشعوب.. وشعبنا العربي شعب عريق لا يستكين مهما طال الزمن أو قصر.. لذلك علينا أن نرتقي إلى مستوى طموحات هذا الشعب..» وأن نحسن قيادته «بما يخدم مصالحنا ويصنع لشعبنا قاعدة متينة من التعاون والمشاركة والشعور بالمصير المشترك».

٦ـ المطالبة بقطع جميع العلاقات والاتصالات القائمة بين بعض الدول العربية وإسرائيل: إن «بعض الدول العربية قد أقامت علاقات مع إسرائيل بهدف دفع عملية السلام، بحسب ما سمعنا منهم، ولكن هذه العملية لم تتقدم بل كانت دائما في حالة تراجع بفعل الممارسات الإسرائيلية والتصلب والتعنت المتزايد يوماً بعد يوم؛ وكنا نلقي باللوم على تبدل الأشخاص القائمين على السلطة في إسرائيل حيناً وعلى ظروف عربية ودولية أحياناً أخرى إلا أن النتيجة التي وصلت إليها الوضعية العامة هي تزايد الغطرسة الإسرائيلية وعدم جدوى عمل تلك التحليلات والتبريرات».

«لذلك لابد من وقف كل أشكال التعاون مع إسرائيل بالإضافة لتفعيل قرار المقاطعة لها» لأن هذا «من شأنه أن يدفع قادة إسرائيل إلى التفكير بالسير على

طريق السلام العادل والشامل، ويجعلهم يدركون الفارق بين خيار السلام وخيار الضعف بالنسبة للأمة العربية».

ـ الموقف من الإرهاب:

أدت الأحداث المأساوية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ إلى إثارة موضوع الإرهاب من جديد.

وحدد سيادة الرئيس بشار الأسد الموقف السوري المبدئي والثابت من هذه الأحداث بالتأكيد على ما يلي:

١ـ تمسك سورية بمواقفها الثابتة من الإرهاب، والوقوف ضده بأشكاله كلها لأنها عانت منه، «بالنسبة لموضوع الإرهاب كانت هناك إدانة لما حصل في ١١ أيلول في الولايات المتحدة، ونحن طبعاً نعتقد أن هذا الشيء بديهي فلا يوجد الآن بلد في العالم يقول: إنه مع الإرهاب، هذا مبدأ الكل ملتزم به، لكن الإدانة السورية لم تأت نتيجة لما حصل في ١١ أيلول بل هي نتيجة لأمور أو عوامل أخرى؛ هي نتيجة لمبادئ قديمة في سورية موجودة عبر التاريخ؛ مبادئ اجتماعية، ونتيجة للمبادئ الدينية الموجودة في منطقتنا العربية سواء كمسلمين أو كمسيحيين؛ هي نتيجة لمعاناتنا من الإرهاب خاصة في منتصف السبعينات والفترة التي تلتها».

٢ـ إن سورية بإيمانها وتمسكها بالقيم والمبادئ التي تؤمن بها تدعو العالم إلى عدم الخلط بين الإرهاب الذي تدينه، والمقاومة الوطنية بوصفها نضالاً مشروعاً «هناك فرق كبير؛ المقاومة هي حق اجتماعي، هي حق ديني، هي حق قانوني، وهي حق مكفول من خلال قرارات الأمم المتحدة» وبيّن سيادته موقف سورية الواضح من التنظيمات المقاومة التي تواجه الاحتلال الصهيوني: «نحن الأقدر على تحديد طبيعة المنظمات أو الجهات أو الأفراد الموجودة لدينا في منطقتنا، كما قلت في البداية: المقاومة لتحرير الأرض

هي حق دولي لا أحد يستطيع إنكاره، وبالتالي نحن لدينا جهات مختلفة وشخصيات وتيارات تدعم التحرير أو تدعم المقاومين الذين يسعون لتحرير أراضيهم. العمل المقاوم هو غير الإرهاب».

٣ـ ضرورة تحديد المفهوم؛ فقد دعت سورية إلى الاتفاق على معايير محددة لتعريف الإرهاب لضمان نجاح مكافحته، وأشار السيد الرئيس بشار الأسد إلى الفوضى التي تعم العالم في استخدام المصطلحات وقال: «إنه من الطبيعي أن تختلف الدول على رؤية معينة، لكن على الجميع أن يتفقوا على فهم الواقع كما هو واستخدام معايير موحدة من الجميع لمعالجة هذا الواقع... تكلمنا عن معالجة الإرهاب، وذكرت أن المعالجة تبدأ من تعريف هذا المصطلح؛ لا يمكن أن نقاتل عدواً لا نعرف من هو؛ وما هو شكله وطبيعته».

٤ـ محاربة الإرهاب تستدعي تحديد أسبابه أولاً؛ أي «تحليل الأسباب التي أدت لوجود هذا الإرهاب، وبالتالي علينا، لكي نكافح هذا الإرهاب، أن نتعامل مع الأسباب وليس مع النتائج. حتى الآن هناك تعامل مع نتائج الإرهاب ولكن لم تبدأ المعالجة الحقيقية للأسباب، أو أنها في بدايتها».

٥ـ تعدد وسائل المكافحة وتنوعها بهدف:

أ ـ إزالة أسباب الإرهاب ومعالجتها. وبيّن سيادة الرئيس أن «معالجة الأسباب تكون... معالجة سياسية، ثقافية، تعاوناً أمنياً، شبكة تعاون معلوماتي وأمني وسياسي بين الدول المعنية».

ب ـ وضع استراتيجية دولية فاعلة في إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بحيث تكون واضحة الوسائل والأهداف يشارك فيها المجتمع الدولي «بالنسبة لنا في سورية نحن منذ البداية أعلنا عن موقف واضح تماماً يدين الإرهاب، ومع تعاون دولي لمكافحة الإرهاب.. معالجة الإرهاب، ومعالجة أسبابه، تكون بشكل

تعاون دولي، وليس بالطريقة نفسها، أي أنّ جهةً واحدةً تقاوم الإرهاب. الإرهاب منتشر في كل مكان، ويجب أن تكون مكافحته من كل الدول في العالم».

أكد سيادة الرئيس أن الإرهاب ظاهرة قديمة وليست وليدة اليوم «الموضوع قديم، وصحيح أن المكافحة متأخرة لكن يجب أن نبدأ بها، المهم أن موضوع الإرهاب كان يجب البدء به من قبلُ. والشعور الآن لدى المواطنين هو أن هناك فجوةً، على الدول الغربية أن تتعامل معها بشكل دقيق؛ فالإنسان إنسان في أيّ مكانٍ في العالم، والإرهاب إرهاب سواء أكان في الولايات المتحدة أم كان في أوروبا أم في الشرق الأوسط أم في آسيا أم في مكان آخر، وقيمة الإنسان واحدة».

ج ــ بيَّن سيادة الرئيس أنه من الوسائل الهامة البعيدة لمكافحة الإرهاب «إجراء حوار ثقافي وسياسي بين الدول والشعوب».

د ــ ضرورة اتخاذ خطوات عملية لإحياء عملية السلام، وفق مبادئ الشرعية الدولية والقانون الدولي «تكلمنا بالنسبة لموضوع السلام عن الإجماع الدولي الموجود حالياً في العالم خاصة ما حصل في ١١ أيلول حول ضرورة تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.. ولم نفصل في الحوار بين موضوع السلام وموضوع الإرهاب» «قضية الشرق الأوسط من الممكن أن تؤثر أو غالباً تؤثر في تفعيل الإرهاب من خلال كون الإرهابيين بحاجة دائمة إلى غطاء، قد يكون في قضيةٍ وطنيةٍ، قد يكون غطاءً في قضية قومية؛ في قضية دينية، في قضية اجتماعية، وبالتالي فإن حلّ المشكلات إزالة بؤر التوتر؛ البؤر الساخنة في العالم يسحب الغطاءَ من فوق هؤلاء الإرهابيين... نحن لا نستطيع في سورية أن نرى بعينٍ واحدة كما يرى البعض؛ أي لا نستطيع أن نفصل موضوع الإرهاب الذي نراه يومياً وبشكلٍ مستمرٍ في إسرائيل مع الفلسطينيين أو ضد الفلسطينيين، لا نستطيع أن نفصله عن الإرهاب الموجود في العالم... وبالتالي فإن الشعوب في هذه المنطقة العربية وحتى الإسلامية لا يمكن أن ترى الإرهاب العالمي إذا لم تر الإرهاب الإسرائيلي، وبالتالي فإن معالجة هذا الإرهاب واحدة. البعض يقول: إن

التوصل إلى السلام يحقق خطوةً كبيرةً لمصلحة مكافحة الإرهاب في العالم، هذا الكلام صحيح، ولكن أيضاً معالجة الإرهاب في إسرائيل تساعد في التوصل إلى السلام في هذه المنطقة وفي العالم كله».

٦ـ إن ظاهرة الإرهاب لا تقتصر على مجتمع أو دولة أو ثقافة أو دين معين وإنما ظهرت، ولا تزال في بعض من بلاد العالم، وتجسدها مجموعات متنوعة ومختلفة المطالب والأهداف والمعتقدات.

ونبّه سيادة الرئيس بشار الأسد إلى عدم الوقوع في الفخ الذي نصبه بعضهم من أجل تحقيق أهدافهم واستغلال الأحداث لتمرير مخططاتهم بتصوير الأمر على أنه حرب ضد العرب والمسلمين، أو أنه يجب أن يأخذ شكل صراع بين الحضارات بقوله: «لابد لهم من ابتداع عدو جديد للإبقاء على حالة التوتر وما يعنيه من إبقاء أسباب ومبررات الهيمنة على دول ومناطق متعددة في العالم».

وبيّن سيادة الرئيس أن هذا العدو الجديد الذي ابتدعوه «هو ديننا الإسلامي الحنيف؛ دين الأخلاق والعدل والمحبة، الذي تمّ تشويهه إعلامياً وثقافياً وتربوياً ليغدو دين القتل والتطرف والإرهاب. فكلما حدث اضطراب في منطقة ما من العالم، وُجّهت أصابع الاتهام للإسلام، ولو لم يكن للمسلمين وجود في تلك المنطقة. وكلّ عملية تخريب أو عمل إرهابي منفذهُ هو مسلم حتى يثبت العكس، وغالباً ما يثبت العكس، أما الاتهام فإنه يبقى كما هو... وبالتوازي، حورب الإسلام الصحيح من خلال تغذية التطرف واستخدامه في ضرب الإسلام والمسلمين. والآن يصوّر هذا التطرف الذي جرت تنميته خارج الأمة الإسلامية على أنه الإسلام الحقيقي؛ وذلك إمعاناً في تشويه صورته الناصعة، وإسرائيل أبرع من شوّه هذه الصورة، وأية صورة حقيقية أخرى. ولا أدل على براعتها من استغاثاتها التي نسمعها اليوم حول ما يحصل في القدس وبقية الأراضي العربية المحتلة. فهي تطالب، وبشكل يستفز المشاعر، بوقف العنف الفلسطيني!! وبوقف

تدمير الدبابات الإسرائيلية بحجارة أطفال وشباب الانتفاضة، فهي تظهر الضحية بمظهر المجرم، والقاتل بمظهر البريء».

وأكد سيادة الرئيس في لقاءاته كلها «**أن العرب أصحاب قضية عادلة**» ويناضلون لتحرير أرضهم واستعادة حقوقهم، ومواجهة الإرهاب الإسرائيلي العنصري الموجَّه إلى وجودهم ومصيرهم، وبالتالي «**لا يجوز تحميلهم تبعات الأعمال الإرهابية الأخيرة التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية**».

لقد بات من الضروري، أن يدرك المجتمع الدولي بمنظماته وهيئاته المختلفة والقوى الفاعلة فيه، وفي المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية، أن تحقيق الأمن والسلام في العالم، يتطلب إنهاء بؤر التوتر كلها، وإيجاد حلول عادلة لمشاكل الشعوب، وفي طليعتها القضية الفلسطينية، وعليها؛ أي الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في معاييرها السياسية تجاه المنطقة، وتسقط من قاموسها اللغة المزدوجة والمنحازة بالمطلق إلى «إسرائيل» على حساب الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، والجولان العربي السوري، وجنوب لبنان، وأن تكف عن الاستهتار برأي المجتمع الدولي.